الموسم الثاني
للانصات المركزي

ديفيد بترايوس: العراق يواجه لحظة حاسمة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 33
الاحد
2026/07/26
No. : 8110

الاتحاد الوطني..حاضر الإقليم وضمانة غده

مسؤوليات وطنية لاتحتمل التاجيل

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

سعيد بكل النجاحات التي سنحققها معا

الاتحاد الوطني يجدد دعمه لاستقلالية منظمات المجتمع المدني

الاتحاد الوطني يهنئ حركة التغيير بالدعوة لتوحيد جهود إصلاح الحكم

عماد أحمد: الاتحاد الوطني الكوردستاني... حاضر الإقليم وضمانة غده

لايمكن تشكيل حكومة شاملة في الاقليم بدون الاتحاد الوطني

الرئيس بافل اثبت مجدداً انه قائد حقيقي وحريص على حماية أمن شعبه

التحولات المتسارعة في الشرق الأوسط تفرض على الكرد تعزيز وحدتهم

رئيس الجمهورية: المرأة العراقية جسدت أدوارا بطولية وتضحيات في تاريخ البلد

لقاءات الفخامة.. أجندة وطنية لتعزيز الشراكة والإصلاح والانفتاح الدولي

البيان العراقي الايراني المشترك في ختام زيارة الزيدي الى طهران

قضايا كردستانية

صالح مسلم: معاهدة لوزان ظالمة... وتفاهماتها سارية

بعد قرن على لوزان... الحوار والتفاوض يعيدان رسم مسار القضية الكردية

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

ديفيد بترايوس: العراق يواجه لحظة حاسمة

برهان شيخ رؤوف : زيارة الزيدي إلى واشنطن: الأهداف والعقبات

رشيد الخيون : العراق.. حديث السلاح والمال

ناصر الحسيني : العراق نحو الإصلاح... ولكن!

نجاح حملة مكافحة الفساد يتطلب إصلاح النظام السياسي القائم

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

عبد الله أوجلان: نحن على أعتاب تحول تاريخي

حزب المساواة: يجب أن يكون القانون الإطاري شاملاً

أوزيل يؤسس حزباً جديداً لقيادة المعارضة إلى حكم تركيا

المـرصد الايراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

تقرير المرصد..التصعيد يتسارع وترامب يأمر بوقف الهجمات

محمد جواد ظريف: رؤية إيرانية للشرق الأوسط الجديد

CSIS : عن اسباب التصعيد العسكري الامريكي-الايراني أثناء المفاوضات

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

تشارلي جامل: الشرق الأوسط ينجرف إلى الفوضى

ماركو روبيو: مواجهة عودة ظهور الإرهاب السياسي

د.سعيد عيسى: جيوبوليتيك الممرات.. كيف أعاد هرمز إحياء خطوط الطاقة والتجارة؟

أندي بيرنهام..وعود بتغيير واسع وخطة عشرية

محمد الرميحي: الإعلام والأمن الوطني في زمن الصراعات الإقليمية

الاخيرة : مسؤوليات وطنية لاتحتمل التاجيل والمساومة

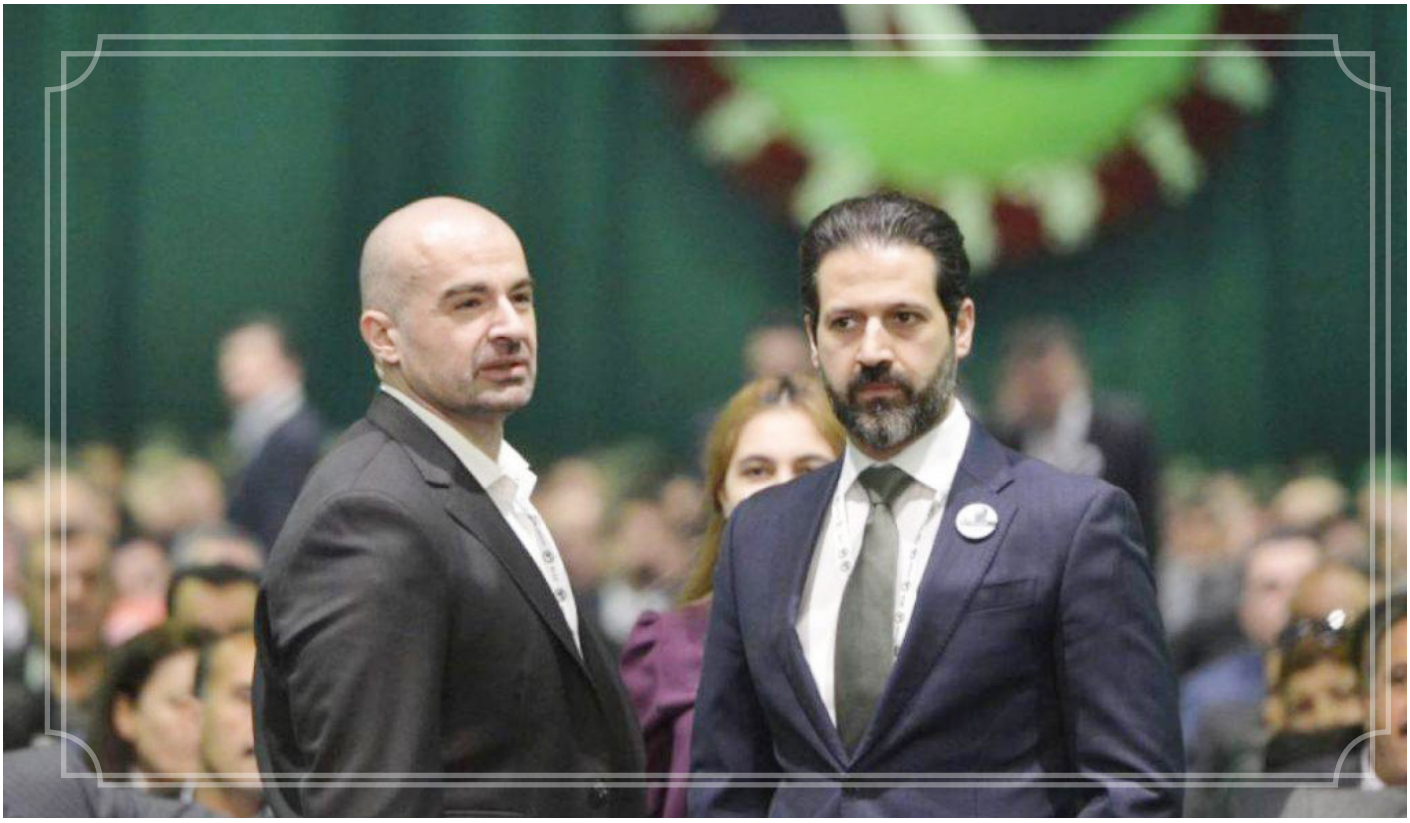

سعيد بكل النجاحات التي سنحققها معا

الرئيس بافل مهنئا قوباد طالباني بعيد ميلاده

تقدم الرئيس بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، بالتهنئة الى السيد قوباد طالباني، بمناسبة عيد ميلاده، مؤكدا فخره واعتزازه بكونهما أخوين وصديقين في آن واحد.وفيما يأتي نص رسالة تهنئة الرئيس بافل للسيد قوباد طالباني:

عيد ميلاد سعيد لأخي العزيز وصديقي الأفضل.

في كل مراحل حياتي، كنتَ دوماً سندي، ومستمعي، وأعظم حليف لي.

إن وجودك في حياتي ليس مجرد نعمة، بل هو المرساة التي تبقيني ثابتاً وقوياً في أشد الأوقات صعوبة.

يُقال إن الفارق بين الأخ وصديق الشدائد هو أن صديق الشدائد تختاره بنفسك، لكنني أرى نفسي محظوظاً جداً لأنك بالنسبة لي الأخ والصديق في آنٍ واحد. أنا وأنت نشكل معاً فريقاً لا يُهزم، وأنا فخور جداً بنخوتك، وقيادتك، وأخوتك.

مع دخولك عاماً جديداً من عمرك، ليس لدي أدنى شك في أن مستقبلك سيكون مليئاً بالنجاحات الباهرة، والقوة، والسعادة.

شكراً لك لأنك تلهمني دائماً، وتبقيني بوعي وصدق ورزانة، ولأنك الصديق الصدوق الذي يتمناه أي شخص.

أنا سعيد جداً بيوم ميلادك، وبكل النجاحات التي سنحققها معاً في السنوات القادمة.

عيد ميلاد سعيد كاك قوباد.

الاتحاد الوطني يجدد دعمه لاستقلالية منظمات المجتمع المدني

أكّد رفعت عبدالله، نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس ٢٠٢٦/٧/٢٣ على الدور الجوهري الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في تطوير الحياة العامة وتعزيز الوعي المجتمعي في إقليم كوردستان والعراق.

جاء ذلك خلال استقباله وفـداً من منظمة «آيندە» للإغاثة الإنسانية، حيث ثمن جهود المنظمات المدنية في الارتقاء بمختلف القطاعات الحياتية.

وشدد نائب رئيس الاتحاد الوطني على الأهمية البالغة للنضال التنظيمي والأنشطة المدنية المتنوعة، مجدداً التزام الاتحاد الوطني بدعم استقلالية هذه المنظمات وحرية قراراتها وأعمالها.

الاتحاد الوطني يهنئ حركة التغيير بالدعوة لتوحيد جهود إصلاح الحكم

بعث المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني السبت ٢٠٢٦/٧/٢٥ ببرقية تهنئة الى حركة التغيير بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيسها، دعا فيها الى الوحدة وتوحيد الجهود من أجل إنجاح عملية إصلاح الحكم في الإقليم والدفاع بمسؤولية عن القضايا الوطنية والقومية، وفيما يأتي نصها:

السادة قيادة والمجلس الوطني لحركة التغيير المحترمون
الناشطون الأعزاء في حركة التغيير

بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس حركة التغيير، نتقدم إليكم بأحر التهاني، ونتمنى لكم دوام النجاح والتوفيق.

في هذه المناسبة، وفي ظل الظروف الحساسة التي تمر بها منطقتنا وإقليمنا بسبب تصاعد الحروب والتوترات، فإن حاجتنا اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الوحدة وتوحيد جهودنا من أجل إنجاح عملية إصلاح الحكم في الإقليم، والدفاع بمسؤولية عن القضايا الوطنية والقومية، بما يكون بمستوى تطلعات ومطالب جماهير شعب كوردستان من القوى السياسية في البلاد.

مرة أخرى، نهنئكم بهذه المناسبة، ونتمنى لكم النجاح والتوفيق.

المكتب السياسي
الاتحاد الوطني الكوردستاني

عماد أحمد:

الاتحاد الوطني الكوردستاني... حاضر الإقليم وضمانة غده

*ترجمة : نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى

هناك منظمات تولد في لحظة من الزمن، وتنتهي بانتهائه؛ لكن هناك منظمات أخرى تُبنى بالدم والعرق والدموع والأمل، ولذلك تعيش في صفحات التاريخ. ويُعد الاتحاد الوطني الكردستاني من هذا النوع من التنظيمات التي لا يُكتب اسمها على مبنى أو مكتب فحسب، بل نُقش على سفوح الجبال، وفي مقابر الشهداء، وفي صدور البيشمركة، وفي قلوب آلاف الأسر الكوردية.

إن التاريخ، على الرغم من كونه رصيدا عظيما، لا يستطيع وحده أن يصنع المستقبل. فكل جيل مطالب، من خلال عمله وإرادته وإحساسه بالمسؤولية، بأن يحافظ على ذلك الإرث ويمنحه حياة جديدة. واليوم أيضا، وفي مرحلة بالغة الحساسية، يقف الاتحاد الوطني الكوردستاني أمام اختبار لا تُقاس فيه معايير النجاح بالماضي وحده، بل بقدرته على مواكبة متطلبات العصر وصناعة الأمل لغد أفضل.

ومن هذا المنطلق، فإن صون رصيد النضال، ومواصلة نهج الرئيس مام جلال، وعدم التفريط بدماء

الشهداء وعرق الپێشمەرگەوتحمل مسؤوليات هذه المرحلة الجديدة، ليست مجرد شعارات، بل هي الأساس الذي يقوم عليه الوعد الذي يقدمه الاتحاد الوطني الكوردستاني ، بوصفه تنظيما وطنيا، لشعبه ووطنه.

واليوم، ومع التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة، لم يعد السؤال الأهم هو: ماذا كان الاتحاد الوطني الكوردستاني ؟ بل: ماذا ينبغي أن يكون؟ فالشعب، أكثر من حاجته إلى استحضار الماضي، يحتاج إلى أن يرى أملا بالمستقبل.

إن رصيد النضال، إذا بقي حبيس الذكريات، فسيتحول إلى متحف؛ أما إذا تُرجم إلى خدمات، وإصلاح، وبناء للثقة، وحماية للمصلحة العامة، فإنه يصبح قوة متجددة قادرة على صناعة المستقبل. وهذا هو الواجب الأساسي لهذه المرحلة.

إن نهج الرئيس مام جلال ليس مجرد ذكرى لرجل عظيم، بل هو مدرسة فكرية وسياسية قامت أسسها على الحوار، والمرونة، وقبول الاختلاف، وبناء الثقة، وخدمة الشعب. وإذا ما تحوّل هذا النهج فعلا إلى دليل للعمل، فإنه قادر على تقديم حلول لكثير من المشكلات التي يواجهها إقليم كوردستان اليوم.

إن دماء الشهداء، وعرق البيشمركة، وجهود وتعب الكوادر والتنظيمات العريقة، كلها أمانة في أعناق الجميع. وهذه الأمانة لا تُصان بالشعارات، وإنما تُصان بتحمل المسؤولية، وإرساء العدالة، وتعزيز الشفافية، وخدمة المواطنين.

واليوم، آن الأوان لأن يستعد الاتحاد الوطني الكوردستاني لمرحلة جديدة، من خلال تعزيز وحدته الداخلية، ومواصلة الإصلاح، واستعادة ثقة الرأي العام، والاهتمام بالمرأة وبجيل الشباب، والجمع بين طاقات الكوادر المخضرمة وخبراتها. فلا يوجد تنظيم يستطيع أن يضمن مستقبله بمجرد امتلاكه تاريخا عريقا، وإنما يضمنه بقدرته على التجدد والتكيف مع متطلبات العصر.

ولا شك أن الاتحاد الوطني الكوردستاني استمد قوته من تاريخه، وتعلم الحكمة السياسية من نهج مام جلال، واستلهم من إرادة الشعب ملامح مستقبله. وهذه الثروة المعنوية، إذا ما اقترنت برؤية جديدة وعمل أكثر مسؤولية، يمكنها أن تمكنه، كما كان في الماضي، من أداء دور مؤثر في خدمة كوردستان مستقبلا أيضا. فلكل جيل مسؤوليته؛ فإذا كانت مهمة الجيل المؤسس هي البناء، فإن مهمة جيل اليوم هي الحفاظ على ذلك الإرث وتجديده والمضي به إلى الأمام، وهو الإرث الذي شُيّد بالدم والعرق.

وأفضل وفاء للشهداء، وللپێشمەرگە، ولكل من كرّس حياته في سبيل الشعب والوطن، هو صون ذلك الإرث بالثقة، والوحدة، والإصلاح، وخدمة المواطنين. لأن يوم الاتحاد الوطني الكوردستاني، إذا أُحسن بناؤه، سيكون غدا أكثر أملا لكوردستان.

لايمكن تشكيل حكومة شاملة في الاقليم بدون الاتحاد الوطني

تستمر الجهود المبذولة لتشكيل حكومة إقليم كوردستان الجديدة، وفي هذا السياق، أكد عضو في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني أن حكومة ذات قاعدة عريضة لا يمكن أن تُشكل دون مشاركة الاتحاد الوطني والديمقراطي الكوردستاني، مبيناً أنه تم خلال اجتماع المكتب السياسي للاتحاد الوطني بحث مشاركة الرئيس بافل جلال طالباني في اجتماع قادة الأطراف السياسية.

وأوضح سعدي أحمد بيره، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، في مؤتمر صحفي السبت ٢٠٢٦/٧/٢٥، أن «المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني طلب في اجتماعه الأخير من الرئيس بافل طالباني المشاركة في اجتماع القمة، شرط أن يشارك فيها رؤساء وقادة الأحزاب الكوردستانية».

وأضاف عضو المكتب السياسي، أن «مسألة تأخير مباشرة البرلمان لمهامه وتشكيل حكومة الإقليم أصبحت أمراً مثيرا للإنزعاج لدى شعبنا، ولهذا السبب، فإن الاتحاد الوطني وباعتباره حزباً رئيسياً في تشكيل الحكومة، لن يستمع لذرائع الأطراف الأخرى، بل من الضروري تفعيل البرلمان في أقرب وقت وأن يكون لإقليم كوردستان حكومته».

وأشار سعدي أحمد بيره، إلى أنه « لا يمكن تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل جميع مناطق اقليم كوردستان، بدون الاتحاد الوطني والديمقراطي الكوردستاني»، مؤكداً أنه «لهذا السبب، يجب على الحزبين الرئيسين أن يبديا مرونة تجاه العديد من الأمور، فضلاً عن فسح المجال للأطراف السياسية الأخرى للمشاركة في الحكومة».

الرئيس بافل اثبت مجدداً انه قائد حقيقي وحريص على حماية أمن شعبه

أكد عضو في المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني الأحد ٢٠٢٦/٧/١٩ أهمية مضمون رسالة السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وقال لطيف نيرويي عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني ومسؤول بورد الاعلام: إن رسالة السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني والخاصة بالهجمات الاخيرة على اقليم كوردستان، كانت بالغة الأهمية في المرحلة الراهنة، وكانت رسالة واضحة للاطراف خارج اقليم كوردستان والاطراف السياسية في داخل الاقليم لكي يفهم الجميع خطورة المرحلة الراهنة.

وأضاف مسؤول بورد الاعلام: ما كان بالغ الأهمية في الرسالة بالنسبة لإقليم كوردستان هو التركيز على الوحدة والتضامن.

وفيما يتعلق بالاوضاع في إقليم كوردستان، شدد نيرويي على أن الاوضاع الراهنة تتطلب من جميع الأحزاب السياسية تبني موقف وطني موحد لمواجهة التطورات وتجاوز هذه المرحلة الخطيرة.

وأضاف: ان القائد الحقيقي يظهر في أوقات الأزمات والمخاطر والحروب، وما قاله الرئيس بافل في رسالته، أثبت أنه قائد حقيقي، وأنه حريص جداً على حماية أمن شعبه، ويسير على نهج والده.

التحولات المتسارعة في الشرق الأوسط تفرض على الكرد تعزيز وحدتهم

***وكالةانباء هاوار(ANHA)**

تشهد القضية الكردية تحولات متسارعة في ظل التغيرات التي يشهدها الشرق الأوسط، مع تصاعد الحديث عن فرص التسوية السياسية، وفي هذا السياق، طرحت وكالتنا مجموعة من الأسئلة على عضو المجلس القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني سالار محمود، تناول فيها تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في أجزاء كردستان الأربعة، وانعكاسات المتغيرات الإقليمية على القضية الكردية.

وقال محمود إن الشرق الأوسط لم يشهد استقرارا حقيقيا منذ معاهدة لوزان قبل أكثر من مئة عام، وأن أحد أبرز أسباب استمرار الاضطرابات يتمثل في انتهاك حقوق الشعب الكردي وعدم الاعتراف بمكانته ودوره في المنطقة.

وأضاف أن الواقع الحالي يشهد تغيرات مهمة، مشيرا إلى أن الكرد يتمتعون اليوم بإدارة ذاتية في جزأين من كردستان، لافتا إلى أن إقليم كردستان العراق يتمتع بنظام فيدرالي ويتولى كردي رئاسة جمهورية العراق، وهو ما وصفه بـ «التحول التاريخي».

كما أشار إلى وجود إدارة ذاتية في روج آفا، وأن المقاتلين تمكنوا من هزيمة مرتزقة داعش، والمرأة في روج آفا أصبحت رمزا للحرية، فيما تحولت مدينة كوباني إلى رمز للمقاومة في مواجهة الإرهاب.

نداء السلام والمجتمع الديمقراطي

وفيما يتعلق بتركيا، وصف محمود «نداء السلام والمجتمع الديمقراطي» الجارية بأنها فرصة مهمة لضمان حقوق الشعب الكردي وسائر الشعوب داخل تركيا، مؤكدا أن الاتحاد الوطني الكردستاني يدعم هذا المسار منذ عهد الرئيس الراحل جلال طالباني، ويعدّه جزءا من نضاله الوطني.

كما أعرب عن اعتقاده بأن اضطلاع القائد عبد الله أوجلان بدور أكبر في العملية، إلى جانب تحقيق حريته الجسدية، سيشكّلان عاملين مهمين في إنجاح مسار السلام.

وأشار أيضا إلى أن شرق كردستان شهد تطورات بعد الاحتجاجات التي أعقبت مقتل جينا أميني، وأكد أن أي مشروع للاستقرار أو التقدم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق من دون الكرد، ووصفهم بأنهم عامل رئيس للاستقرار والتقدم وأحد الشعوب العريقة في المنطقة.

وفي معرض حديثه عن العلاقات بين أجزاء كردستان، قال محمود إن تقسيم كردستان لم يؤدِّ إلى تقسيم الشعب الكردي، وأشار إلى أن الهوية القومية المشتركة أصبحت أكثر حضورا بين الكرد في مختلف المناطق اليوم، ودعا إلى استثمار ذلك في تعزيز الوحدة والتعاون السياسي والثقافي.

جبهة كردستانية موحدة

وأكد أن القضية الأكثر أهمية في المرحلة الراهنة تتمثل في تشكيل جبهة كردستانية تضم جميع الأحزاب السياسية في أجزاء كردستان الأربعة، بالإضافة إلى الشخصيات الكردية في الخارج، بهدف بناء رؤية وطنية مشتركة تجاه القضايا العامة.

وأضاف أن رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني طرح هذه المبادرة خلال الذكرى السنوية لتأسيس الحزب في الأول من حزيران ٢٠٢٦، وأشار إلى أن «أعداء الكرد ينظرون إليهم كشعب واحد، ولذلك ينبغي أن يكونوا موحدين بالفعل».

الظروف تغيرت

وعن سياسات سلطات سوريا وتركيا وإيران والعراق تجاه القضية الكردية، رأى محمود أن الظروف تغيرت مقارنة بالماضي، وقال: «إن سوريا الحالية ليست سوريا الأسد، والعراق الحالي ليس عراق صدام حسين»، وأن هناك تغيرا في النظرة إلى القضية الكردية وانفتاحا نسبيا، لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب.

وأضاف أن الدول التي تقاسمت كردستان حاولت في مراحل سابقة القضاء على الكرد وارتكبت بحقهم جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية، إلا أن الشعب الكردي بقي على أرضه، وأن سياسات الإنكار السابقة لم تحقق أهدافها.

كما قال إن روج آفا شهد خلال العام الجاري محاولات استهدفت القضاء على الإدارة الذاتية، بدعم من جماعات متطرفة وعدد من الدول الاقليمية، إلا أنها لم تنجح، وأرجع ذلك إلى قوة إرادة الشعب الكردي والدعم الذي يحظى به.

أبرز التحديات الراهنة

وفي حديثه عن أبرز التحديات الراهنة، ذكر محمود أن تشتت القوى السياسية الكردية يمثل العقبة الأساسية، داعيا إلى إنشاء إطار سياسي كردستاني للعمل المشترك.

كما شدد على ضرورة تحسين الخدمات الأساسية في جنوب كردستان وروج آفا، بما يشمل قطاعات الطرق والكهرباء والمياه والتعليم والصحة، إلى جانب تعزيز العمل الدبلوماسي، معتبرا أن الإرادة الدولية تؤدي دورا محوريا في تسوية النزاعات وفي التعامل مع الوقائع السياسية القائمة.

وحول تأثير الصراعات الإقليمية، قال محمود: «إن الكرد يمتلكون خبرة طويلة في النضال، لكنهم لا يرون في الحرب وسيلة لحل القضايا»، وأكد أن الاتفاق والحوار والاعتراف بحقوق الشعب الكردي وسائر مكونات كردستان يمثل الطريق الأمثل لتحقيق الاستقرار.

وأضاف أن الكرد: «لم يسعوا يوما إلى الحل بالسلاح، لكنهم يضطرون إلى الدفاع عن وجودهم عندما يتعرضون لخطر الإبادة».

وفيما يتعلق بإمكانية بلورة موقف كردي موحد، أوضح أن لكل جزء من أجزاء كردستان خصوصيته، لكنه يحتاج إلى دعم بقية الأجزاء دون التدخل في شؤونه الداخلية.

دعم روج آفا دون التدخل في قراراته

وأكد أن الاتحاد الوطني الكردستاني يدعم روج آفا عندما تكون هناك حاجة لذلك، لكنه لا يتدخل في قراراته الداخلية، مشيرا إلى أن روج آفا حرة في تحديد طبيعة علاقتها مع دمشق.

وأضاف أن برلمان كردستان اعترف رسميا بمقاطعات روج آفا، وأكد أن الاتحاد الوطني دعم هذا القرار، وأن من حق أبناء المنطقة اختيار شكل الإدارة الذي يرونه مناسبا.

مفتاح لحل القضية الكردية

وفي تقييمه للمرحلة المقبلة، شدد محمود على أن نجاح عملية السلام في تركيا سيكون عاملا حاسما في مستقبل المنطقة، وأن حل القضية الكردية في تركيا يمثل مفتاحا لحل القضية الكردية في الشرق الأوسط.

وأقرّ بوجود عقبات أمام العملية، إلا أنه أكد أن الاتحاد الوطني الكردستاني سيواصل دعمها، وأشار إلى أن اللقاء الأخير بين نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني ووزير الخارجية التركي تناول ملف السلام والحل السياسي.

وختم عضو المجلس القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني سالار محمود، حديثه بالقول إن مرحلة الإبادة وسياسات الإنكار بحق الكرد قد انتهت، وإن المرحلة المقبلة يجب أن تقوم على الأخوة والتعاون بين مختلف القوى الكردستانية، معربا عن ثقته بأن إرادة الشعب الكردي ستنتصر، وأن المستقبل سيكون لشعب كردستان.

رئيس الجمهورية في مؤتمر مناهضة العنف ضد المرأة:

المرأة العراقية جسدت أدوارا بطولية وتضحيات في تاريخ البلد

ويؤكد: سأكون ممتناً بترشيح امرأة لمنصب نائب رئيس الجمهورية وتأكيد دورها في بناء الدولة

حضر فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ٢٥ تموز ٢٠٢٦، فعاليات مؤتمر (اليوم الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة) الذي عقده تيار الحكمة الوطني ببغداد.

وألقى فخامة الرئيس ئاميدي كلمة في المؤتمر أكد فيها أن تزامن هذه الفعالية السنوية مع ذكرى عاشوراء يمثل عاملاً مهماً في استلهامِ الدور البطولي والإنساني النبيل للسيدة زينب بنت الإمام علي بن أبي طالب (عليهما السلام)، وهو الدور الذي نهضت به بإباءٍ وحكمةٍ وشجاعة أثناء مأساة كربلاء.

ودعا رئيس الجمهورية الكتل السياسية المنضوية في ائتلاف إدارة الدولة إلى مراعاة تمثيل المرأة في استكمال الكابينة الوزارية، معرباً فخامته عن سعادته في حال تم ترشيح إحدى الأخوات لمنصب نائب رئيس الجمهورية أو نائب رئيس مجلس الوزراء أو استحداث وزارة لشؤون المرأة خارج الاستحقاقات الانتخابية. وفيما يلي نص كلمة رئيس الجمهورية:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أحييكم وأحيي من خلالكم السيدات والسادة القائمين على هذه الفعالية السنوية التي نوقر بها الأدوارَ البطولية والتضحياتِ التي جسّدتْها المرأةُ العراقية في مختلفِ الأزمنة ومراحل التاريخ التي تعاقبت على مجتمعاتِنا، فكانت المرأةُ بذلك قدوةً، وملهمةً، ومضحية، وكانت الأدوارُ الشجاعة لكثيرٍ من النساءِ عاملاً مهماً في تماسكِ الحياة الأُسَريّة وحفظِ النسيج المجتمعي وكتابةِ التاريخ بأنصعِ صورِه وصفحاتِه.

ولنا في تزامنِ هذهِ الفعاليةِ السنوية مع ذكـرى عـاشـوراء عاملٌ مهمٌّ في استلهامِ الدورِ البطولي والإنساني النبيل للسيدة زينب بنت الإمام علي بن أبي طالب، وهو دور نهضت به السيدةُ بإباءٍ وحكمةٍ وشجاعة في أثناء مأساةِ كربلاء، فكانت بهذا رمزاً تاريخياً ظلَّ حيّاً فينا وخالداً في وجدانِنا، وفي مقارعةِ الطغيانِ وحفظِ الحياةِ والكرامة الإنسانية. وحصلَ ذلك في لحظةٍ تاريخية كانت شديدةَ الحساسية، فكان لنا منها مثالٌ وعِبرةٌ بقيت معها مجتمعاتُنا تحفظ للسيدة زينب هذا الدورَ العظيم على مدارِ التاريخ.

وفي تاريخنا المعاصر، خلال العقود الأخيرة استمرت المرأة العراقية دائماً في تقديم الأمثلةَ على قدراتها في حفظ الحياة وصَونِ التماسكِ الأسري وتجاوزِ الأزماتِ والمِحن، سواء في مقارعةِ الدكتاتوريةِ وطغيانِها، أو في تعاسةِ وقساوة ظروفِ الحرب والحصار والفقر، ثم في حربنا ضد الإرهاب والجريمة. ولعلَّ الأسوأ من كل هذه المحن هو ما تعرضت له النساء العراقيات من الإيزيديات بشكل أساسي ومن مختلف المكونات جرّاء وحشية المجرمين الإرهابيين.

وفي المقابل من هذه الأدوار العظيمة التي نهضت بها المرأة في مختلف الحُقَب، ما زلنا نلاحظ بأسفٍ وألمٍ وحسرة الكثيرَ من الحالات التي يجري فيها اضطهادُ المرأة وبما يعرّضها للظلمِ والحرمان برغم تطّور التشريعات وبرغمِ التطوّر في عمل السلطات والأجهزة التنفيذية وتنامي التشريعات التي تحفظ الحقوق، وأيضاً التنوع في عملِ منظماتِ المجتمع المدني ومراقبةِ الإعلام للكثيرِ من الحالاتِ المتعسّفة التي ضحيتها المرأة.

نعتقد أن مواصلةَ العملِ الثقافي في المجتمعِ وتطويرَ أدوارِ المنظمات وتفعيلَ عملِ السلطاتِ (التشريعية –

والتنفيذية- والقضائية) في مراقبةِ حالات العنف ضد المرأة ووضعِ حدّ لها هو جزءٌ مهم من عمليةِ الارتقاء بحياةِ المجتمعِ ككل، حيث لا تقدّم ولا تطور ما لم يكن أساسُهما قائماً على تطويرِ أدوارِ المرأة في البناء وحفظِ كرامتها وذلك بتكافؤ إنساني ما بين حقوقِ كلّ من المرأة والرجل على حدّ سواء.

إننا نصون حقوق المرأة، فنصون بهذا حقوقَ أمهاتِنا (الأم رمز الحب الصادق والعطاء اللامحدود والتضحية من دون انتظار مقابل) وأخواتِنا (الأخت السند والأمان) وبناتِنا (البنت فلذات أكبادنا) وزوجاتِنا (خير متاع الدنيا كما وصفها الرسول الكريم)، ولا فضلَ في مراعاةِ هذه الحقوق.

السيدات والسادة الكرام

بالتأكيد لا يغيبُ عن بالِ أيّ منكم تفاقمُ التطوراتِ الأمنية والحربية في منطقتنا. وندرك جميعاً أن تداعيات هذه التطورات نجدُ آثارَها القاسية على اقتصاد بلدنا ومن ثَمَّ أمنِه واستقرارِه، وهذه آثار لن يكونَ أيُّ بلدٍ من بلدانِ المنطقة وحتى العالم بمنأى عن انعكاساتِها. حيث لا أمنَ ولا استقرارَ في المنطقة من دونِ أمنِ واستقرار العراق كبلدٍ محوري وأساسي في استقرار الأمن الاقتصادي للمنطقة والعالم.

إزاء هذا نعتقدُ أن مسؤوليتَنا جميعاً كأجهزة وسلطات حكومية وقوى سياسية وكامل النظام السياسي العراقي هي في العمل الحريص جداً على استقرارِ البلد وصيانةِ أمنِه وسيادته وتقديمِ مصالح العراق، وهي مصالح لا تتعدى على الآخرين بقدرِ ما تعضّد أيَّ جهدٍ نبيل لتطويقِ هذه التداعيات وحفظِ أمنِ وسلام المنطقة والعالم.

وفي سياق آخر نحرصُ في رئاسةِ الجمهورية على دعم وترسيخ الجهدِ الحكومي والقانوني الصارم في القضاء على بؤرِ الفساد والمفسدين وحفظ واستعادة المال العام من جانبٍ وفي تعضيدِ أمن واستقرار البلد وصيانةِ استقلالِه من جانبٍ ثانٍ.

نعتقد أن لحظتنا التاريخية الراهنة تتطلب منا جميعا عملاً جماعياً ومتآزراً.

قوتُنا في وحدتِنا.وكرامةُ بلدِنا هي في سهرِنا الدائم على أمنِه واستقلالِه وفي حفظِ مصالح شعبه.

فلنكن جميعُنا معاً، في وحدةِ التوجّهاتِ والمواقفِ والأهداف التي تقدّم مصالحَ بلدِنا العراق وتصون حقوق وأمن العراقيين..

وختاماً أدعو المرأة لكي ننهض معاً.. دولةً ومجتمعاً رجالاً ونساءً، مؤسساتٍ وأفراداً من أجل عراق تكون فيه المرأة شريكةً كاملةً في صناعة الحاضر، وقائدةً واثقة في رسم المستقبل.

وهنا اسمحوا لي أن أبادر وأدعو كافة الكتل السياسية المنضوية في ائتلاف إدارة الدولة أن يراعوا تمثيل المرأة في استكمال الكابينة الوزارية، وأنا كرئيس للجمهورية سأكون ممتناً لو تم ترشيح إحدى الأخوات نائباً لرئيس الجمهورية أو نائباً لرئيس مجلس الوزراء أو استحداث وزارة لشؤون المرأة خارج الاستحقاقات الانتخابية، وبهذا سنثبت دعمنا وتمكيننا للمرأة العراقية لنيل كافة حقوقها.

حفظ الله العراق وشعبه

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

لقاءات ومباحثات الفخامة..

أجندة وطنية لتعزيز الشراكة والإصلاح والانفتاح الدولي

عكست لقاءات ومباحثات فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي خلال الأسبوع الماضي حضورا فاعلا في إدارة الملفات الوطنية وتعزيز مسارات الانفتاح الداخلي والخارجي، عبر سلسلة من اللقاءات التي شملت القيادات الدستورية، والوفود السياسية والمجتمعية، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والفعاليات الثقافية، إلى جانب البعثات الدبلوماسية.

وجسدت هذه اللقاءات رؤية رئاسية تقوم على ترسيخ الشراكة بين مؤسسات الدولة، وتعزيز الوحدة الوطنية، ودعم جهود مكافحة الفساد، وتمكين المرأة، ورعاية ذوي الهمم، وصون الهوية الثقافية، بالتوازي مع توطيد علاقات العراق مع الدول الصديقة، بما يعكس دور رئاسة الجمهورية في تعزيز الاستقرار، وترسيخ قيم الدولة، والدفاع عن المصالح الوطنية في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية.

مباحثات مع ع رئيس مجلس النواب

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، في بغداد، الأحد ١٩ تموز ٢٠٢٦، رئيس مجلس النواب السيد هيبت الحلبوسي.

وجرى، خلال اللقاء، استعراض تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، وسبل ترسيخ الأمن والاستقرار،

حيث تم التأكيد على أهمية تكامل الأدوار بين رئاسة الجمهورية ومجلس النواب بما يعزز أداء المؤسسات الدستورية، ويسهم في دعم مسيرة البناء والإصلاح، ومواصلة الجهود الوطنية لمكافحة الفساد وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، عبر دعم المؤسسات الرقابية والقضائية، من أجل استرداد الأموال العامة ومحاسبة المتورطين بقضايا الفساد، بما يصون المال العام، ويرسخ ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.

كما بحث اللقاء تطورات الوضع الإقليمي والمستجدات التي تشهدها المنطقة، وجهود تجنيب العراق تداعيات الأزمات الإقليمية، بما يحفظ سيادته ومصالحه الوطنية.

استقبال وفد من الشخصيات السياسية والاجتماعية من بادينان

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٢٣ تموز ٢٠٢٦، في قصر بغداد، وفداً من الشخصيات السياسية والاجتماعية من منطقة بادينان بمحافظة دهوك.

واستعرض اللقاء تطورات الأوضاع العامة في البلاد، إلى جانب مناقشة عدد من القضايا التي تمس واقع المنطقة، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة ترسيخ وحدة الصف الوطني وتعزيز التكاتف بين جميع مكونات الشعب العراقي، بما يسهم في دعم الأمن المجتمعي.

وأشار فخامته إلى أهمية الحفاظ على التلاحم والتمسك بقيم التعايش المشترك والمسؤولية الوطنية، مشدداً على أن صون هذا النهج وتعزيزه يمثلان ضمانة حقيقية لمواجهة التحديات ودعم مسيرة البناء والإصلاح.

وقد ثمن أعضاء الوفد حرص فخامة رئيس الجمهورية على التواصل المباشر مع أبناء مختلف مناطق العراق، واستماعه إلى آرائهم ومطالبهم، مؤكدين دعمهم لكل الجهود الرامية إلى تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ الاستقرار بما يخدم المصلحة الوطنية العليا.

رعاية ذوي الهمم مسؤولية وطنية تتطلب تكامل الجهود لضمان تمكينهم وصون حقوقهم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ١٩ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وفد منظمة الأمل المتجدد لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

واستعرض اللقاء واقع العمل الإنساني والتطوعي، وسبل دعم المبادرات المجتمعية الهادفة إلى رعاية ذوي الهمم، وأهمية تكامل الجهود الوطنية في هذا المجال، إذ أكد فخامة رئيس الجمهورية أن رعاية هذه الشريحة مسؤولية وطنية مشتركة، تتطلب توحيد جهود مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما يضمن صون حقوقها، وتمكينها، وتوفير البيئة الداعمة لمشاركتها الفاعلة في مختلف المجالات.

كما شدد فخامته على أهمية دعم المبادرات المجتمعية التي تخدم الفئات الأكثر احتياجاً، ولا سيما شريحة ذوي الهمم، مشيراً الى أن هذه الجهود تجسّد قيم التكافل والمسؤولية المجتمعية، وتسهم في تقوية التماسك الاجتماعي وترسيخ ثقافة العمل الإنساني.

من جانبه، أعرب وفد المنظمة عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية على اهتمامه بدعم العمل الإنساني

ورعاية ذوي الهمم، مؤكداً مواصلة جهوده في خدمة هذه الشريحة.

وحضر اللقاء النائبان آيات أدهم وهاتف الظالمي.

تمكين المرأة أولوية وطنية في مسيرة بناء الدولة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ٢١ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وفد الفريق الوطني للمرأة العراقية برئاسة منسقة الفريق السيدة ضفاف ثابت الجراح.

وجرى، خلال اللقاء، بحث واقع المرأة العراقية وسبل تعزيز دورها في الحياة العامة، حيث أكد السيد الرئيس أن تمكين المرأة العراقية يمثل ركيزة أساسية في مسار بناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة، مشيراً إلى أهمية توسيع مشاركتها في مواقع صنع القرار، ودعم المبادرات التي تسهم في تنمية قدراتها، بما ينسجم مع الدستور والالتزامات الوطنية والدولية للعراق في مجال حماية حقوق المرأة.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن المرأة العراقية أثبتت حضورها وكفاءتها في مختلف الميادين، وقدمت تضحيات كبيرة في خدمة الوطن، الأمر الذي يستوجب توفير البيئة التشريعية والمؤسساتية الداعمة لإطلاق طاقاتها والاستفادة من خبراتها في مسيرة الإصلاح والتنمية.

من جانبها، استعرضت السيدة ضفاف ثابت الجراح أبرز البرامج والمشاريع التي يعمل عليها الفريق في مجالات تمكين المرأة، والحماية الاجتماعية، وبناء القدرات، وتعزيز المشاركة المجتمعية، مثمنة اهتمام رئيس الجمهورية ودعمه المستمر للقضايا التي تُعنى بالمرأة والأسرة، وحرصه على إسناد الجهود الوطنية الرامية إلى ترسيخ مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص.

الفن التشكيلي جزء أصيل من الهوية الوطنية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٢٢ تموز ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية لجمعية الفنانين التشكيليين العراقيين.

وجرى خلال اللقاء، استعراض واقع المشهد التشكيلي العراقي والتحديات التي تواجهه، وبحث الآليات التي تكفل تعزيز دور الفن التشكيلي في ترسيخ الهوية الوطنية، فضلاً عن تشجيع المبادرات الثقافية التي تسهم في إبراز الإرث الحضاري للعراق.

وأكد السيد رئيس الجمهورية أن الفن التشكيلي العراقي يشكل جزءًا أصيلاً من الهوية الثقافية الوطنية، وهو ما يتطلب إيلاء الفنان التشكيلي ما يستحقه من اهتمام، وإرساء بيئة داعمة تتيح له مواصلة عطائه الإبداعي.

وأضاف فخامته أن ما حققه الفنانون التشكيليون العراقيون من منجزات إبداعية يمثل رصيداً ثقافياً وطنياً يُضاف إلى سجل العراق الحضاري، ويستحق كل أشكال الرعاية والاهتمام.

من جانبهم، أعرب السادة رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية للجمعية عن شكرهم وتقديرهم لفخامة رئيس الجمهورية، مثمنين اهتمامه بالحركة التشكيلية، ومؤكدين حرص الجمعية على مواصلة جهودها في دعم الفنانين والحفاظ على المنجز التشكيلي العراقي وإدامة حضوره.

استقبال السفير الفرنسي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٢٢ تموز ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، سفير الجمهورية الفرنسية لدى العراق السيد باتريك دوريل، بمناسبة انتهاء مهام عمله.

وخلال اللقاء أكد رئيس الجمهورية أن العلاقات العراقية الفرنسية شهدت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، معرباً عن تطلعه إلى مواصلة العمل المشترك للارتقاء بهذه العلاقات إلى مستويات أوسع بما يخدم مصالح البلدين الصديقين ويعزز فرص التعاون في مختلف القطاعات.

كما ثمن السيد الرئيس الجهود التي بذلها السفير دوريل طوال مدة عمله في العراق ودوره في دعم مسارات التعاون بين بغداد وباريس، متمنياً له التوفيق والنجاح في مهامه المقبلة.

من جانبه، أعرب السفير الفرنسي عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية، مؤكداً اعتزازه بفترة عمله في العراق وما لمسه من تعاون أسهم في تعضيد العلاقات بين البلدين الصديقين.

استقبال السفيرة الهولندية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٢٣ تموز ٢٠٢٦، في قصر بغداد، سفيرة مملكة هولندا لدى العراق السيدة جانيت البيردا، بمناسبة انتهاء مهام عملها.

وخلال اللقاء أكد السيد الرئيس أهمية مواصلة تطوير العلاقات العراقية الهولندية وتعزيز التعاون الثنائي بما يخدم المصالح المشتركة، مشيراً إلى حرص العراق على تعزيز علاقاته مع الدول الصديقة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون البناء دعما لجهود التنمية والاستقرار في المنطقة، ومتمنياً للسفيرة البيردا التوفيق والنجاح في مهامها المقبلة.

من جانبها، أعربت السفيرة الهولندية عن شكرها وتقديرها لفخامة رئيس الجمهورية على ما لقيته من تعاون ودعم طوال مدة عملها في العراق، مؤكدة رغبة بلادها بتوطيد علاقات الصداقة والتعاون مع العراق، ومتمنية للشعب العراقي دوام الأمن والاستقرار والازدهار.

برقية عزاء بوفاة الموسيقار الكبير فاروق هلال

« ببالغ الحزن، تلقينا نبأ رحيل الموسيقار الكبير فاروق هلال، الذي ترك بصمة راسخة في تاريخ الأغنية العراقية، وأسهم على مدى عقود في إثراء المشهد الفني بأعمال ستبقى حاضرة في وجدان العراقيين.

أتقدم بخالص التعازي إلى عائلته الكريمة وإلى الأسرة الثقافية والفنية وإلى جميع محبيه، سائلاً الله تعالى أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يلهم ذويه جميل الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون.».

نزار ئاميدي

رئيس الجمهورية

٢٤ تموز ٢٠٢٦

البيان العراقي الايراني المشترك في ختام زيارة الزيدي الى طهران

تلبيةً للدعوة الرسمية الموجهة إلى دولة السيد علي فالح الزيدي، رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق، أجرى دولته زيارة رسمية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية يوم الخميس الموافق ٢٣ تموز ٢٠٢٦ على رأس وفد رفيع المستوى، ضم عدداً من كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين والاقتصاديين.

وخلال هذه الزيارة، عقد دولة رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق له مباحثات مع فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما التقى عدداً من كبار المسؤولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتناولت المباحثات العلاقات الثنائية، والتطورات الإقليمية، والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، وجرت هذه اللقاءات في أجواء ودية سادتها الثقة المتبادلة، وحسن الجوار، وأكد الجانبان على عزمهما في مواصلة هذا النهج البناء، وتعزيز التعاون الاستراتيجي بين البلدين.

اتفق رئيس وزراء جمهورية العراق و رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في إطار تعميق العلاقات الثنائية وترسيخ الروابط بين البلدين، على إعداد وصياغة وثيقة شاملة واستراتيجية تهدف إلى توسيع

التعاون بين العراق وإيران، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية وسائر المجالات ذات الاهتمام المشترك، وبموجب هذا الاتفاق، تقرر أن يتولى وزيرا خارجية البلدين، بالتعاون والتنسيق بينهما، استكمال الصيغة النهائية المسودة لهذه الوثيقة في أقرب وقت، ورفعها إلى كبار المسؤولين في البلدين للتوقيع عليها ووضعها موضع التنفيذ.

وأكد الجانبان على عمق العلاقات الأخوية والمشتركات المتجذرة بين الشعبين واعتبرا تطوير العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والبنى التحتية والعلاقات الشعبية ضرورة استراتيجية تخدم المصالح العليا للجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية العراق، كما شدد الجانبان على الإرادة السياسية المشتركة للارتقاء بمستوى التعاون الثنائي وجعل العلاقات بين البلدين نموذجاً ناجحاً للتعاون الإقليمي القائم على الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، وحسن الجوار.

واتفق الجانبان أيضاً، بهدف الارتقاء بمستوى التنسيق، وتيسير متابعة تنفيذ الاتفاقات وتعميق التعاون الاستراتيجي، على عقد اجتماع اللجنة العليا المشتركة بين إيران والعراق مرة واحدة سنوياً على مستوى قيادتي البلدين، وبالتناوب في عاصمتيهما، الأمر الذي يهيئ الأرضية اللازمة للمزيد من تطوير العلاقات الثنائية وترسيخها في مختلف المجالات.

وخلال هذه الزيارة، أعربت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن بالغ شكرها وتقديرها لجمهورية العراق شعباً وحكومة على ما أبدته من تضامن واستضافة ومشاركة واسعة في تشييع جثمان الإمام الشهيد سماحة آية الله العظمى الخامنئي، وأكد الجانبان على الأهمية التاريخية لهذه المناسبة في تعزيز أواصر التضامن بين الشعبين.

وفي مجال التعاون الاقتصادي، أكد الجانبان، وفي ضوء الإمكانيات الكبيرة المتوفرة لدى البلدين، على ضرورة الإسراع في استكمال مشروع سكة حديد البصرة – شلامجة، وزيادة حجم التبادل التجاري، وتوسيع الاستثمارات المشتركة، وتيسير حركة التجارة، وتعزيز التعاون المصرفي والمالي، وتطوير التعاون في مجالات الطاقة والنقل، والترانزيت، والصناعة والزراعة، والخدمات الفنية والهندسية، كما اتفقا على السعي لإزالة المعوقات التنفيذية والقانونية والإدارية بما يهيئ الظروف لمشاركة أكثر فاعلية للقطاعين العام والخاص في البلدين، وأكدا على العمل على تسريع تنفيذ المشاريع المشتركة والإستفادة القصوى من الإمكانات الاقتصادية المتاحة.

وجدد مسؤولو البلدين التزامهما بجميع الاتفاقيات والوثائق ومذكرات التفاهم المبرمة بينهما، وأكدا على ضرورة الإسراع في تنفيذها بشكل كامل.

وفي مجال البيئة، وانطلاقاً من التحديات المشتركة الناجمة عن التغيرات المناخية والجفاف، والعواصف الترابية، وسائر التهديدات البيئية، أكد الجانبان على أهمية توسيع التعاون العلمي والبحثي والتنفيذي في مجالات حماية الأهوار المشتركة، وصون التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد المائية، وتطوير التقنيات البيئية الحديثة، وتبادل المعلومات التخصصية، وتعزيز التنسيق في المحافل الإقليمية والدولية، كما اتفقا على إنشاء آليات مشتركة لمواجهة الأزمات البيئية وتنفيذ برامج مشتركة للتنمية المستدامة.

وفي المجال الأمني والإقليمي، استعرضت جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية آخر التطورات في المنطقة، وأكدا على تقارب وجهات نظرهما إزاء العديد من التحديات الراهنة معتبرين استمرار المشاورات الثنائية ومتعددة الأطراف ضرورة لا غنى عنها للحفاظ على الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، كما شددا على ضرورة تعزيز التعاون الأمني، ومكافحة الإرهاب والتطرف والجرائم المنظمة والتهريب والتهديدات العابرة للحدود، واتفقا على مواصلة التنسيق المشترك في هذه المجالات.

وفي مجال التعاون الثقافي والاجتماعي، أكد الجانبان، انطلاقاً من الدور المحوري للروابط الشعبية والدينية والحضارية، أهمية تعزيز التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والأكاديمية والإعلامية والسياحية والزيارة الدينية وتبادل الخبرات والكفاءات، واعتبرا توثيق العلاقات بين شعبي البلدين ركيزة أساسية لترسيخ العلاقات الاستراتيجية طويلة الأمد.

وأكدت جمهورية العراق و الجمهورية الإسلامية الإيرانية مجدّداً التزامهما بمواصلة الحوار الاستراتيجي، والتنفيذ الكامل للاتفاقات المشتركة، وتوسيع التعاون الشامل في مختلف المجالات، وأعرب الجانبان عن قناعتهما بأن توطيد العلاقات الثنائية لا يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين فحسب، بل يسهم أيضاً في تعزيز الاستقرار والأمن والازدهار والتكامل والتنمية المستدامة في منطقة غرب آسيا، ويقدم نموذجاً ناجحاً للتعاون بين الدول الإسلامية على أساس الاحترام المتبادل، والثقة، وحسن الجوار المسؤول، والمصالح المشتركة.

كما أكد الجانبان على أن تسوية الأزمات الإقليمية لا تتحقق إلا عبر الحوار والدبلوماسية والمشاركة البناءة لدول المنطقة، وعلى أساس احترام سيادة الدول، ورفض التدخلات الخارجية العسكرية أو السياسية، وفي هذا الإطار أعربا عن دعمهما للحلول السياسية والسلمية المستندة إلى قواعد القانون الدولي لإنهاء الأزمات الإقليمية.

وجدد البلدان موقفهما الثابت والمبدئي إزاء القضية الفلسطينية ووقوفهما إلى جانب الشعب الفلسطيني في تحقيق تطلعاته لنيل حقوقه المشروعة كاملة، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

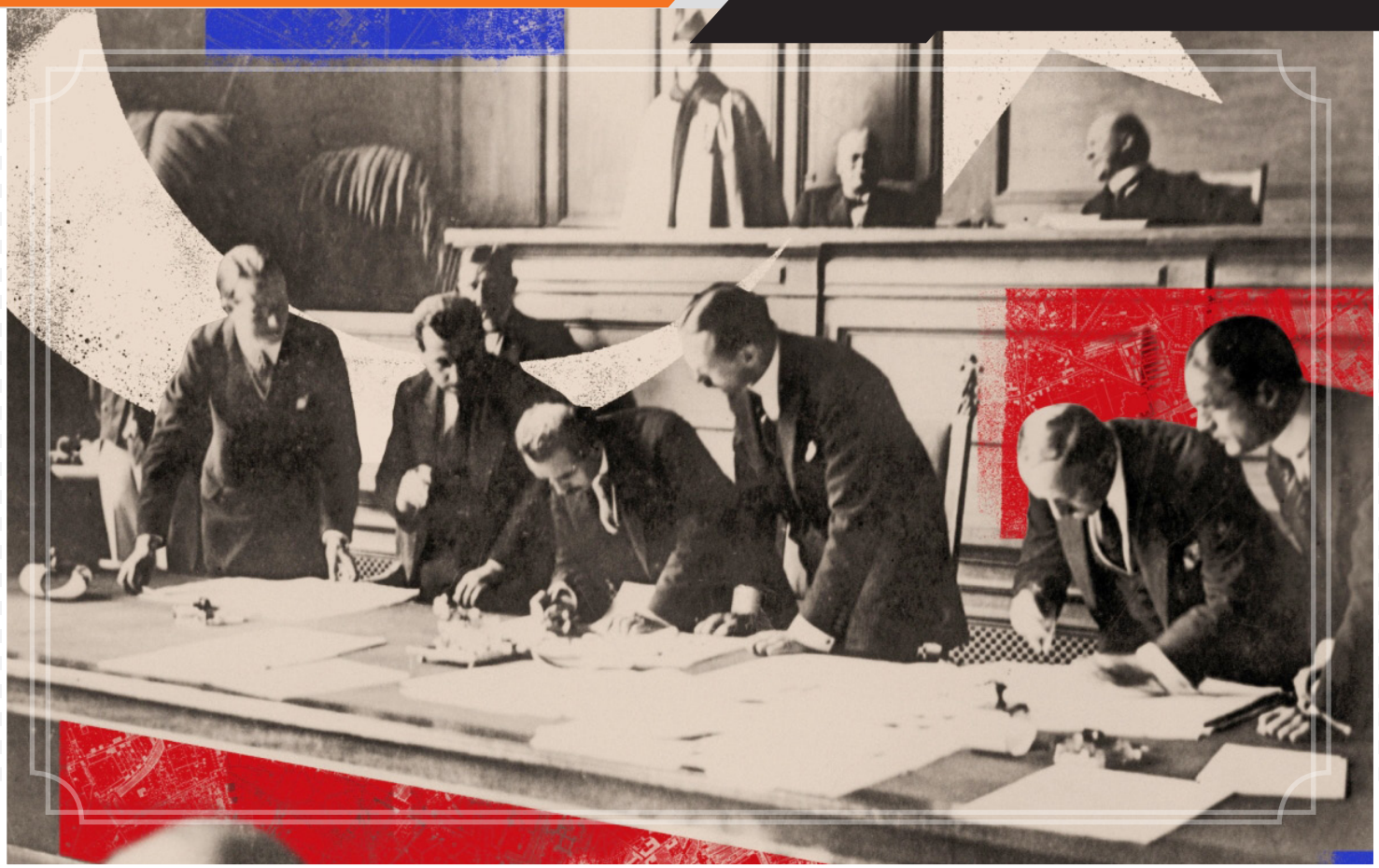

صالح مسلم:

معاهدة لوزان ظالمة... وتفاهماتها سارية

هناك اتفاقيات ومعاهدات دولية كثيرة عبر التاريخ، أغلبها طمرت ونسيت تماما وانتهى مفعولها عندما وجدت الأطراف أنها لم تعد مجدية أو أن أطرافها تغيرت. لكن اتفاقية تقسيم كردستان بين العثمانيين والصفويين في قصر شيرين عام ١٦٣٩ بقيت سارية إلى يومنا هذا، رغم التغييرات الهائلة التي حدثت لدى طرفي المعاهدة، فقد انتهت الدولة الصفوية ودولة «ولاية الفقيه» هي التي تحكم إيران الآن، والدولة العثمانية انتهت وتتحكم سلطة جديدة في الجمهورية التركية، ورغم كل المتغيرات العالمية لا زالت اتفاقية قصر شيرين سارية.

قوى الهيمنة العالمية التي كانت تتحكم في العالم بدايات القرن العشرين قررت التخلص من «الرجل المريض» أي العثمانيين واقتسام ميراثه فيما بينها، فتم الاتفاق سرا على معاهدة «سايكس-بيكو» عام ١٩١٦ التي بقيت سارية بخطوطها العريضة بعد انسحاب روسيا القيصرية من الاتفاقية. وانتهت الدولة العثمانية ووقعت على اتفاقية الاستسلام في مودوروس ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩١٨. وبعدها تأسست عصبة الأمم لتكون راعية لسلسلة من المؤتمرات والاجتماعات وعقد اتفاقات ومعاهدات تهدف إلى تقاسم ميراث ألمانيا والعثمانيين ومقايضات تاريخية لا زالت آثارها قائمة حتى يومنا، منها مؤتمر الصلح في باريس الذي امتد من ١٨ أكتوبر ١٩١٨ حتى ١٩٢٠، لتقاسم التركة. وكذلك مؤتمر سان ريمون ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٠ بين كل من فرنسا وبريطانيا لتقسيم التركة وفرض الانتداب بينهما على كل من العراق وسوريا ومن ضمنها أجزاء كردستان في الدولتين.

أبرز تلك المعاهدات كانت معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس/آب ١٩٢٠ التي حضرتها ٢٧ دولة وشارك فيها الوفد الكردي برئاسة شريف باشا والوفد الأرمني.

وبموجب التفاهم الذي حصل هو أن تنال كل من أرمينيا وكردستان استقلالهما الذاتي بعد فترة، ولكن ما كان على أرض الواقع أن فرنسا وبريطانيا كانتا قد تقاسمتا أجزاء من كردستان وقررتا فرض الانتداب؛ مما فتح باب المساومات الثنائية بين فرنسا وتركيا من جهة وبريطانيا وتركيا من جهة أخرى. ومن ناحية أخرى كانت تركيا قد عززت علاقاتها مع الروس الدولة الاشتراكية التي تحارب الرأسمالية، وهذا ما كان يثير مخاوف إنكلترا وفرنسا.

في هذه الأثناء، عقد مؤتمران مهمان لتحديد السياسة البريطانية في عموم المنطقة. مؤتمر القاهرة الذي ضم المسؤولين البريطانيين فقط ١٩٢١، حيث تم فيه تحديد مناطق النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط ومنها كردستان، وسياسة التعامل مع الدولة التركية التي بدأت

> **الأجواء السياسية تبدلت تماما بعد أن رفض اتاتورك معاهدة سيفر**

تخوض حرب الاستقلال. أما المؤتمر الثاني، فكان مؤتمر لندن ١٩٢٢ الذي حضره مسؤولون أتراك وتوافقت الأطراف على تعديل «سيفر» ونفي أية حقوق للكرد.

في هذه الأجواء الدولية عقد مؤتمر لوزان فيما بين الدولة التركية والحلفاء بعد إلغاء الخلافة والرضوخ للشروط السياسية والتجارية المفروضة عليها، وحضرته بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان ويوغسلاقيا ورومانيا واليابان. وهي المعاهدة التي ألغت معاهدة «سيفر» وتنكرت لكل ما ورد فيها عن الكرد والأرمن وحقهم في تقرير مصيرهم، مثلما لم يشارك فيه وفود عن الكرد والأرمن.

فالأجواء السياسية كانت قد تبدلت تماما بعد أن رفض مصطفى كمال معاهدة «سيفر» وعزل جميع الوزراء والمسؤولين الذين وقعوا على المعاهدة واستطاع إقناع الكرد بأن الدولة الحديثة سوف تضم الشعبين الكردي والتركي وشدهم إلى جانبه لخوض حرب الاستقلال ضد الفرنسيين واليونان وتحرير مناطق شاسعة بالإضافة إلى إقامة علاقات وثيقة مع لينين في الاتحاد السوفياتي الحديث، مما زاد من مخاوف الإنكليز والفرنسيين لانزلاق تركيا إلى أحضان الروس، ولهذا قدموا كثيرا من التنازلات على حساب الشعوب الأخرى.

خلال الحرب العالمية الأولى استطاع الضباط الأتراك الاتحاديون التخلص من الشعوب غير المسلمة القاطنة في ميزوبوتاميا والأناضول بارتكاب الإبادات العرقية على الأرمن والسريان والبونتوس على سواحل البحر الأسود والـروم في وسط وغـرب الأناضول. ومن خلال إلغاء

> معاهدة لوزان كانت بمثابة منح الشرعية للدولة التركية

«سيفر» تم لجم أية حقوق للكرد والأقليات الباقية.

لقد كانت الدولة القومية وصفة العصر في بدايات القرن العشرين، والشعوب التي عانت من الاستعمار العثماني تطلعت إلى إنشاء دولتها القومية وقد تلقت وعودا بذلك من القوى المهيمنة التي تنازعت مع الدولة العثمانية، بينما قوى الهيمنة لم تفكر سوى في منافعها الاقتصادية بعيدا عن المبادئ التي نادت بها، وعلى رأسها «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، الشعار الذي رفعه وودر ويلسون رئيس الولايات المتحدة. فاستنجد الأرمن بالروس، والسريان والعرب بالإنكليز، أما الكرد فقد تذبذبوا بين قوى الهيمنة والعثمانيين.

ولعدم توفر القوة الذاتية لدى أي منها تعرضت جميعها للظلم سابقا أو لاحقا. فقد تم تقسيم ميزوبوتاميا بين أربع دول قوموية وتم ترك العنان لها لإبادتها قتلا وتهجيرا وجوعا وصهرا، وتم إنشاء قومية تركية مصطنعة من بقايا الدولة العثمانية التي لم تكن تركية.

معاهدة لوزان التي مر قرن كامل على التوقيع عليها في ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٣ كانت بمثابة منح الشرعية للدولة التركية بحدودها الراهنة لتتأسس على أنقاض العثمانيين وجماجم شعوب الأرمن والسريان والبونتوس والروم والكرد الذين لا زالوا يقاومون الدولة التركية حتى يومنا الراهن. وكذلك بالنسبة للدول القومية الأخرى التي كسبت حدودها الشرعية من معاهدة لوزان، لم تتورع عن ارتكاب كل أساليب ووسائل التغيير بحق الشعوب التي بقيت ضمن حدودها في سبيل خلق دولة أحادية متجانسة تركية أو فارسية أو عربية، فمنعت التعليم باللغة الأم، وأعادت كتابة تاريخ دولتها بما يتناسب مع أهدافها، وأرغمتها على اعتناق دينها ومذهبها الرسمي، ومنعت العادات والتقاليد التي يمكن أن تحافظ على خصوصياتها الإثنية.

فكر وفلسفة الدولة القومية التي ظهرت مع الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر انتشرت وتعممت في أوروبا وتسببت في مصرع ثلاثمائة مليون من البشر لرسم حدود الدولة القومية، وآخر حروبها كانت الحرب العالمية الثانية التي أودت بالملايين، إلى أن توفرت القناعة لديها بالديمقراطية والعيش المشترك وحرية الشعوب والمكونات ضمن الدولة الواحدة فأسست الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المشتركة والعيش المشترك بتنوعاتها واختلافاتها.

على صعيد الشرق الأوسط تأثرت أيضا بفكر وفلسفة الدولة القومية مع بدايات القرن العشرين، واستخدمت قوى الهيمنة هذه التوجهات في تفتيت الدولة العثمانية ونجحت في ذلك ولكنها تركت العنان للدولة القومية بكل أجهزتها القمعية والتسلطية الفاسدة على الشعوب والمكونات، ومنحت الشرعية لتلك الكيانات التي رسمت حدودها بالمسطرة على طاولات لوزان والاجتماعات الثنائية والثلاثية في مقايضات لا تعلم بها الشعوب، مما أسفر عن تحول منطقة الشرق الأوسط مسرحا للإبادات العرقية والمجازر الجماعية إلى يومنا الراهن، ولا زالت تلك التوافقات والمعاهدات مثل «لوزان» وغيرها تفعل مفاعيلها إلى يومنا الراهن.

ولا يبقى إلا أن نتمنى أن تتخلص شعوبنا من براثن الماضي والمعاهدات التي تحافظ على مصالح احتكارات السلطة والثروة وتتوجه نحو الديمقراطية الحقيقية التي تضمن الحرية والمساواة لجميع الشعوب والمكونات في حياة حرة كريمة.

*كتب القيادي الراحل هذا المقال في ٢٢ يوليو ٢٠٢٣

بعد قرن على لوزان...

الحوار والتفاوض يعيدان رسم مسار القضية الكردية

في تموز عام ١٩٢٣، وُقّعت معاهدة لوزان التي كرّست تقسيم كردستان بين أربع دول، بعد أن ألغت البنود الواردة في معاهدة سيفر بشأن الحكم الذاتي الكردي، ورسخت الحدود التي تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وأعادت تشكيل الخريطة السياسية للشرق الأوسط، لتصبح واحدة من أكثر الاتفاقيات تأثيراً في تاريخ المنطقة.

وبالنسبة للكرد، ارتبطت المعاهدة بمرحلة مفصلية أنهت الآمال التي فتحتها معاهدة سيفر، ورسخت واقع تقسيم كردستان بين تركيا وسوريا والعراق وإيران.

واليوم، وبعد مرور ١٠٣ أعوام على توقيعها، تعود معاهدة لوزان إلى واجهة النقاش السياسي، ليس بوصفها وثيقة تاريخية فحسب، بل باعتبارها مرجعاً لفهم التحولات التي تشهدها القضية الكردية في أجزاء كردستان الأربعة، في ظل متغيرات إقليمية متسارعة.

فعلى امتداد العقود الماضية، بقيت آثار لوزان حاضرة في السياسات التي اتبعتها الدول الأربع تجاه الكرد، واختلفت أشكال التعاطي مع القضية بين الإنكار والصراع والتسويات الجزئية، إلا أن السنوات الأخيرة حملت تطورات دفعت إلى إعادة طرح أسئلة قديمة بصياغة جديدة، تتعلق بمستقبل الحقوق السياسية والثقافية للكرد، وإمكانية الوصول إلى حلول دائمة ضمن حدود الدول القائمة.

سوريا... هل يتغير موقع القضية الكردية؟

في سوريا، ولا سيما في مناطق الكرد روجافا لم تعد القضية الكردية تُناقش من زاوية المواجهة العسكرية فقط، بل أصبحت جزءاً من مسار سياسي يتناول مستقبل الدولة وشكل نظامها، في تحول يراه مراقبون غير مسبوق منذ تأسيس الدولة السورية الحديثة.

وبدأ هذا التحول مع اتفاق ١٠ آذار ٢٠٢٥ بين الحكومة المؤقتة في سوريا وقوات سوريا الديمقراطية، وضع للمرة الأولى إطاراً سياسياً للعلاقة بين الجانبين، ونص على جملة من المبادئ، أبرزها الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، وبدء حوار لمعالجة أوضاع شمال وشرق سوريا، ودمج المؤسسات العسكرية والمدنية، إلى جانب ضمان مشاركة

جميع السوريين في العملية السياسية.

ورغم أن تنفيذ الاتفاق واجه تحديات سياسية وأمنية خلال الأشهر التالية، فإنه بقي يشكل المرجعية الأساسية للحوار بين الطرفين، إلى أن أُعلن في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٦ عن اتفاق جديد تضمن آليات تنفيذية أكثر تفصيلاً، وانتقل بالعلاقة من مرحلة المبادئ العامة إلى مرحلة التنفيذ العملي، ويتعلق بشأن الكرد في الدرجة الأولى أكثر مما ورد في بنود اتفاقية الـ ١٠ من اذار.

وأفضى اتفاق ٢٩ كانون الثاني إلى تشكيل لجان مشتركة لمتابعة تنفيذ بنوده، وبدء التنسيق بين الحكومة المؤقتة والإدارة الذاتية في عدد من الملفات السياسية والإدارية والأمنية. كما شهدت المرحلة اللاحقة دخول قوات تابعة لوزارة الداخلية إلى مركزي مدينتي الحسكة وقامشلو، وإعادة تفعيل بعض مؤسسات الدولة، إلى جانب استمرار الحوار حول مستقبل قوات سوريا الديمقراطية، وآليات دمج المؤسسات المدنية والعسكرية، وشكل الإدارة المحلية في شمال وشرق سوريا.

وفي موازاة ذلك، واصلت الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية التأكيد، عبر تصريحات نقلتها وكالتنا سابقاً، أن نجاح الاتفاقين لا يقاس بالإجراءات الأمنية وحدها، وإنما بمدى التقدم في الملفات السياسية، وفي مقدمتها الاعتراف الدستوري بحقوق الكرد وسائر مكونات شمال وشرق سوريا، واعتماد نظام ديمقراطي لا مركزي يضمن المشاركة المتساوية في إدارة البلاد.

ورغم استمرار الخلافات حول بعض القضايا وآليات التنفيذ، فإن المسار الذي بدأ في آذار ٢٠٢٥ وتطور مع اتفاق ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٦ يمثل، بحسب مراقبين، أول عملية تفاوض رسمية ومستدامة بين السلطة المركزية وممثلين عن الكرد في سوريا تتناول بصورة مباشرة قضايا الإدارة والحقوق الدستورية والشراكة السياسية.

تركيا.. عودة القضية الكردية إلى طاولة السياسة

في تركيا، يشهد الملف الكردي بشمال كردستان اليوم تحولاً سياسياً وهو الأبرز منذ انهيار مسار السلام عام ٢٠١٥، وذلك بعد إطلاق القائد عبد الله أوجلان «نداء السلام والمجتمع الديمقراطي»، الذي فتح الباب أمام مرحلة جديدة من النقاش حول إنهاء الصراع الممتد منذ أكثر من أربعة عقود، ونقل القضية الكردية من الميدان العسكري إلى المسار السياسي والقانوني.

ولم يبق النداء في إطار التصريحات، بل أعقبه إعلان حزب العمال الكردستاني إنهاء بنيته التنظيمية وبدء إجراءات مرتبطة بوقف الكفاح المسلح، الأمر الذي نقل النقاش داخل تركيا إلى مرحلة جديدة تركز على بناء إطار قانوني ينظم عملية السلام ويعالج القضية الكردية سياسياً.

وفي هذا السياق، كثف حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM) لقاءاته مع الأحزاب السياسية، وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية، لبحث إعداد حزمة تشريعات تنظم مسار «السلام والمجتمع الديمقراطي»، فيما برزت مطالب متكررة بسن قوانين تتعلق بإعادة الإدماج، والحقوق السياسية، والحريات العامة، وضمان استمرار العملية السياسية على أساس قانوني واضح.

وآخر تلك التطورات هو دعوة القائد عبد الله أوجلان في الـ٢١ من تموز الجاري إلى استكمال المسار عبر توفير ضمانات قانونية وسياسية، مؤكداً أن الوصول إلى حل دائم للقضية الكردية يتطلب الانتقال من الإجراءات الأمنية

إلى الإصلاحات الديمقراطية والمؤسساتية.

ويتزامن ذلك مع استمرار المشاورات داخل البرلمان التركي حول مشروع إطار قانوني للعملية، ليبقى نجاح هذا المسار معتمداً على قدرة الدولة التركية على ترجمة التفاهمات السياسية إلى إصلاحات دستورية وتشريعية ملموسة.

ويرى ساسة كرد وفي مقدمتهم حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، أن التطورات التي أعقبت «نداء السلام والمجتمع الديمقراطي» تمثل أول محاولة جدية منذ سنوات لإعادة طرح القضية الكردية بوصفها قضية حقوق ومواطنة وديمقراطية، لا مجرد ملف أمني.

جنوب كردستان.. مكاسب دستورية تواجه اختبارات سياسية واقتصادية

يُعد إقليم كردستان العراق (جنوب كردستان) التجربة الكردية الأكثر تقدماً من الناحية الدستورية، بعد أن أقر دستور العراق لعام ٢٠٠٥ بالإقليم ككيان اتحادي يتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية واسعة، ومنح اللغة الكردية صفة اللغة الرسمية إلى جانب العربية، فضلاً عن الاعتراف بقوات البيشمركة بوصفها جزءاً من المنظومة الأمنية في الإقليم.

إلا أن هذه المكاسب الدستورية لم تُنهِ الخلافات بين هولير وبغداد، إذ شهد العام الجاري استمرار التباينات حول عدد من الملفات الجوهرية، وفي مقدمتها رواتب موظفي الإقليم، وآلية تصدير النفط، وحصة الإقليم من الموازنة الاتحادية، وهي قضايا مستمرة لا تزال ترصدها وكالتنا.

كما عاد ملف النفط إلى واجهة الخلاف، مع استمرار توقف صادرات نفط الإقليم عبر ميناء جيهان التركي، وما ترتب على ذلك من ضغوط مالية انعكست على قدرة حكومة الإقليم في تأمين الإيرادات ودفع الرواتب، في وقت تطالب فيه بغداد بتسليم النفط إلى شركة تسويق النفط العراقية (سومو) وفق القوانين الاتحادية، بينما تؤكد حكومة الإقليم ضرورة التوصل إلى اتفاق يضمن حقوق الطرفين ويحافظ على الصلاحيات الدستورية للإقليم.

وعلى الصعيد السياسي، هناك مباحثات بين أحزاب جنوب كردستان لتشكيل حكومة جديدة في الإقليم بعد الانتخابات البرلمانية، في ظل استمرار الخلافات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حول توزيع المناصب وآلية إدارة المرحلة المقبلة.

وفي الوقت ذاته، لا تزال الملفات الأمنية تلقي بظلالها على العلاقة بين الإقليم والحكومة الاتحادية، سواء من خلال استمرار العمليات العسكرية التركية داخل أراضي الإقليم بذريعة محاربة حزب العمال الكردستاني، أو من خلال الجدل المتواصل بشأن إدارة المناطق المتنازع عليها، وفي مقدمتها كركوك، وشنكال، ومخمور.

إيران.. من الهامش إلى قلب النقاش الإيراني

في إيران بقي شرق كردستان (روجهلات) طوال أكثر من قرن يعيش خارج أي اعتراف دستوري بالحقوق القومية، في ظل اعتماد السلطات الإيرانية مقاربة أمنية في التعامل مع المطالب الكردية.

غير أن السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ انطلاق انتفاضة «المرأة، الحياة، الحرية» عقب مقتل الشابة الكردية جينا أميني، حملت تحولاً نوعياً في مسار القضية الكردية داخل إيران، إذ انتقل الشعار الذي انطلق من المجتمع الكردي

إلى عنوان لحراك وطني واسع في عموم إيران، ما جعل القضية الكردية جزءاً من النقاش حول مستقبل إيران ونظامها السياسي.

وشكلت خلال العام الجاري الأحزاب السياسية في شرق كردستان، إطار تنسيقي مشترك بين عدد من القوى الكردية في إيران، بهدف توحيد الموقف السياسي تجاه التطورات التي تشهدها إيران بعد بدء الهجمات الأمريكية الإسرائيلية، والتأكيد على أن أي تسوية مستقبلية ينبغي أن تقوم على الاعتراف بالتعددية القومية والحقوق الديمقراطية لجميع المكونات.

وأكدت منظومة المجتمع الكردستاني (KCK)، أن الأزمات التي تشهدها إيران والمنطقة لا يمكن معالجتها عبر الحلول الأمنية، وإنما من خلال بناء نظام ديمقراطي يعترف بحقوق جميع الشعوب، وأن حل القضية الكردية يشكل مدخلاً لاستقرار إيران والشرق الأوسط.

فيما يؤكد الناشطون والساسة الكرد في إيران أن القضية الكردية في إيران شهدت خلال الأعوام الأخيرة تحولاً في طبيعة خطابها؛ فبعد أن انحصرت المطالب لعقود في الحقوق الثقافية ووقف السياسات الأمنية، باتت الأحزاب والقوى الكردية تتحدث بصورة متزايدة عن المشاركة في صياغة مستقبل الدولة الإيرانية، والاعتراف الدستوري بالتعددية القومية، وتبني نظام ديمقراطي يضمن حقوق جميع المكونات.

من سؤال الحدود إلى سؤال الحقوق

على امتداد أكثر من قرن، انصب النقاش حول معاهدة لوزان على الحدود التي رسمتها، إلا أن الخطاب الكردي في السنوات الأخيرة بات يركز بصورة أكبر على قضايا الحقوق الدستورية والإدارة الديمقراطية والاعتراف بالتعددية والهوية الثقافية، بدلاً من إعادة طرح مشاريع تغيير الحدود.

ويشير مراقبون إلى أن القضية الكردية دخلت مرحلة مختلفة، تقوم على البحث عن حلول سياسية داخل الدول القائمة، مع استمرار المطالبة بضمانات دستورية تكفل المشاركة المتساوية والاعتراف بالحقوق القومية.

هل تجاوزت المنطقة إرث لوزان؟

رغم أن معاهدة لوزان لا تزال تمثل الإطار العام الذي أرسى الحدود الدولية في المنطقة، فإن التحولات التي تشهدها سوريا والعراق وتركيا وإيران تشير إلى أن النقاش السياسي لم يعد يدور حول الاتفاقية نفسها، بقدر ما يتركز على كيفية معالجة القضايا التي بقيت دون حلول منذ توقيعها.

وبينما تحل الذكرى الثالثة بعد المئة للمعاهدة، تبدو القضية الكردية أمام مرحلة مختلفة عما كانت عليه قبل عقود؛ مرحلة لا تلغي إرث لوزان، لكنها تعكس انتقال المطالب من الجغرافيا إلى السياسة، ومن النزاع على الحدود إلى السعي نحو الاعتراف الدستوري، والشراكة في إدارة الدولة، وترسيخ الحقوق القومية والثقافية.

ووفق كل تلك المعطيات، السنوات المقبلة ستكون حاسمة في تحديد ما إذا كانت التحولات الجارية ستفضي إلى تسويات سياسية مستدامة، أم أن إرث معاهدة لوزان سيظل حاضراً في معادلات المنطقة كما كان طوال القرن الماضي.

ANHA*

ديفيد بترايوس:

العراق يواجه لحظة حاسمة

صحيفة»واشنطن بوست»الامريكية

قلما تخرج دولة من عقود من الدكتاتورية، والتدخل الأجنبي، والإرهـــاب، والحرب الأهلية والتدخلات الخارجية، لتجد نفسها أمام فرصة حقيقية لإعادة رسم مستقبلها. لكن العراق ربما يكون قد بلغ مثل هذه اللحظة. لكن هذه الفرصة ليست مضمونة بأي حال، فالتاريخ يشير إلى أن اللحظات المفصلية غالبا ما تُهدر أكثر مما

على سلطات الجمارك تحصيل الإيرادات بنزاهة

تُستثمر. ومع ذلك، فإن التطورات الأخيرة، ومنها حملة غير مسبوقة لمكافحة الفساد، والجهود الرامية إلى إعادة احتكار الدولة للقوة، والمبادرات الهادفة إلى تعزيز سيادة العراق وتنويع شراكاته الدولية، تشير إلى أن العراق دخل أهم مرحلة في تاريخه منذ هزيمة «داعش».

وبمناسبة زيارة رئيس الـوزراء العراقي لواشنطن، يبرز سؤال مـؤداه: كيف يمكن للولايات المتحدة أن تساعد العراق في كسب هذه المنافسات الاستراتيجية؟ إذ تتمثل المنافسة الأهم في قدرة مؤسسات الدولة العراقية على أن تصبح أقوى من الشبكات غير الرسمية التي نافستها لسنوات طويلة.

فعلى مدى العقدين الماضيين، خضع العراق لتأثير نظامين متنافسين للسلطة، وهما المؤسسات الرسمية للدولة من جهة، وشبكات غير رسمية من الفساد والمحسوبية السياسية ونفوذ الميليشيات والتمويل غير المشروع والمؤسسات الإجرامية والدعم الخارجي، ولا سيما من إيران، من جهة أخرى. ولا تكمن أهمية حملة مكافحة الفساد الحالية في اعتقال شخصيات بارزة فحسب، بل في أنها تبدو موجهة إلى تفكيك هذه الشبكات نفسها، وليس مجرد ملاحقة أفرادها.

ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بالصراع على احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة. فلا يمكن لأي دولة ذات سيادة أن تستمر إذا احتفظت منظمات مسلحة بقدرات عسكرية مستقلة. وقد حدد رئيس الوزراء مهلة حتى ٣٠ سبتمبر المقبل لجميع الجماعات غير الحكومية لنزع سلاحها. لذا، يعتبر إصرار العراق على أن الدولة وحدها من يجب أن تحمل السلاح أحد أهم الاختبارات التي تواجه الحكومة.

أما الحُكم فيمثل تحدي آخـر، فالمؤسسات لا تستمد شرعيتها من السلطة القانونية فحسب، بل من كفاءة الأداء أيضا. ويجب على المحاكم إقامة العدل بنزاهة. وعلى الـوزارات تقديم خدمات عامة موثوقة، وعلى سلطات الجمارك تحصيل الإيرادات بنزاهة، وعلى مؤسسات العراق أن تتجاوز المحسوبية السياسية في تلبية احتياجات مواطنيها. فالحكومات تكتسب الثقة من خلال الكفاءة.

ثم تأتي السيادة، فلا يمكن للعراق أن يمارس استقلاله الاستراتيجي الكامل وهو لا يزال يعتمد اعتمادا مفرطا على أي جهة خارجية. فالجغرافيا وحدها تضمن بقاء العراق وإيران جارين تربطهما أهمية استراتيجية متبادلة، لكن سيادة العراق ستتعزز بتنويع مصادر الطاقة، وتوسيع شراكاته مع دول الخليج والمستثمرين الدوليين الآخرين، وزيادة استغلاله للغاز الطبيعي، والمضي قدما في مشاريع مثل طريق التنمية، وتوسيع علاقاته الاقتصادية.

كما تحتاج الحكومة إلى التكيف، فكل جهد إصلاحي ناجح يثير مقاومة، وتتطور شبكات الفساد، وتتطور الميليشيات، وتُغير التكنولوجيا باستمرار طبيعة

> هددت حرب أهلية دامية بين العرب السنة والشيعة بتمزيق العراق

المنافسة، من الأنظمة المالية والحملات الإعلامية إلى الأنظمة المستقلة المتطورة والطائرات المسيرة. وستكون المؤسسات التي تسود هي تلك التي تتعلم أسرع وتتكيف بشكل أسرع.

وقد يكون الاختبار الأخير هو الأهم. هل تستطيع الهوية الوطنية العراقية مواصلة النمو بقوة تفوق الولاءات الطائفية والفئوية؟ فالدول المستقرة لا تقوم على الدساتير وقوات الأمن فحسب، بل على مواطنين يرون أنفسهم شركاء في مشروع وطني مشترك. وقد حقق العراق تقدما ملحوظا منذ أحلك فترات الحرب الأهلية الطائفية. وسيتوقف استمرار هذا التقدم كثيرا على ما إذا كانت الهوية الوطنية ستظل تتفوق على الولاءات الأصغر.

وتتقاطع هذه التحديات، النجاح في أحدهما يعزز احتمالات النجاح في الأخرى، بينما يعقد الفشل في واحد باقي المسارات. وهي مجتمعة ستحدد ما إذا كانت الفرصة الحالية ستتحول إلى تحول دائم.

وقبل ٢٠ عاما، هددت حرب أهلية دامية بين العرب السُنة والشيعة بتمزيق العراق، قبل أن تؤدي استراتيجية زيادة القوات الامريكية وما رافقها من مبادرات سياسية وعسكرية واقتصادية ودبلوماسية إلى خفض العنف بشكل كبير وإعادة قدر من الاستقرار. أما اليوم، فيدور الصراع حول ما إذا كانت مؤسسات الدولة ستصبح أقوى من الشبكات السياسية والاقتصادية والمسلحة غير الرسمية التي قيدت سيادة العراق.

ولا تستطيع الولايات المتحدة، ولا ينبغي لها، أن تنجز هذه المهمة نيابة عن العراق، لأن العراقيين وحدهم قادرون على ذلك.

لكن بإمكان الولايات المتحدة تقديم الدعم عندما يطلبه العراق ويرحب به، ويمكنها مواصلة المساعدة في تطوير المؤسسات الأمنية المهنية، وتعميق التعاون الاستخباراتي، وتشجيع الاستثمارات الامريكية، ودعم جهود تعزيز الحوكمة، والمؤسسات القضائية، والشفافية، والإدارة العامة. وينبغي أن يعزز هذا التعاون المؤسسات لا الأفراد، والمهنية لا المحسوبية، والسيادة لا التبعية.

ومن شأن ذلك أن يخدم المصالح العراقية والامريكية معا، لأن عراقا أكثر قوة وسيادة واستقرارا سيحد من فرص عودة التنظيمات المتطرفة، ويقيد النفوذ الخارجي الخبيث، ويوسع الفرص الاقتصادية للشركات الامريكية والعراقية، ويسهم في ترسيخ الاستقرار في وقت يشهد فيه الشرق الأوسط تحولات استراتيجية عميقة.

إن اللحظات المحورية في التاريخ نادرة، وما تتيحه من فرص يصعب استعادتها إذا ضاعت. ويبدو أن العراق قد بلغ تلك اللحظة. وما إذا كانت ستصبح نقطة تحول حقيقية سيعتمد في المقام الأول على العراقيين أنفسهم.

* قائد سابق لقوات التحالف في العراق ومدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية.

برهان شيخ رؤوف :

زيارة الزيدي إلى واشنطن: الأهداف والعقبات

*ترجمة : نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى

تمثل الهدف الرئيسي من زيارة رئيس مجلس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي إلى واشنطن في المقام الأول في تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة، إلى جانب استقطاب الاستثمارات الأمريكية في قطاعات النفط والغاز والكهرباء، فضلا عن توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات في مجالي الاقتصاد والطاقة. كما تضمنت الزيارة إجراء مباحثات بشأن التعاون العسكري وتطوير قدرات الجيش العراقي، والبحث عن مسارات جديدة لتصدير النفط بما يقلل من الاعتماد الحصري على مضيق هرمز.

وفـي الـوقـت الـذي مـن المقرر فيه أن ينهي المستشاريين العسكريين الأمريكيين مهامهم في العراق، بما في ذلك إقليم كوردستان، خلال شهر أيلول/ سبتمبر المقبل، ويسحبون قواتهم، تسعى الحكومة العراقية إلـى تحويل طبيعة العلاقات العسكرية والأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى شراكة سياسية واقتصادية وتقنية، تشمل مجالات الطاقة والبنية التحتية والتعاون المصرفي، إلى جانب تشجيع الاستثمارات وتهيئة البيئة المناسبة لدخول الشركات الأمريكية العاملة في قطاعي النفط والغاز.

ورغم تشكيل لجنة التنسيق العليا المشتركة بين البلدين في آذار/مارس ٢٠٢٦، بوصفها إطارا للشراكة الاستراتيجية، بهدف:

١. تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب، وضمان عدم استخدام الأراضي العراقية لشن هجمات على أي دولة.

٢. إعادة تنظيم أوجه التعاون في المجال الأمني، ودعم القوات المسلحة العراقية بدلا عن دور التحالف الدولي.

إلا أن هناك تحديات كبيرة تعترض تنفيذ هذه التفاهمات، أبرزها:

١. الضغوط الداخلية، إذ إن بعض الفصائل المسلحة، وحتى بعض القوى السياسية، تراقب هذه التطورات عن كثب، وتفسر هذه الجهود على أنها تمهيد لاستمرار الوجود العسكري الأمريكي.

٢. العامل الإقليمي، حيث تلقي التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بظلالها المباشرة على هذا الملف.

٣. الضغوط الأمريكية الرامية إلى الحد من نفوذ الجماعات المسلحة.

٤. المشكلات القانونية والأمنية والبيروقراطية التي سبق أن واجهها المستثمرون الأمريكيون في العراق.

وبعد أن اختُتمت هذه الزيارة ، فمن المتوقع أن تفضي إلى توقيع اتفاقيات في مجالات الغاز والنفط والكهرباء، ودخول كبرى الشركات الأمريكية إلى السوق العراقية، الأمر الذي يمكن أن يسهم في توفير فرص عمل للمواطنين العراقيين، وتعزيز قدرة العراق على تصدير نفطه عبر مسارات بديلة لمضيق هرمز. كما يُنتظر أن تشهد مجالات الأمن والتعاون العسكري مزيدا من التنسيق بما يعزز قدرة الدولة على فرض سيطرتها على سلاح الميليشيات، وحصر السلاح بيد الدولة، وإنهاء ظاهرة السلاح الخارج عن سلطتها.

إن الاجتماعات التي عقدها الوفد العراقي في الولايات المتحدة تناولت ملفات شديدة الحساسية وعالية الأهمية، وإذا نجحت في تحقيق أهدافها، فقد تُحدث تحولا جوهريا في مستقبل العراق.

نجاح الاتفاقات في تحقيق أهدافها، يشكل تحولا جوهريا في مستقبل العراق

رشيد الخيّون

العراق.. حديث السلاح والمال

يُعتبر السلاح والمال (الاقتصاد) عمادي الدولة، وجودها وقوّتها بهما، فإذا كانا نهبا بيد الأفراد، فما الدولة إلا رسم على الورق، وهذا ما وصلت إليه الدولة العراقية في فترة من الفترات بعد ٢٠٠٣، امتلكت الجماعات والتيارات مؤسّساتها، فانتفخت بالمال والسلاح، وصار من الصعب مراجعتها، وإذا جرى تفاهم بينها وبين الدولة، فهو تفاهم النِّد للنِّد، فالظرف الخارجي، قبل الأحداث الأخيرة إقليميا، كان ملاذ الجماعات أقوى من الدولة العراقية نفسها، لكن الصورة قد تبدّلت وطالت يد الدولة، وها هي المعركة تقودها الدولة لإعادة هيبتها ووجودها بالسلاح والمال. صحيح لم ينقطع الحديث في العراق عن أحقية الدولة وتفرُّدها بالمال والسلاح، لكنه أصبح الحديث الأساسي والجاد اليوم، تحت عنوان الفساد، ولا يعني الفساد في المال فقط، وإنما وجود السلاح خارج الدولة يعني أن إدارة المال أو الاقتصاد ليست بيدها.

فالأول يفرض نفسه بوصفه حق الدولة المطلق، والثاني يطرح نفسه بوصفه معيار العدالة والاستقرار. وما بينهما يقف المواطن متسائلا: أيهما يحكم العراق، القانون أم القوة ومَن يملكها؟ السلاح في العراق لم يَعُد مجرد أداة للدفاع أو وسيلة لمواجهة الأخطار، بل تحوّل إلى عنوان سياسي تتقاطع عنده مشاريع الداخل وحسابات الخارج. فمنذ عام ٢٠٠٣ تعدّدت مراكز القوة، وتداخلت الشرعيات، حتى أصبح الحديث عن حصر

> الدولة لا تستعيد هيبتها بالبيانات، بل باحتكارها المشروع للقوة

السلاح بيد الدولة يتكرر، لكنه يصطدم بواقع أكثر تعقيدا من الشعارات.

فالدولة لا تستعيد هيبتها بالبيانات، بل باحتكارها المشروع للقوة، وهو المبدأ الذي قامت عليه الدول الحديثة. وفي المقابل، بالعراق لا يقلُّ المال أهمية عن السلاح، بل إن الاثنين يسيران غالبا في طريق واحدة. فالمال العام ظل محورا للصراع السياسي، ومصدرا للنفوذ، وأحيانا وسيلة لإدامة الولاءات. ولم يكن الفساد مجرد مخالفات إدارية، بل أصبح ثقافة سياسية أضعفت الثقة بين المواطن العراقي ومؤسسات الدولة. لهذا، فإن كل حديث عن الإصلاح يبقى ناقصا ما لم يقترن بإدارة شفّافة للثروة الوطنية، ومحاسبة حقيقية لكل من يعبث بها. فالنفط مثلا، الذي كان يفترض أن يكون ركيزة التنمية، أصبح في كثير من الأحيان موضوعا للتنافس السياسي أكثر من كونه مشروعا اقتصاديا وطنيا.

وبين الوفرة المالية وسوء الإدارة، ضاعت فرص كبيرة في العراق كان يمكن أن تُغيِّر واقع الخدمات والتعليم والصحة والبنية التحتية، لعظمة ما ضاع من المال في البلاد، وأخيرا اكتشف بالحرائق والدفائن، فالعراق في نظر ناهبي المال يعيش قبل عصر البنوك، فالأموال تُخزَّن في البيوت، وفي حالة الخطر تلتهمها النيران، هذا عندما صارت الملاحقات جادة مِن قبل الدولة بحثا عن أموال الدولة العراقية، وقد صارت للأفراد ممتلكات. فعندما يغيب الاحتكار القانوني للقوة، يتفشّى الفساد، تتراجع هيبة الدولة، فينشأ فراغ تملؤه القوى غير الرسمية، لتصبح دول داخل الدولة. إنها دائرة مغلقة لا يصعب كسرها إلا بإرادة سياسية تؤمن بأن بناء الدولة مقدَّم على أي بناء نفوذ آخر.

ومع كل ما حصل يبقى العراق يمتلك، إضافة إلى ثرواته الهائلة، طاقات بشرية كبيرة، ونُخبا أكاديمية وثقافية قادرة على الإسهام في مشروع وطني جامع، إذا توافرت البيئة السياسية المناسبة. كما أن المجتمع العراقي، رغم ما مر به من حروب وأزمات وانقسامات، ما زال يحتفظ بقدر من الحيوية يجعله قادرا على استعادة ثقته بالدولة متى شعر بأن القانون يطبّق على الجميع، لا يقف عاجزا أمام كتل وجماعات، هي بالأساس قواعد ثابتة للفاسد في المال والسلاح.

ختاما، إن ما يخشاه المواطن العراقي، وبسبب اختراق الفاسدين لمؤسسات الدولة، أن تؤخذ تجارب وفنون لصوص الأمس، ومنها كان رئيس اللصوص ابن النقاش، يدير عصابته من داخل السجن، بلا حرج، وقصة هذا الرئيس مثيرة، ورد تفصيلها في «نشوار المحاضرة».

*كاتب عراقي

*صحيفة «الاتحاد» الاماراتية

ناصر الحسيني :

العراق نحو الإصلاح... ولكن!

ما يجري في العراق يدعو إلى التفاؤل، ولا سيما الجهود الرامية إلى محاربة الفساد، وحصر السلاح بيد الدولة. فهذه خطوات تشرح الصدر، وتبعث الأمل بعودة العراق إلى دولة القانون والمؤسسات، واستعادة مكانته بين أشقائه في دول الخليج والعالم العربي.

إن تعافي العراق يصب في مصلحة المنطقة بأسرها، فهو دولة ذات ثقل عسكري واقتصادي، وقوة نفطية وزراعية وصناعية كبيرة، واستقراره ينعكس إيجابا على الأمن والاقتصاد الإقليميين.

لذلك، فإن من مصلحتنا جميعا أن ينعم العراق الشقيق بالأمن والاستقرار، وأن يعزز جسور التعاون والسلام مع جيرانه، فالأمن العراقي والخليجي مترابطان، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

ولكن الخوف، كل الخوف، ومصدر القلق الحقيقي يتمثل في احتمال انزلاق العراق إلى الفوضى، إذا وقع صِدام بين الحكومة وبعض الفصائل والأحزاب المسلحة الموالية لإيران، خاصة في حال المُضي قُدما في حصر السلاح بيد الدولة. فنجاح هذه الخطوة يعني إنهاء نفوذ السلاح خارج إطار الدولة، وهو ما قد يدفع بعض الأطراف إلى التصعيد.

وإذا دخل العراق في دوامة الفوضى، فلن يقتصر الضرر عليه وحده، بل سيمتد إلى أمن المنطقة بأسرها، إذ ستكون دول الخليج محاطة بثلاث جبهات مضطربة: العراق، واليمن، وإيران.

وإذا كانت بعض الطائرات المسيّرة قد انطلقت من الأراضي العراقية في ظل وجود حكومة ومؤسسات دولة، فكيف ستكون الحال إذا فقدت الدولة سيطرتها وانزلق البلد إلى الفوضى؟

لذلك، فإن من الحكمة أن تعزز دول الخليج تعاونها مع العراق في مختلف المجالات، ولا سيما الاقتصادية والاستخباراتية والأمنية، بما يدعم مؤسسات الدولة العراقية، ويساعدها على فرض سيادة القانون، وحصر السلاح بيد الدولة، بما يخدم أمن العراق واستقرار المنطقة بأسرها.

*صحيفة«عمان»العمانية

نجاح حملة مكافحة الفساد يتطلب إصلاح النظام السياسي القائم

تناول تقرير لمعهد، Quincy Institute، الامريكي للدراسات، حملة مكافحة الفساد التي يقودها رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، مؤكدا أنه رغم أهميتها فإنها لن تحل المشكلة ما لم يرافقها إصلاح النظام السياسي والمؤسسي المبني على المحاصصة الذي يُعد السبب الجذري للفساد في البلد، مشيرا إلى أن الحملة حظيت بدعم وترحيب محلي ودولي، لا سيما من الولايات المتحدة والصين، بما يعزز استقرار مؤسسات الدولة العراقية وتحسين بيئة الاستثمار.

وأشار التقرير إلى أن الزيدي، ومنذ توليه رئاسة الـوزراء في مايو/ أيـار، أطلق حملة غير مسبوقة ضد شخصيات نافذة في المؤسستين السياسية والإدارية، شملت التحقيق في مليارات الدولارات التي يُشتبه في سوء إدارتها، ووصلت إلى أعماق شبكات المسؤولين والبيروقراطيين والفاعلين السياسيين الذين استفادوا من نظام المحاصصة والمحسوبية السياسية في العراق.

وقد حظيت هذه العملية، التي أطلقت عليها القيادة العراقية اسم "الفجر"، بترحيب واسع من القوى الأجنبية. إذ يرى المسؤولون الامريكيون وأطراف من المجتمع الدولي فيها مؤشرا على أن بغداد ربما بدأت أخيرا في مواجهة الفساد الذي

> الحملة حظيت بترحيب محلي ودولي بما يعزز بيئة الاستثمار

قوض الحكم في البلاد على مدى عقدين. كما أن الصين، التي تُعد أحد أكبر الشركاء الاقتصاديين للعراق، لديها أيضا أسباب تدعوها إلى الترحيب بمزيد من الاستقرار المؤسسي.

بل إن رئيس الـوزراء الأسبق نوري المالكي، الذي ارتبط اسمه طويلا بالنظام السياسي الذي نشأ بعد عام ٢٠٠٣، أشاد بحملة الزيدي ضد "الذين بددوا أموال الشعب العراقي". كما أعلن زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، دعمه لما وصفه بـ"حملة الإصلاح البطولية".

جذور الفساد

يذكر التقرير أن النظام السياسي الذي تشكل في العراق بعد الغزو الامريكي للبلد عام ٢٠٠٣، تحول إلى شبكة معقدة من المحسوبية والزبائنية، تغذيها مليارات الـدولارات التي خُصصت لإعادة الإعمار. وعندما كان السياسيون يُعيَّنون في المناصب الوزارية، كانت الوزارات تتحول في كثير من الأحيان إلى امتداد للأحزاب السياسية، فتُملأ بالمناصرين والموالين بدلا من أصحاب الكفاءة والخبرة الفنية.

أما المسؤولون في المستويات الأدنى من الهرم الإداري، فكثيرا ما أنشأوا بدورهم شبكات محسوبية خاصة بهم، يطالبون من خلالها بالحصول على مدفوعات غير قانونية، ويمنحون العقود لحلفائهم، ويقيمون أنظمة غير رسمية لاستخلاص الأموال والمنافع.

أبو بكر الجامعي، محلل بارز في قضايا الفساد من الجامعة الامريكية للبحر الأبيض المتوسط، يقول: "ينشأ الفساد من المدفوعات التي تُدفع مقابل عدم تطبيق القانون، وبهذا المعنى، فإن الفساد يسهم في تمويل سيادة القانون وتقويضها وإضعافها."

وفي العراق، كما في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، تتخذ مظاهر الفساد أشكالا متعددة، من بينها الممارسات غير الرسمية ذات الطابع الابتزازي والاستغلالي، التي تدر أرباحا كبيرة على القائمين عليها. وقد عانى العراقيون العاديون من آثار ذلك لسنوات، إذ واجه المواطنون مطالب بدفع الرشاوى لإنجاز أبسط المعاملات الإدارية، بينما كانت بعض الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة تفرض في أحيان كثيرة إتاوات ومدفوعات عند نقاط التفتيش.

وفي الوقت نفسه، اختفت مليارات الدولارات التي خُصصت لإعـادة الإعمار، والبنية التحتية، والخدمات العامة، داخل شبكات مالية معقدة تفتقر إلى الشفافية. وكشفت فضيحة ما يُعرف بـ"سرقة القرن" مدى تغلغل الفساد في مؤسسات الدولة العراقية.

> يبدو الزيدي مستعدا لمواجهة تحدي إصلاح نظام سياسي

عشر سنوات من الانتفاضة ضد الفساد

قبل أكثر من عقد من الـزمـن، اجتاحت الاحتجاجات المناهضة للحكومة معاقل الأحزاب السياسية المهيمنة في العراق، بما في ذلك العاصمة بغداد والبصرة والنجف وكربلاء والحلة. وانطلقت هذه الاحتجاجات نتيجة الغضب من الفساد، وانقطاع الكهرباء، وارتفاع معدلات البطالة، وتردي الخدمات العامة.

استجاب رئيس الوزراء السابق آنذاك، حيدر العبادي، لهذه الاحتجاجات بإطلاق سلسلة من المبادرات لمكافحة الفساد، شملت إنشاء هيئة عليا لمكافحة الفساد. إلا أن هذه الإجـراءات اعتُبرت على نطاق واسع إصلاحات شكلية، إذ أضافت طبقة جديدة من البيروقراطية من دون معالجة المشكلات البنيوية العميقة التي تغذي الفساد المستشري.

ويختلف نهج الزيدي بصورة ملحوظة، إذ يبدو مستعدا لمواجهة تحدي إصلاح نظام سياسي يقوم على منح المناصب للسياسيين العراقيين استنادا إلى انتماءاتهم العرقية والطائفية، بدلا من الكفاءة.

ويشير التقرير إلى أنه ليس هناك شك في أن أجهزة رقابة مالية دولية قد لعبت دورا في كشف شبكات مالية غير مشروعة. فتهريب أكوام من الدولارات الامريكية يصل ارتفاعها إلى أمتار ليس أمرا يمكن إخفاؤه بسهولة دون أن يترك آثارا. ومن المرجح أن تكون آليات وزارة الخزانة الامريكية وأنظمة تتبع المعاملات المالية قد ساهمت في رصد التحويلات المشبوهة.

تحديات إصلاح النظام السياسي

يخلص التقرير إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه الزيدي يتمثل في أن الفساد متجذر في بنية الدولة نفسها، فهو ليس محصورا بعدد محدد من الأفراد الفاسدين، بل هو نظام مؤسسي متغلغل في الأحزاب السياسية، ومؤسسات الدولة، وشبكات المحسوبية، وآليات توزيع الموارد العامة، وهذا الأمر يتطلب إعادة النظر في التشكيلة السياسية التي حكمت العراق منذ عام ٢٠٠٣.

كاوا حسن، باحث في مركز ستيمسون للدراسات، يقول إن هذا النظام السياسي هو "السبب الجذري للفساد"، مشيرا إلى أن الحملة يجب ألا تركز فقط على مظاهر الفساد، بل يجب أن تستهدف الأسباب الحقيقية وراء هذا الفساد ومحاولة جدية لتفكيك البنية السياسية والإدارية التي سمحت للفساد بالترسخ والتفشي.

*عن موقع Responsible Statecraft الامريكي

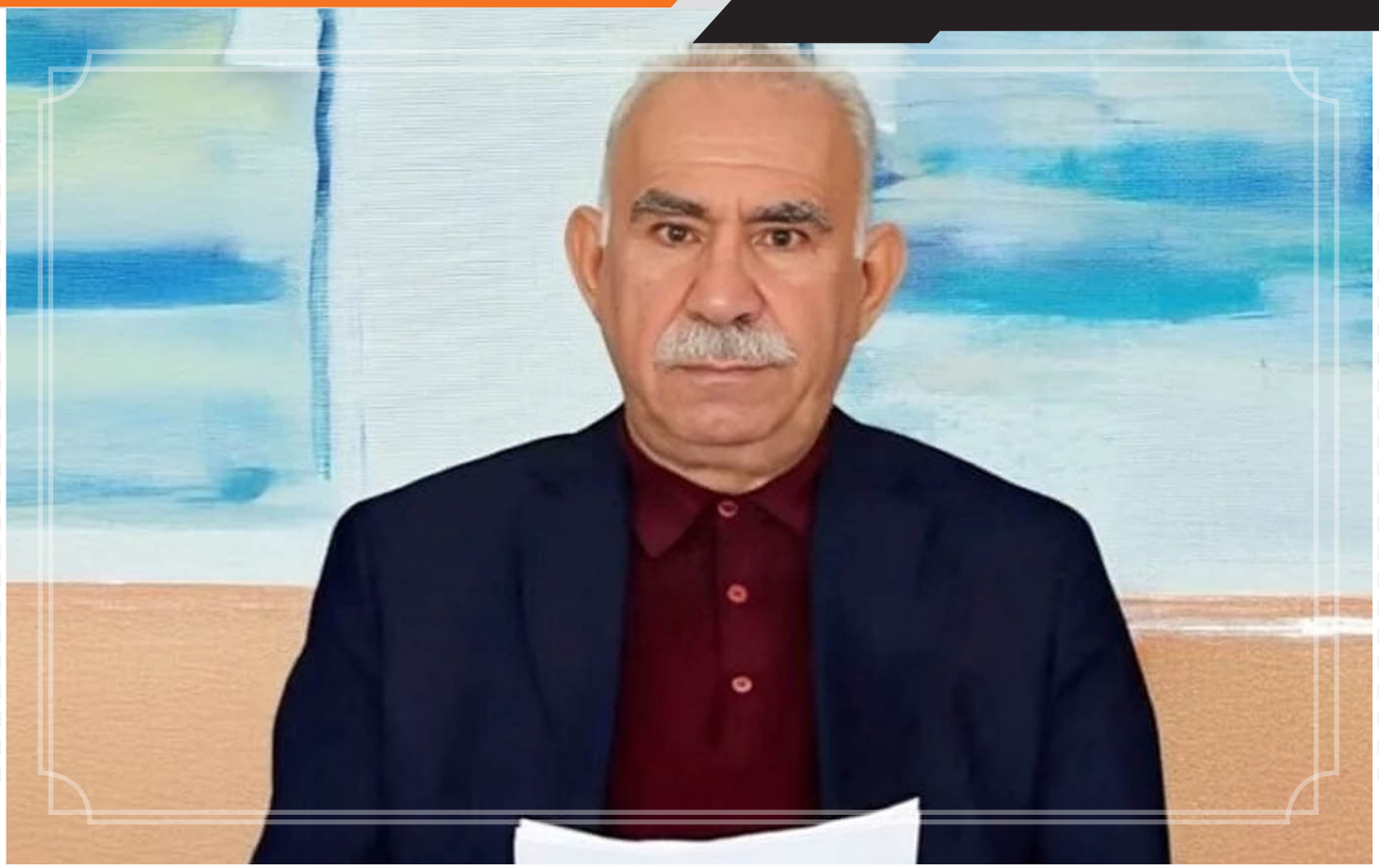

عبد الله أوجلان:

نحن على أعتاب تحول تاريخي

أصدر وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، بياناً بشأن اللقاء الذي عقدته في ٢٠٢٦/٧/٢٠ مع الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في جزيرة إمرالي.وجاء في نص البيان:

«إلى وسائل الإعلام والرأي العام،

بصفتنا وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Partî)، عقدنا، بعد فترة

السلام الدائم يبدأ بإرساء أساس قانوني ينهي الحرب

طويلة من الانقطاع، لقاءً شاملاً مع السيد عبدالله أوجلان. وخلال الاجتماع، جرى تقييم التطورات السياسية في المنطقة، وبناء المجتمع الديمقراطي، والمرحلة الراهنة التي بلغتها عملية السلام، إلى جانب الطريقة والأسلوب والشكل الذي ينبغي أن يتشكل بها القانون الإطاري بشكل مفصل.

وخلال اللقاء، أدلى السيد عبدالله أوجلان بالتقييمات التالية، طالباً مشاركتها مع الرأي العام :

«إن تصميمنا على اتخاذ الخطوات اللازمة، انطلاقاً من روح دعوة ٢٧ شباط، وعلى حل القضية في إطار قانون الأخوة، لا يزال مستمراً. ونحن على أعتاب تحويل الشراكة والتحالف التاريخيين بين الكرد والأتراك، اللذين يشكلان حقيقة تاريخية راسخة في الأناضول، ولم ينفصلا عن بعضهما في جميع المراحل المفصلية، إلى أرضية قانونية. وإن الحقيقة التي تقول: «إذا فُصل الكردي عن التركي فلن يبقى الكردي، وإذا فُصل التركي عن الكردي فلن يبقى التركي»، تفرض ضرورة خلق قانون المساواة وإرساء حياة مشتركة.

ولقد حان الوقت لإرساء أرضية قانونية تراعي حساسيات جميع الأطراف. وإدراكاً منا بأن فتح هذا الطريق بصبر يشكّل فرصة تاريخية، ينبغي التخلي عن المقاربات العادية أو البسيطة أو الضيقة، والتي لا تخدم المستقبل، والعمل معاً على بناء حياة مشتركة.

وفي إطار التقرير الذي أعدّته لجنة الديمقراطية والأخوة والتضامن الوطني في البرلمان التركي، يجب على الجميع بذل قصارى جهدهم لإطلاق المسار الحقوقي والقانوني، ولإزالة السلاح والحرب تماماً من المعادلة، ولفتح صفحة جديدة بالكامل.

وإن التحالف الكردي–التركي يشكل حجر الأساس للمستقبل المشترك للأناضول. وفي كل خطوة سيتم اتخاذها، ينبغي أن نتخذ من ثقافة هذه الأرض أساساً لنا. ومن الممكن، عبر الإصلاحات القانونية، توفير ضمانة قانونية دائمة لهذا التحالف، والعيش بحرية وعلى قدم المساواة في ظل جمهورية ديمقراطية. كما أن من الضروري تحويل القانون السلبي إلى قانون إيجابي.

وإن التاريخ يمنحنا فرصة لبناء حياة مشتركة وفتح صفحة جديدة بالكامل قائمة على العدالة والمساواة، وأنا على ثقة تامة بأننا سنغتنم ونقيّم هذه الفرصة معاً».

ونحن، بصفتنا وفد إمرالي، نجد أن هذه الدعوة المهمة التي أطلقها السيد عبدالله أوجلان دعوةً تاريخية، ونؤكد مجدداً أننا مصممون على مواصلة الحوار البنّاء مع جميع الجهات المعنية، وفي مقدمتها البرلمان التركي، والعمل على دفع هذه العملية قدماً بما يفضي إلى نتائج مثمرة، والوصول إلى حل دائم يستند إلى قانون الأخوة.

وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Partî)

٢١ تموز ٢٠٢٦»

حزب المساواة وديمقراطية الشعوب:

يجب أن يكون القانون الإطاري شاملاً

قال الرئيسان المشتركان لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، تولاي حاتم اوغولاري وتونجر بكرخان، بعد لقائهما مع نعمان كورتولموش: «يجب أن يشمل القانون الإطاري جميع الناس وأن يدعم السلم المجتمعي من خلال وضع آليات لهذه العملية».

أصدر الرئيسان المشتركان لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب (Dem partî)، تولاي حاتم اوغولاري وتونجر بكرخان، بياناً مكتوباً بشأن الاجتماع الذي عقداه مع رئيس البرلمان نعمان كورتولموش.

وجاء في البيان أنهم عقدوا اجتماعات وقدموا توصياتهم بشأن عملية السلام والمجتمع الديمقراطي والقانون الإطاري.

البيان كالتالي:

خلال اجتماعنا مع السيد نعمان كورتولموش، أكدنا على ضرورة أن يكون القانون راسخا وأساسًا لحل ديمقراطي للقضية الكردية ودمقرطة تركيا. وشددنا مجددًا على ضرورة إدراج مكانة السيد عبد الله أوجلان في القانون الإطاري، وأن العمل على تهيئة ظروف حرة أمر بالغ الأهمية. وأوضحنا أن القانون الإطاري

يجب أن يشمل جميع المواطنين، محولاً القضية الكردية إلى أساس قانوني وسياسي في الصراع. ولفتنا الانتباه إلى أن أخطاء الماضي لا يمكن أن تُفضي إلى حل، وأن السلام والديمقراطية هما سبيل الحل.

خلال الاجتماع، أعربنا عن حرصنا على أن يراعي القانون مصالح ٨٦ مليون نسمة وأن يحمي كرامة جميع الناس. وشددنا على ضرورة دعم جميع الأطراف للقوانين، وأن القضية الكردية، وهي قضية عمرها قرن من الزمان، تتجاوز الانقسامات الحزبية. وأكدنا على ضرورة أن يشمل القانون الإطاري جميع الناس، وأن تدعم الآليات المُنشأة لهذه العملية السلم المجتمعي. إن مطلبنا الأساسي هو أن يُرسي القانون الإطاري أسس الدمج الديمقراطي، وأن يُطبّق الديمقراطية والقانون والحرية لجميع الناس. ونُجدد عزمنا على إتمام عملية السلام والمجتمع الديمقراطي. ونُعرب مجدداً عن ارتياحنا لجهود السيد كورتولموش ولقاءاته مع الرأي العام.

القانون الإطاري لا يُمثل نهاية

من جهة اخرى أكد تونجر بكرخان أن القانون الإطاري لا يُمثل نهاية، بل يشكل بدايةً أساسية، مضيفاً: «يجب الإسراع في إقراره وإدخاله حيّز التنفيذ».

قيّم الرئيس المشترك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، تونجر بكرخان، المستجدات المدرجة على جدول الأعمال خلال اجتماع الكتلة البرلمانية لحزبه في البرلمان.

وفي مستهل كلمته، استذكر تونجر بكرخان ضحايا مجزرة برسوس التي تحل ذكراها الحادية عشرة، مؤكداً أنهم لن ينسوا هذه المجزرة ولن يسمحوا بطمسها أو تغييبها عن الذاكرة، وأنهم، بصفتهم حزباً، سيواصلون بذل كل ما في وسعهم حتى يُقدَّم المسؤولون عن ارتكابها إلى العدالة.

استنكار الهجمات الإيرانية التي تستهدف الكرد

وأعرب تونجر بكرخان عن استنكاره الشديد للهجمات الإيرانية التي تستهدف الكرد، قائلاً: «تشن الولايات المتحدة هجمات على إيران، لكن إيران، بدافع هذا الغضب، توجه هجماتها ضد الكرد. وقد فقد تسعة من قوات البيشمركة التابعة لحزب كومله حياتهم. كما أنها تشن هجمات على إقليم كردستان، فما علاقة إقليم كردستان بهذه الهجمات؟ وفي الوقت نفسه، يتعرض الكرد والمعارضون للإعدام. وإننا بدورنا نتقدم بخالص التعازي إلى أبناء شعبنا في شرق كردستان. وعلى النظام الإيراني أن يدرك جيداً أن شعب شمال كردستان يقفون إلى جانب أبناء شرق كردستان. لن ننسى هذه المجازر. فالكرد اليوم ليسوا كما كانوا في السابق، بل أصبحوا القوة الأكثر ديناميكية في الشرق الأوسط. ولن يتمكن أحد من تحقيق أي نتيجة عبر شن الهجمات على الكرد. ونجدد تحذيرنا للنظام الإيراني، مطالبين إياه بوقف هذه الهجمات فوراً.»

مرحلة مهمة لبناء تركيا ديمقراطية

وأشار تونجر بكرخان إلى أن الدعوة التي أُطلقت في ٢٧ شباط فتحت باباً جديداً، وتابع قائلاً: «يشكل القانون الإطاري المرحلة المهمة لبناء تركيا ديمقراطية. فهذا القانون ليس سوى بداية جديدة، ويجب إقراره على وجه السرعة وصياغته على أساس توافق مشترك. وقد التقى وفدنا أمس بالسيد عبدالله أوجلان، الذي حمّلنا تحياته إلى جميع شعوب تركيا. ويقول السيد عبدالله أوجلان: 'إذا فصلتم الكرد عن الأتراك، فلن يبقى الكرد، وإذا فصلتم الأتراك عن الكرد، فلن يبقى الأتراك'.

ومرة أخرى، تطرق السيد عبدالله أوجلان بالحديث عن حقيقة الحل. ولقد اتخذ السيد عبدالله أوجلان الخطوات الأكثر حزماً، لكن المؤسف أن الدولة ما تزال تؤخر اتخاذ الخطوات المقابلة لهذه الخطوات الحازمة. وكانت لقاءات وفدنا مع السلطة ومع السيد دولت بهجلي إيجابية فيما يتعلق باستمرار العملية. إلا أن إدارة الحرب الخاصة عبر وسائل الإعلام لا تنسجم مع روح هذه العملية، ويجب ألا يقع أحد في هذا الفخ.»

وأوضح تونجر بكرخان أنه ينبغي أيضاً ضمان مكانة القائد آبو، وتحدث قائلاً: «يجب أن يشمل القانون الإطاري الجميع. كما يجب الآن تحديد مكانة السيد عبدالله أوجلان وتحسين ظروفه. وينبغي إنشاء آلية واضحة، ووضع الأساس لقوانين الاندماج الديمقراطي. ويجب إنهاء تعيين الوكلاء على البلديات، وفتح بوابتي نصيبين وقامشلو. كما ينبغي على المحاكم أن تتصرف بما يتوافق مع مسار العملية. ويجب تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

كما يجب إعادة الأكاديميين الذين أُبعدوا عن وظائفهم بموجب مراسيم حالة الطوارئ (KHK) إلى أعمالهم. كما ينبغي الإفراج عن صلاح الدين دميرتاش، وفيغن يوكسكداغ، وجميع المعتقلين السياسيين. ويمكن اتخاذ مثل هذه الخطوات من أجل إنجاح هذه العملية.

وبصفتنا حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، فإن طريقنا هو بناء جمهورية ديمقراطية وتحقيق السلام، ونعمل من أجل ذلك أيضاً على مدار ٢٤ ساعة. لكن هناك أيضاً من يقفون ضد هذه العملية. إن سبب القضايا الأساسية هو هذه الحرب.

الملايين سينتصرون

وإذا نجحت هذه العملية، فقد يخسر عدد قليل من الأشخاص، لكن الملايين سينتصرون. وعندما يتحقق السلام، فلن يتعرض المنتخبون للاعتقال بعد الآن. وستنتهي الأزمة الاقتصادية، وسيتحقق الاستقرار الاجتماعي. كما ستُضمن الحقوق الدينية. وستجلس أمّ جندي وأمّ مقاتل للكريلا معاً. ولا يوجد شيء أجمل من ذلك. إذا تم حل هذه القضية، فسيحدث تقدم في جميع المجالات. ولهذا فإن الخطوة الأولى هي إقرار القانون الإطاري».

أوزيل يؤسس حزباً جديداً لقيادة المعارضة إلى حكم تركيا

وضع الرئيس المنتخب لحزب «الشعب الجمهوري» أكبر أحزاب المعارضة التركية، أوزغور أوزيل، نهاية لأزمته الناجمة عن قرار بطلان مؤتمره العام الذي عقد عام ٢٠٢٣ معلنا تأسيس حزب جديد لقيادة المعارضة نحو حكم تركيا.

وأعلن أوزيل، استقالته من الحزب الذي أسسه مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك، عام ١٩٢٣، في كلمة ألقاها في آخر اجتماع للمجوعة البرلمانية للحزب تحت رئاسته، الثلاثاء، بكلمات مؤثرة ، قائلاً: «أقف اليوم على هذا المنبر بمشاعر مختلفة عن المعتاد، ربما أحمل في قلبي حزن الوداع الذي حان وقته، لكن كل نهاية تحمل بداية جديدة».

حزب جديد بمبادئ أتاتورك

وقال أوزيل: «لن نتخلى عن مبادئنا في السياسة، بل سنبذل قصارى جهدنا من أجل مستقبل هذا البلد»، مؤكداً أن هدف حزبه الجديد هو الوصول إلى حكم تركيا في أول انتخابات مقبلة، وأن ما يقومون به ليس انفصالاً عن «الشعب الجمهوري» وإنما بداية مسيرة جديدة للوصول إلى السلطة.

وأضاف أوزيل، خلال الاجتماع الذي شارك فيه ٨٢ نائباً وحضره ٧٤ من رؤساء فروع الحزب في الولايات الـ٨١: «مع نوابنا، نؤسس حزباً جديداً، سنصبح حزب المعارضة الرئيسي في برلمان تركيا بفارق كبير من المقاعد، وبينما نودع منصة كتلة حزب الشعب الجمهوري، لن نتخلى أبداً عن منصة كتلة المعارضة الرئيسية، ونعد الأيام لنودع منصة كتلة المعارضة الرئيسية ونتسلم منصة كتلة الحزب الحاكم».

وحدد ملامح الخط السياسي للحزب الجديد، قائلاً: «أدعو جميع الديمقراطيين الذين لا يعارضون أتاتورك، ولا يعارضون حدود الميثاق الوطني، ولا يعارضون الجمهورية، إلى الانضمام إلينا في (تحالف تركيا)، والسير معاً نحو السلطة... نحن من نوجه هذه الدعوة».

وذكر أوزيل أن الحزب الجديد هو مطلب الجماهير، وليس فقط نواب أو رؤساء فروع حزب الشعب الجمهوري أو رؤساء بلدياته، قائلاً: «قد يتغير اسم الحزب، وشعاره، لكن سيأتي اليوم الذي تتغير فيه الأزمنة، ويجتمع المتفرقون من جديد، لأن هذا الكيان وحدةٌ لا تنفصم منذ ١٠٣ أعوام، وعندما سيأتي هذا اليوم لن ننسى أبداً ما حدث معنا».

اتهامات لإردوغان

ووسط هتافات النواب والحضور المطالبة بالسلطة، اتهم أوزيل الرئيس التركي رجب طيب إردوغان بأنه من ضغط الزر لبدء العمليات ضد رؤساء بلديات حزب «الشعب الجمهوري» واحدة تلو الأخرى، وتفكيك الحزب مؤسساتياً، واعتقال مرشحه الرئاسي (أكرم إمام أوغلو) وإقصاء قيادته، ووصم رفاقنا بالانحلال الأخلاقي ووصفهم بـ«الجواسيس، واللصوص، والفاسدين، والإرهابيين»، مستخدمين التلفزيون الرسمي وبعض وسائل الإعلام لنشر شتى أنواع التشهير، مستخدماً فرقاً خاصة لسحقهم.

وقال أوزيل إن «النقطة التي وصلنا إليها اليوم ليست نقطة مساومة مع القصر (في إشارة إلى إردوغان) ، أو استسلام لمن يساومون، ولن نحيد عن الطريق الذي رسمه أتاتورك... ما نتركه وراءنا اليوم ليس الجمهورية، ولا النضال من أجل الديمقراطية، ولا هذا الإرث التاريخي العظيم في مسيرتنا، وإنما نترك وراءنا سياسة بالية فاسدة عفا عليها الزمن، وجيلاً قديماً من السياسة من أجل ترسيخ جيل جديد وأخلاقيات تنافسية جديدة، وفهم يهدف إلى بناء وطنٍ لشعبٍ حرٍ وشريف».

وعزل أوزيل من رئاسة حزب «الشعب الجمهوري» مؤقتاً، بقرار غير مسبوق في تاريخ تركيا أصدرته محكمة الاستئناف الإقليمية في أنقرة في ٢١ مايو (أيار) الماضي، بـ«البطلان المطلق» للمؤتمر العام العادي الـ٣٨ للحزب الذي عقد في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٢٣ والمؤتمرات الاستثنائية والعادية اللاحقة عليه، ما فتح الباب أمام عودة رئيسه السابق، كمال كليتشدار أوغلو، لإدارته حتى صدور القرار النهائي من محكمة النقض.

ودفع قرار محكمة النقض بتأجيل النظر في القرار إلى بداية السنة القضائية الجديدة في سبتمبر (أيلول) المقبل، أوزيل وفريقه إلى تسريع خطوات تأسيس حزب جديد، يتوقع أن يعلن خلال أيام قليلة عن اسمه وشعاره، ليزيح بذلك حزب «الشعب الجمهوري» عن زعامة المعارضة للمرة الأولى منذ ٤٩ عاماً.

المسار المهني والجذور السياسية لأوزيل

تعود جذور أوزيل السياسية إلى مقاطعة مانيسا في غرب تركيا، حيث ولد في سبتمبر ١٩٧٤ لأبوين يعملان في سلك التعليم. سلك أوزيل مساراً أكاديمياً في الصيدلة بجامعة إيجه في إزمير، وبرز مهنياً كرئيس لاتحاد الصيادلة الأتراك قبل أن يقتحم المعترك البرلماني عام ٢٠١١.

اتسم مساره بالتركيز على قضايا العدالة الاجتماعية وحقوق العمال؛ ففي عام ٢٠١٤، كان صوتاً مدافعاً عن سلامة المنقبين، حيث حذر من مخاطر المناجم قبل أشهر من وقوع كارثة "سوما" التي أودت بحياة ٣٠١ عامل، وهي الكارثة التي رفض نواب الحزب الحاكم التحقيق في بوادرها آنذاك. كما نشط أوزيل، الذي يتقن الألمانية إلى جانب التركية، في لجان مراقبة أوضاع السجون ومشكلات الطلاب الجامعيين، مما صقل صورته كسياسي ميداني مطلع على الأزمات الهيكلية.

الصراع القضائي ومحاولات تقويض النفوذ

شهدت مسيرة أوزيل منعطفاً حاداً عندما أبطلت محكمة نتائج مؤتمر حزب الشعب الجمهوري المنعقد في نوفمبر ٢٠٢٣، والذي كان قد فاز فيه أوزيل بفارق مريح على كمال كليتشدار أوغلو. هذا القرار القضائي لم يكتفِ بإزاحة أوزيل، بل أعاد كليتشدار أوغلو إلى رئاسة الحزب، مما فجر أزمة قيادة انتهت بتأسيس "الحزب الجديد".

تتزامن هذه الضغوط مع حملة قانونية واسعة تستهدف قيادات المعارضة؛ حيث يواجه أوزيل دعاوى جنائية ومطالبات برفع حصانته البرلمانية، بالتوازي مع ملاحقات طالت ٢٧ رئيساً لبلدية من حزب الشعب الجمهوري ومئات المسؤولين الحزبيين بتهم فساد [٣، ٤]. ترى قوى المعارضة والمنظمات الحقوقية أن هذه التحركات هي محاولات ممنهجة لإقصاء منافسي أردوغان الذين حققوا انتصارات تاريخية في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٢٤، حيث تصدر حزب الشعب الجمهوري -تحت قيادة أوزيل حينها- النتائج وطنياً واحتفظ بمدن كبرى مثل إسطنبول وأنقرة.

التحليل السياسي: المعارضة في اختبار البقاء

يمثل تأسيس "الحزب الجديد" محاولة لفك الارتباط مع الهياكل التقليدية التي كبلتها النزاعات القانونية والداخلية. وبينما تنفي الحكومة التدخل في القضاء، يشير الواقع الميداني إلى أن المعارضة التركية تخوض الآن معركة بقاء تتجاوز الصناديق الانتخابية إلى مواجهة الأدوات القانونية والإدارية. إن انتقال ٩١ نائباً إلى الجبهة الجديدة يشير إلى أن أوزيل لا يسعى فقط لتأسيس حزب، بل لخلق قطب سياسي بديل قادر على استيعاب الزخم الشعبي الذي تولد خلال احتجاجات ٢٠٢٥ وتوظيفه في الانتخابات الوطنية القادمة.

الحرب على ايران..
تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة

التصعيد يتسارع وترامب يامر بوقف الهجمات

***تقرير خاص/المرصد -فريق الرصد والمتابعة**

يتجه التصعيد الامريكي – الإيراني إلى مرحلة أكثر خطورة مع اتساع الضربات المتبادلة، وتزايد التهديدات بشأن مضيق هرمز والمنشآت النووية، فيما تتراجع فرص الاحتواء الدبلوماسي وتتصاعد المخاوف من حرب إقليمية واسعة.

وتواصَل التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة وإيران، على وقع اتّساع نطاق الضربات الامريكية داخل الأراضي الإيرانية، والذي يقابله استهداف طهران عدداً من القواعد والمصالح الامريكية في الأردن والعراق والكويت والبحرين ودول

الخليج. ويتزامن ذلك مع ارتفاع حدّة التهديدات المتبادلة بشأن مضيق هرمز والمنشآت النووية الإيرانية.

وفي هذه الاثناء وجّه الرئيس الامريكي دونالد ترامب، يوم الجمعة، الجيش الامريكي بعدم تنفيذ ضربات جديدة ضد إيران، منهياً سلسلة من الهجمات اليومية استمرت قرابة أسبوعين، وفقاً لمنا نقله «أكسيوس» عن مصدرين مطلعين على القرار.

وتأتي توجيهات ترامب بعدما وافق على تنفيذ ضربات يومية خلال الأيام الثلاثة عشر السابقة، فيما لا يزال من غير الواضح ما إذا كان قرار وقف الضربات ليوم واحد فقط أم أن التهدئة ستستمر.

ويعكس القرار، بحسب المصدرين، رغبة ترامب في منح المسار الدبلوماسي مساحة أكبر، إلى جانب قناعة بأن الضربات الامريكية بمستواها الحالي بلغت حدود فاعليتها، ما لم تُستأنف عمليات قتالية واسعة النطاق.

وأكد المصدران أن الجيش الامريكي قادر على استئناف الضربات خلال فترة قصيرة إذا أصدر ترامب أمراً بذلك، كما يواصل إعداد خطط لاحتمال العودة إلى عمليات عسكرية كبرى، إلا أن الرئيس لم يصدر حتى الآن توجيهات بالتحرك في هذا الاتجاه.

ولم يرد البيت الأبيض على طلب للتعليق.

وخلال الأسبوعين الماضيين، كان ترامب يراجع يومياً خططاً للضربات يقدمها الجيش بعد الظهر، قبل أن تُنفذ خلال ساعات. لكن يوم الجمعة، تلقى خطة مماثلة ولم يمنح الضوء الأخضر لتنفيذها، بل وجّه الجيش إلى وقف الضربات.

وبعد وقت قصير من إصدار التوجيه، قال ترامب للصحفيين في البيت الأبيض إنه لا يزال يملك خيار مواصلة الهجمات أو تصعيدها، بما في ذلك «تدمير كل ما تملكه إيران»، لكنه شدد على أن الاستراتيجية الأكثر ذكاءً تتمثل في التوصل إلى اتفاق.

وأضاف: «نتحدث مع الإيرانيين الآن، وأعتقد أنهم يزدادون جدية يوماً بعد يوم. نحن على أهبة الاستعداد، لكننا نتحدث معهم».

وجاء قرار وقف الضربات بعد ساعات من وصول وفد عُماني إلى طهران، الجمعة، لإجراء محادثات بشأن ترتيبات جديدة لإعادة فتح مضيق هرمز.

وقال مصدران إقليميان مطلعان على المفاوضات إن المحادثات أحرزت تقدماً، وإن اتفاقاً بين سلطنة عُمان وإيران قد يُتوصل إليه خلال عطلة نهاية الأسبوع، على أن يقرر ترامب لاحقاً ما إذا كان سيوافق على الاتفاق المقترح.

وخلال الساعات الأولى من يوم الخميس، شنّت القوات الامريكية هجمات واسعة النطاق على مناطق عدة في شمال غرب إيران وجنوبها، فيما فُعّلت منظومات الدفاع الجوي الإيرانية مراراً في سماء طهران وكرد لمواجهة عدد من الطائرات المسيّرة، وسط تقديرات بأن الامريكيين يختبرون منظومات الدفاع الجوي الإيرانية تمهيداً لتنفيذ عمليات أوسع. وكان سُجّل إقلاع قاذفتَين امريكيتين من طراز «بي-١ بي» من قاعدة سلاح الجو الملكي البريطاني في فيرفورد، للمشاركة في العمليات الامريكية ضدّ إيران، إلا أن إحدى الطائرتَين واجهت صعوبات فنية خلال الرحلة، ما اضطرّها إلى العودة إلى القاعدة. ولم تتّضح طبيعة الأهداف التي طاولتها غارات القاذفة الأخرى، غير أن منشأة «جبل الفأس» النووية لم تكن من بينها.

وفي حين ادّعى وزير الحرب الامريكي بيت هيغسيث، في معرض حديثه عن قدرة واشنطن على تدمير مواقع تحت «جبل الفأس» في إيران، أن «الجيش الامريكي يستطيع الوصول إلى أيّ نقطة على وجه الأرض»، أقرّ بأنه «لا يمكن تدمير كلّ زورق سريع أو صاروخ كروز أو رشاش إيراني» في مضيق هرمز، وذلك بعد فشل الولايات المتحدة، مراراً، في إبطال السيطرة العسكرية والنارية الإيرانية على المضيق.

تحذير ايراني

في المقابل، حذّرت إيران من أن «جميع مصالح الولايات المتحدة وحلفائها وداعميها ستصبح أهدافاً لهجوم قوي في حال استهدفت واشنطن المراكز النووية والحساسة»، منبّهةً إلى أن «أيّ هجوم من هذا النوع سيُعدّ تصعيداً للحرب في المنطقة». كذلك، أشارت إلى أن «الهجمات والتهديدات الامريكية المتكرّرة ضدّ منشآتها النووية تمثّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي»، معتبرةً أن «التركيز الامريكي على منطقة جبل الفأس، التي لا تشهد أيّ نشاط نووي، ليس سوى ذريعة لمواصلة العدوان».

ورداً على الاعتداءات الامريكية، أطلقت إيران صواريخ باليستية وطائرات مسيّرة في اتجاه قواعد امريكية في الأردن ودول الخليج. وأعلنت طهران استهداف قاعدتَي الأمير حسن والملك فيصل في الأردن، إضافة إلى قاعدة الأزرق الأردنية وقاعدة الشيخ عيسى في البحرين. كما أعلن الجيش الإيراني استهداف مستودعات الذخيرة والمعدّات اللوجستية التابعة للقوات الامريكية في «قاعدة الدوحة» في الكويت، التي تُعدّ إحدى أهم القواعد العسكرية الامريكية في المنطقة.

روبيو:مسؤولون إيرانيون يتواصلون مع واشنطن

سياسياً، ادّعى وزير الخارجية الامريكي، ماركو روبيو، أن «المسؤولين الإيرانيين تواصلوا مع واشنطن في محاولة للتفاوض بشأن التصعيد الحالي». إلا أنه أبدى تشكّكه في جدوى المحادثات، معتبراً أن «الجانب الإيراني لم يلتزم بتعهداته السابقة». ولفت إلى أن «هناك نقصاً في الثقة مع النظام الإيراني، وأن مذكرة التفاهم التي جرى التوصل إليها خُرقت بعد أقلّ من أسبوعين على توقيعها».

ومع ذلك، أكد روبيو أن «واشنطن ترغب في التوصّل إلى تسوية دبلوماسية مع إيران، وإلى حلّ يضمن عدم امتلاكها سلاحاً نووياً». كما ادّعى أن «إيران تواجه مأزقاً، ولا سيما في ظلّ التضخم وتداعيات التصعيد على الأوضاع الاقتصادية».

وأبدى وزير الخارجية الامريكي ماركو روبيو، ، انفتاح الولايات المتحدة الامريكية على الحوار بشأن الصراع في «الشرق الأوسط» واستعدادها للتفاوض وتسوية الخلافات مع إيران، وصرّح ماركو روبيو، أن الولايات المتحدة الامريكية منفتحة على الحوار بشأن الصراع في «الشرق الأوسط»، واستعدادها للتفاوض وتسوية الخلافات مع إيران، مردفاً: «لكنّ طهران غير جادة في المفاوضات»، على حدّ زعمه، مضيفاً خلال اجتماع مع نظرائه من دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) في مانيلا: «إذا كانوا جادّين، فنحن جادّون، وإذا لم يكونوا كذلك، فسنتخذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالحنا، ومصالح حلفائنا أيضاً»، واصفاً حصار الممرات المائية الدولية بـ«السابقة الخطيرة للغاية»، والتي «يمكن أن تتكرّر في أجزاء أخرى من العالم، ومنها آسيا».

موقف خليجي أردني مشترك يدين هجمات إيران

وأعربت دول الخليج والأردن، الخميس، عن وحدة موقفها المشترك في إدانة هجمات إيران ووكلائها على أراضيها، المستند إلى المواقف المتعاقبة التي اعتمدها المجلسان الوزاريان الخليجي والعربي، والقانون الدولي، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٨١٧ (٢٠٢٦)، مُرحِّبة بقرار حكومة العراق حصر السلاح في يد الدولة قبل ٣٠ سبتمبر (أيلول) المقبل.

وأكدت الدول، في بيان مشترك، أنّ اعتداءات إيران على أراضيها ومواطنيها وبنيتها التحتية المدنية استمرّت دون توقّف منذ ٢٨ فبراير (شباط) الماضي، وتصاعدت عقب توقيع مذكرة التفاهم بين واشنطن وطهران بتاريخ ١٧ يونيو (حزيران) الماضي، بشكل خاص، على البحرين والكويت والأردن، واستهدفت منشآت الطاقة، ومحطات تحلية المياه،

والموانئ، والمطارات، وغيرها من الأعيان المدنية.

وشدَّد البيان على أنّ هذه الاعتداءات المتواصلة تُشكّل أعمال عدوان صريحة تنتهك ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وقرار مجلس الأمن ٢٨١٧، والتعهّدات الصريحة التي قطعتها إيران، بموجب مذكرة التفاهم، وتُشكّل تهديداً للسِّلم والأمن الدوليين.

وأكدت الدول حقّها الأصيل في الدفاع عن النفس، بشكل فردي أو جماعي، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ جميع التدابير القانونية اللازمة لحماية سيادتها وأراضيها ومواطنيها وسُفنها التجارية وبنيتها التحتية الحيوية في وجه هذه الاعتداءات المستمرة.

وأعاد البيان تأكيد التزام الدول العربية السبع بحُرية وسلامة الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي، مُعربة عن استعدادها للعمل مع جميع دول المنطقة والمنظمة البحرية الدولية للتوصّل إلى ترتيبات دائمة تنسجم مع القانون الدولي ومعاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، وسيادة الدول وحسن الجوار.

كم بلغت التكلفة المالية للحرب على إيران

وأعلن وزير الدفاع الامريكي، بيت هيغسيث، في ٢١ يوليو (تموز) أمام لجنة الموازنة في مجلس الشيوخ، أن تكلفة الحرب الامريكية على إيران بلغت ٣٧٫٥ مليار دولار منذ ٢٨ فبراير (شباط)، مع احتساب بعض النفقات المتوقعة حتى ٣٠ سبتمبر (أيلول).إلا أن وسائل إعلام امريكية، بينها «إن بي سي نيوز» قدّرت التكلفة الفعلية لهذه الحرب بما بين ٨٠ و١٠٠ مليار دولار، في ظل استمرار العمليات العسكرية بعد انهيار اتفاقيات وقف إطلاق النار، وفق ما نقلته صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية.

ووفق الأرقام التي عرضها هيغسيث، تُمثّل التكلفة المعلنة نحو ٤٫٢ في المائة من ميزانية وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) لعام ٢٠٢٦ البالغة ٩٠١ مليار دولار، وتنخفض إلى ٣٫٩ في المائة إذا أُضيفت الاعتمادات الإضافية التي أقرها الكونغرس سابقاً.

وطالب وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة بتمويل إضافي قيمته ٦٧ مليار دولار لمواصلة العمليات في الشرق الأوسط، إلا أن السيناتورة الديمقراطية جين شاهين اعترضت، عادةً أن الوزارة لم تنفق بعد نصف الاعتمادات الإضافية السابقة، وأن بإمكانها إعادة توجيه الأموال المتوفرة بدلاً من طلب مخصصات جديدة.

وتوازي تكلفة الحرب الحالية تقريباً إجمالي الإنفاق الدفاعي لإسبانيا خلال عام كامل، كما أنها تتجاوز الميزانيات العسكرية السنوية لـ٢٤ دولة من أصل ٣٠ عضواً في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، باستثناء الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا وبولندا وبريطانيا وإيطاليا. ووفق تقديرات تستند إلى عدد دافعي الضرائب الامريكيين، بلغت تكلفة الحرب نحو ١٧٣ دولاراً لكل دافع ضرائب حتى الآن.

وتشير المقارنات إلى أن وتيرة الإنفاق في الحرب على إيران قد تصل إلى نحو ٩٠ مليار دولار سنوياً إذا استمرت بالمعدل الحالي، متجاوزة متوسط الإنفاق السنوي في حرب العراق البالغ ٧٩٫١ مليار دولار، وكذلك حرب أفغانستان التي بلغ متوسطها ٤٢٫١ مليار دولار سنوياً.

في المقابل، لم تتجاوز تكلفة التدخل الامريكي في ليبيا عام ٢٠١١ مليار دولار تقريباً، ما يجعل الحرب على إيران أكثر تكلفة بكثير، رغم اقتصارها حتى الآن على الضربات الجوية وعدم نشر قوات برية.

كما تعادل تكلفتها تقريباً ما أنفقته الولايات المتحدة على دعم أوكرانيا في مواجهة روسيا خلال عام ٢٠٢٣ (٣٩٫٢ مليار دولار) و٢٠٢٤ (٣٠٫٥ مليار).

محمد جواد ظريف:

رؤية إيرانية للشرق الأوسط الجديد

***مجلة «فورين افيرز»الامريكية**

استأنفت الولايات المتحدة هجماتها على إيران، وسقطت أخيرا مذكرة التفاهم التي توصلت إليها طهران وواشنطن الشهر الماضي في سويسرا، بعدما ظلت لأسابيع معلقة بخيط واهٍ. وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الثامن من يوليو: «أعتقد أن الأمر انتهى. لم أعد أرغب في التعامل مع إيران».

لم يكن انهيار المذكرة مفاجئا، فقد تبنّت إيران والولايات المتحدة تفسيرين متباينين لبنود الاتفاق، لا سيما الأحكام المتعلقة بمضيق هرمز. وكانت طهران ترى أنها تعهدت، وفقا لنص المذكرة، أن «تتخذ، ببذل أقصى جهودها، الترتيبات اللازمة للمرور الآمن للسفن التجارية من دون رسوم، ولمدة ستين يوما فقط». كما اعتقدت أن إيران وعُمان ستتوليان، بالتعاون مع دول الخليج الأخرى، «تحديد الترتيبات المستقبلية لإدارة مضيق هرمز وتقديم الخدمات البحرية فيه».

أما واشنطن، فكانت ترى أن إيران وافقت على السماح غير المشروط بحرية المرور عبر المضيق، وأن الولايات المتحدة ليست ملزمة باحترام أي ترتيبات تضعها إيران. ولم يكن في مقدور الاتفاق أن يصمد أمام هذا التناقض. وأصبح تجدد المواجهة العسكرية مسألة توقيت أكثر منه احتمالا.

ومع ذلك، لا تخدم إطالة أمد الحرب مصالح إيران أو الولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن الشعب الإيراني

والقوات المسلحة الإيرانية دافعوا عن بلادهم في مواجهة قوتين نوويتين، فإنهم ما زالوا ينظرون إلى الصراع باعتباره حربا فُرضت عليهم، ومواجهة لم يكونوا متحمسين لبدئها في أي وقت.

أما واشنطن، فتنصرف بهذه الحرب عن هدفها الجيوسياسي الرئيسي. فعلى مدى أكثر من عقد، تشاركت الإدارات الأمريكية المتعاقبة هدفا عاما يتمثل في تقليص العبء الأمريكي طويل الأمد في غرب آسيا، من أجل التركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، في إطار ما وصفه مسؤولون أمريكيون مختلفون بـ«التحول نحو آسيا».

وكانت سياسات واشنطن السابقة تجاه إيران، بما فيها الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، واتفاقات أبراهام ـ التي طبّعت بموجبها عدة دول عربية علاقاتها مع إسرائيل بعد مفاوضات رعتها الولايات المتحدة، ما أدى إلى تشكيل كتلة متماسكة في مواجهة إيران، وإسناد جانب كبير من الدور الإقليمي الأمريكي إلى إسرائيل فعليا ـ إضافة إلى الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة على إيران في يونيو ٢٠٢٥، والحرب التي أطلقتها في فبراير، أدوات استخدمتها واشنطن كلها لتحقيق هذا الهدف.

لكن الصراع الحالي يوضح أن واشنطن لا تستطيع القضاء على الحكومة الإيرانية. ولن تتمكن الولايات المتحدة من تحويل اهتمامها إلى مناطق أخرى إلا عبر الدبلوماسية، والتوصل إلى اتفاق سلام جديد، وإقامة إطار أمني جديد تصوغه دول المنطقة من أجل دول المنطقة.

حديث صريح عن المضيق

لم تقتصر المواجهات العسكرية خلال العام الماضي على اختبار قدرات إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، بل وضعت أيضا موضع الاختبار افتراضات راسخة بشأن الإكراه والردع ومستقبل غرب آسيا. فقد بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل المواجهات الأخيرة مع إيران انطلاقا

> **ما بعد الحرب... لماذا فشلت سياسة الإكراه؟**

من فرضية مفادها أن الضغط العسكري المتواصل يمكن أن يرغم طهران على الاستسلام أو يؤدي إلى انهيار الجمهورية الإسلامية. لكنهما وجدتا نفسيهما، بدلا من ذلك، عالقتين في مستنقع استراتيجي. ولم تنجح أي من تحركاتهما، بما في ذلك الهجمات غير المسبوقة على القيادتين السياسية والعسكرية في إيران، والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية الأساسية للبلاد، في إجبار طهران على تغيير مسارها. فقد ظلت وحدة الأراضي الإيرانية والنظام السياسي قائمين، بما أثبت قدرة الأمة الإيرانية على الصمود والدفاع عن سيادتها حتى في أشد الظروف قسوة.

يتعين على القوى الخارجية أن تدرك هذه الحقيقة وتفهم ما يترتب عليها. فقد جعلت قدرة إيران على تحمل الضغط العسكري المستمر من الصعب استبعاد طهران من أي بنية أمنية إقليمية مستقبلية. ويشمل ذلك، في المقام الأول، الدور المحوري لإيران في تأمين مرور إمدادات الطاقة وحركة الشحن التجاري عبر مضيق هرمز.

وقد أغلقت طهران مجددا معظم منافذ العبور عبر المضيق، وهو ما فسّره كثير من المحللين الغربيين بوصفه دليلا على أن إيران قوة عدائية تسعى إلى ممارسة الإكراه الاقتصادي، وتعطيل أسواق النفط العالمية، وتقييد حرية الملاحة. لكن إيران عطلت أسواق الطاقة لسبب استراتيجي محدد للغاية، هو إجبار الولايات المتحدة وشركائها على إنهاء حملتهم الرامية إلى تدمير إيران.

وبعبارة أخرى، دفعت الحرب إيران إلى النظر إلى

هرمز... الجغرافيا التي تعيد رسم السياسة

المضيق باعتباره مسألة وجودية تتصل بأمنها الذاتي. فقبل اندلاع الأعمال القتالية واسعة النطاق في نهاية فبراير، كانت إيران تتسامح عموما مع حركة الملاحة عبر الممر المائي من دون تدخل، على الرغم من أن العقوبات الأمريكية، بمساعدة شركاء واشنطن، كانت تحرم إيران من الوصول إلى كثير من السلع التي تمر عبر المضيق.

وقد أغلقت العقوبات الأمريكية مضيق هرمز فعليا أمام التجارة الإيرانية، في حين أبقته مفتوحا أمام الجميع تقريبا. لكن الهجمات الأمريكية والإسرائيلية أنهت ذلك التسامح، سواء لدى القادة العسكريين الإيرانيين، أو، وهذا هو الأهم، لدى الغالبية العظمى من الإيرانيين.

ويتمثل الهدف الإيراني الأهم في المضيق اليوم في ضمان ألا يتمكن الخصوم من استغلال هذا الممر المائي للإعداد لممارسة الإكراه ضد إيران أو تسهيله أو إدامته، سواء كان ذلك الإكراه عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا. وقد تلاشى إلى حد بعيد الفصل الذي كان مقبولا في السابق بين حركة الملاحة التجارية والعبور العسكري. ففي زمن السلم، يرسم القانون البحري الدولي حدود التوقعات والسلوك، أما في زمن الحرب، فإن قوانين الحرب الدولية نفسها تمنح الأولوية لبقاء الدولة.

وتتحرك إيران الآن انطلاقا من قناعة بأن الطرق البحرية لا يمكن أن تظل محايدة سياسيا إذا كانت تسهّل نقل منظومات الأسلحة أو مكونات الطائرات أو وسائل الاستخبارات أو الدعم اللوجستي إلى الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين.

وبما أن أسلحة وتقنيات استُخدمت لاحقا في ضرب الأراضي الإيرانية وبنيتها الأساسية ومدنييها مرت عبر مضيق هرمز، فإن من حق صانعي القرار الإيرانيين تقييد حركة المرور ما دامت الحرب مستمرة، وما دام الإكراه الاقتصادي ضد إيران قائما، وما دامت الجهود الرامية إلى تقويض حق إيران في حماية مصالحها في المضيق تُمارس بصورة نشطة.

فمن الصعب للغاية على طهران أن تحدد أي السفن تحمل بضائع تجارية، وأيها تنقل مواد تهدد حق إيران في الوجود. ولذلك ينبغي فهم التحركات البحرية في الخليج العربي في ضوء قواعد النزاع المسلح والمقاصد الاستراتيجية، لا وفقا للقواعد التي تحكم أزمنة السلم.

ومع ذلك، فإن ما يمنحه المضيق لطهران من أوراق ضغط يظل هشّا. فإذا واصلت إيران تهديد حركة الملاحة، فقد تدفع قسما كبيرا من العالم إلى الاصطفاف ضدها. كما أن إغلاق المضيق لفترة طويلة قد يسرّع الاستثمارات الدولية في خطوط الأنابيب والموانئ والممرات اللوجستية البرية التي تتجاوز هذا الممر المائي كليّا. وإذا نجحت الأسواق العالمية في تنويع مساراتها بعيدا عن المضيق، فلن تعود إيران قادرة على استخدام احتمال إغلاقه أداة للردع.

لذلك، يتعين على طهران أن تتحلى بضبط النفس، مثلما يتعين على الدول الأخرى أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات اقتصادية أو سياسية أو عسكرية تضر بالمصالح الإيرانية في المضيق. وتشمل هذه الإجـراءات فرض عقوبات تحرم إيران فعليا من الانتفاع بحرية الملاحة، أو تشكيل ائتلاف دبلوماسي ضدها، أو نقل معدات عسكرية تهدد أمنها عبر مياه المضيق.

وتتمثل أفضل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف في إنشاء شبكة أمنية إقليمية تبني الثقة بين الدول الساحلية للخليج العربي من خلال الحوار والتعاون. ومن شأن هذه المقاربة أن تضع حدا للوجود العسكري المزعزع للاستقرار

وللمغامرات التي تقدم عليها القوى الخارجية، وذلك بإزالة الذريعة التي تقوم عليها حاجتها إلى الوجود في المنطقة.

وكما نصّت مذكرة التفاهم، فإن إيران وعُمان سوف «تحددان الترتيبات المستقبلية لإدارة مضيق هرمز والخدمات البحرية فيه، بالتشاور مع الدول الأخرى المطلة على الخليج العربي، وبما يتوافق مع أحكام القانون الدولي المعمول بها والحقوق السيادية للدول الساحلية لمضيق هرمز».

مساومة شاقة

يظل مضيق هرمز بـؤرة شديدة الخطورة وقابلة للاشتعال، لكنه ليس المصدر الوحيد للتوتر بين طهران وواشنطن. ولوقف القتال، تحتاج إيران والولايات المتحدة إلى إدارة خلافاتهما الأوسع نطاقا.

وينبغي أن تكون أهداف الطرفين متواضعة؛ فطهران وواشنطن لا تستطيعان أن تصبحا صديقتين. وقد عمّقت الحروب الأخيرة، التي قتلت فيها الولايات المتحدة وإسرائيل المرشد الأعلى لإيران وكبار قادتها وأطفالا أبرياء في المدارس، جراح البلاد التاريخية. ولن تُنسى هذه المظالم أو تُغتفر، لكنها لا تحتم استمرار القتال أو تصعيده.

ويكمن مفتاح النجاح في ضمان أن تتعامل الجولات الدبلوماسية المقبلة، خلافا لما حدث في السابق، مع الخلافات بصورة عملية وواقعية. فالنزاعات الأمريكية الإيرانية تنشأ أحيانا عن اختلافات جوهرية في الهوية تستلزم حوارا يوضح المواقف. وفي أحيان أخرى، تكون نتيجة شكوك متبادلة تعرقل التعاون في المصالح التكتيكية المشتركة. كما تنشأ أحيانا عن قضايا سياسية قابلة للتفاوض وتصلح لأن تكون موضوعا لتسويات استراتيجية.

وللمضي قدما، سيحتاج البلدان إلى التمييز بين القيم الوجودية والأهداف المشتركة ذات الطابع العملي

> **حدود القوة الأمريكية في مواجهة إيران**

والتبادلي، مع الامتناع عن الدخول في مساعٍ عقيمة لانتزاع مزيد من أوراق الضغط.

سيتطلب التوصل إلى ترتيب أمني واقعي بين الولايات المتحدة وإيران، في نهاية المطاف، إطارا متبادلا لعدم الاعتداء يحول دون تحول الخلافات المرتبطة بالهوية إلى أعمال عنف. وعندئذ، يمكن لطهران وواشنطن التنسيق في القضايا التي تتقاطع فيها مصالحهما، مثل تحقيق الاستقرار في أفغانستان، ومكافحة تهريب المخدرات، وإدارة الهجرة.

وستعترف الولايات المتحدة بوحدة الأراضي الإيرانية، وترفع تصنيفات الإرهاب المفروضة على إيران ومؤسساتها، وتلغي جميع العقوبات بصورة دائمة. كما ستلتزم واشنطن بالمساعدة في إعادة إعمار إيران بعد الدمار الذي نجم عن عدوانها، وفقا لما تعهدت به في مذكرة التفاهم من خلال إنشاء صندوق استثماري للبلاد بقيمة ٣٠٠ مليار دولار.

وفي المقابل، ستوافق إيران على تقديم ضمانات دائمة بشأن عدم الانتشار النووي، من بينها التصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يمنح مفتشي الوكالة صلاحيات أوسع للوصول إلى المنشآت النووية في الدولة. وقد تعمد إيران أيضا إلى إضفاء صفة قانونية على فتوى المرشد الأعلى الإيراني الراحل آية الله علي خامنئي التي تحرّم الأسلحة النووية.

وإذا كانت الولايات المتحدة تريد السلام، فعليها أن تنظر في الدور الذي تؤديه إسرائيل. فإلى جانب إشعالها الحرب الأولى ضد إيران في يونيو ٢٠٢٥، وإقناعها ترامب

> إيران شريك لا يمكن تجاوزه في أمن المنطقة

بالمشاركة في إطلاق الحرب الثانية، عارضت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بصورة مستمرة المبادرات الأمريكية الرامية إلى خفض التوتر وتحقيق الاستقرار في غرب آسيا، بما في ذلك الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ ومذكرة التفاهم الأخيرة.

ولهذا، فإن أي مسعى لمنع تجدد الصراع ينبغي أن يتعامل مع هذا الطرف المعرقل، الذي تتعارض رغبته في مواصلة القتال، بصرف النظر عن كلفته، مع مصالح الولايات المتحدة. ولا يحول السلوك الإسرائيلي دون تحقيق السلام مع إيران فحسب، وإنما يزعزع استقرار غرب آسيا بأكملها. فمن خلال توسيع المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة، وارتكاب الإبادة الجماعية في غزة، وتدمير لبنان، أظهرت إسرائيل مرارا أنها تسعى إلى نشر الفوضى في أنحاء المنطقة من أجل الحفاظ على تفوقها العسكري.

وستقع على عاتق الولايات المتحدة وشركائها مسؤولية معالجة هذا المصدر الدائم لعدم الاستقرار. فقد التزم كل من ترامب ونائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانس، في الفقرة الأولى من مذكرة التفاهم، بـ«ضمان وحدة أراضي لبنان وسيادته».

لكن وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو أطلق، في الوقت نفسه، حملة نشطة لتقويض هذا البند خلال زيارته للمنطقة الشهر الماضي، وذلك جزئيًا عبر ممارسة ضغوط فظة لإرغام الحكومة اللبنانية على قبول اتفاق أحادي الجانب مع إسرائيل، فيما تواصل إسرائيل احتلال أجزاء من الأراضي اللبنانية.

ويجب أن تنتهي تناقضات الإدارة الأمريكية ولامبالاتها بالمعاناة اليومية للشعب الفلسطيني. وعلى واشنطن، بدلا من ذلك، أن تبدأ بممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل.

لا مكان للحلقات الضعيفة

ليست إسرائيل الطرف الوحيد القادر على التأثير في نجاح اتفاق سلام بين طهران وواشنطن. ومن مصلحة إيران وجيرانها المباشرين في الخليج العربي أن يضعوا خطة تنهي عقودا من التوتر، بدأت مع الحرب العراقية الإيرانية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨، واستمرت حتى اليوم بما ألحق الضرر بالجميع.

ويقتضي ذلك أن تبتعد منطقة غرب آسيا عن نموذج أمني يعتمد على القوى الخارجية، وهو نهج جلب القوات الأمريكية إلى المنطقة وأسهم في استمرار الصراعات. وقد أثبت هذا النموذج، على مدى سنوات، أنه كارثي، كما أظهر أولا الغزو العراقي للكويت في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية، ثم أكدت ذلك المواجهات الأخيرة. فمحاولة إسناد الأمن إلى القوى العالمية لا يمكن أن توفر أمنا حقيقيا، فضلا عن الاستقرار الضروري لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

وعوضا عن ذلك، ينبغي لدول غرب آسيا أن تبدأ في تعزيز تكاملها، بحيث تسهم قوة كل دولة في تدعيم استقرار الدول الأخرى جميعا. وقد طرح الإيرانيون بالفعل عددا من اللبنات الأساسية اللازمة لبناء هذا النوع من النظام الإقليمي.

وبصفتي نائبا للرئيس عام ٢٠٢٤، دعوت إلى إقامة حوار مؤسسي بين دول المنطقة يقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل، ويفضي في نهاية المطاف إلى ترتيبات لعدم الاعتداء. ويتضمن هذا الإطار تدابير لبناء الثقة، من بينها برامج للمساعدات الإنسانية في مناطق الصراع، ومبادرات مشتركة لمكافحة الإرهاب، وحملات

إعلامية تعاونية تشجع التعايش.

كما اقترحت إنشاء شبكة نووية إقليمية، تتضمن ائتلافا لتخصيب الوقود يُكرَّس حصرا للاستخدامات السلمية للعلوم النووية. ويتقاسم أعضاء هذا الائتلاف الخبرات الإقليمية، ويعززون التعاون العلمي، ويبنون الثقة من خلال ترتيبات تحقق مشتركة تضمن ألا يسعى أي عضو إلى امتلاك أسلحة نووية.

ويمكن للصين وروسيا، إلى جانب الولايات المتحدة، أن تساعد في إنشاء هذا الائتلاف لتخصيب الوقود، بمشاركة إيران والدول الخليجية المجاورة الراغبة في الانضمام إليه، على أن يصبح بعد ذلك المنشأة الوحيدة لتخصيب الوقود في غرب آسيا.

ولضمان أن يعود نجاح كل دولة بالنفع على الدول الأخرى، سيكون من الضروري أن تنشئ حكومات غرب آسيا منظومة اقتصادية إقليمية متكاملة. ويمكنها، على سبيل المثال، تأسيس صندوق لتنمية غرب آسيا يمول إعادة الإعمار بعد الصراعات، والرعاية الصحية، والتعليم، والبنية الأساسية الحيوية.

كما يمكن لشبكة إقليمية مترابطة بلا عوائق، تشمل خطوط السكك الحديدية العابرة للحدود، وأنابيب الطاقة، والبنية الأساسية الرقمية، والطرق البحرية، أن تيسر حركة رؤوس الأموال والسلع. ويمكن لمؤسسات مشتركة أخرى أن تساعد دول غرب آسيا على مواجهة التهديدات الوجودية المشتركة، مثل تغير المناخ وشح المياه.

وإذا تمكنت المنطقة من بناء مؤسسات مشتركة ذات معنى وفاعلية، فقد تدخل مرحلة غير مسبوقة من التنمية. فهي تمتلك موارد طبيعية وفيرة، وحضارات ضاربة الجذور، وسكانا شبابا متعلمين.

وتقدم إيران وحدها مساحة جغرافية شاسعة، وخبرات علمية متقدمة، ورأسمالا بشريا من الطراز العالمي. أما الدول العربية فتمتلك قدرات مالية واستثمارية وإدارية لا نظير لها، إلى جانب شبكات تجارية عالمية. وتسهم

غرب آسيا أمام لحظة إعادة تشكيل النظام الإقليمي

باكستان وتركيا بقدرات صناعية مهمة وثقل جيوسياسي كبير.

لن يكون تحقيق أي من ذلك سهلا، بالنظر إلى عقود من انعدام الثقة والشكوك داخل المنطقة، بما في ذلك الخلافات بين بعض الدول العربية، وبين هذه الدول وإيـران. لكن غرب آسيا ليست مضطرة إلى أن تبقى أسيرة ماضيها العنيف. فقد أظهرت الحروب الأخيرة الكلفة الكارثية للمواجهة العسكرية، وكشفت أيضا حدود ما يمكن أن يحققه الإكراه.

ويتعين على واشنطن والدول العربية معا أن تقبلا أن إيران عنصر دائم في المشهد الإقليمي، وأن المنطقة لا تستطيع بلوغ الاستقرار من خلال استبعادها. وفي الوقت نفسه، يتعين على إيران أن تقرن ثقتها المتجددة باستعداد لمد يد الصداقة إلى جيرانها، والسعي إلى تحقيق الأمن عبر التعاون إلى جانب الردع.

كما ينبغي للعالم بأسره أن يدرك أن الاستقرار الدائم في غرب آسيا لا يمكن استيراده من الخارج أو فرضه بالقوة. وإنما يتعين أن تبنيه شعوب المنطقة ودولها بنفسها.

محمد جواد ظريف أستاذ مشارك للدراسات العالمية في جامعة طهران، ومؤسس ورئيس مؤسسة «مهندسو الإمكانات».وشغل سابقا مناصب نائب رئيس الجمهورية ووزيـر الخارجية والممثل الدائم لإيـران لدى الأمم المتحدة.

إميلي هاردينغ:

عن اسباب التصعيد العسكري الامريكي-الايراني أثناء المفاوضات

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تتأرجح إيران والولايات المتحدة بين فترات من القتال والهدوء. وفي كل مرة يطلق فيها أحد الطرفين النار، يعلن المعلقون فشل المفاوضات. لكنهم مخطئون. فبالنسبة لكلا الجانبين، يُعدّ القتال بالتزامن مع الحوار، أو ما يُعرف بـ»الحوار والقتال»، أنجع السبل لتحقيق مصالحهما. ومن المفارقات، أنه على الأرجح أسرع طريق نحو السلام.

جادل كارل فون كلاوزفيتز، رائد الاستراتيجية الكبرى، بأن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى.

فالعنف والدبلوماسية ليسا نقيضين، بل أدوات تُستخدم لتحقيق الأهداف نفسها. فعندما تطلق إيران النار على ناقلة نفط، وتقصف الولايات المتحدة منشآت موانئ إيرانية، وتطلق إيران صواريخ على دول خليجية مجاورة كالكويت وقطر، فإنها بذلك تُمارس حوارا سياسيا باستخدام العنف. إنها لا تُوقف المفاوضات، بل تُواصلها.

إنّ أسلوب «الحوار والقتال» في التفاوض غير

العنف والدبلوماسية أدوات تستخدم لتحقيق الأهداف نفسها

منطقي. فالنظرة التقليدية للمفاوضات تقوم على فكرة أن الدبلوماسيين يقضون أسابيع، بل شهورا، في محاولة لإقناع الأطراف بالموافقة على وقف إطلاق النار، انطلاقا من اعتقادهم بأنّ وقف القتال سيتيح لهم الوقت والمساحة الكافية للتفاوض على إنهاء دائم للنزاع.

لكن في الواقع، تُهدر شهور في مناقشات حول الشروط المسبقة والتفاوض حول المفاوضات نفسها. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك، أن أطراف حرب فيتنام أمضت عشرة أسابيع في جدال حول شكل طاولة المفاوضات في باريس. وإذا تعثّرت المفاوضات ووقع إطلاق نار، تبدأ العملية من جديد بخطوات بطيئة ومملة نحو وقف إطلاق النار. هذا النهج بطيء وهشّ للغاية.

في كثير من الحالات، لا يملك أي من الطرفين حافزا يُذكر لوقف إطلاق النار. فالطرف الذي يمتلك زمام المبادرة في ساحة المعركة لا يرغب في إهدارها، أما الطرف الآخر الخاسر فغالبا ما يسعى لمواصلة القتال لتحقيق «موقع قوة» يصعب تحديده، والذي يمكّنه من التفاوض. وهذه المواقع يصعب تحديدها ونادرا ما تتحقق.

إذا ما تم التوصل إلى وقف إطلاق النار، بمعجزة، فإنّ من يُعرقلون المفاوضات يمتلكون فجأة زمام الأمور. فمحاولة أي طرف مارق تقويض المفاوضات، أو تدخل طرف ثالث، أو سوء فهم أو خطأ، قد يؤدي إلى تجدد القتال. وإذا بُنيت المفاوضات على أساس هشّ من عنف بالكاد يُسيطر عليه، فإنّ ذلك يُنذر بالاضطرابات والمشاكل.

البديل هو الصراع عبر الحوار، وهو ما نشهده فعليا بين الولايات المتحدة وإيران. تستمر السياسة بالوسائطتين معا: الحرب والحوار. تتواصل الأطراف بالعنف وبالدبلوماسيين أيضا. يُظهر العنف إرادة سياسية، واستياء، وتهيئا لمزيد من التنازلات. أما الحوار فيسعى إلى إيجاد أرضية مقبولة لإنهاء القتال، إنهاء حقيقيا.

لجأت إيران والولايات المتحدة إلى أسلوب المواجهة الكلامية لأسباب براغماتية. فقد صرّح الرئيس ترامب بأن العداء الإيراني تجاه الملاحة البحرية سيُقابل بقوة ساحقة، مُشيرا بذلك إلى تصميم الولايات المتحدة وقوتها العسكرية الهائلة، ومحاولا إجبار إيران على الرضوخ لتفوقها الناري من خلال تقديم تنازلات.

في المقابل، تُريد إيران تذكير العالم بقدرتها على إغلاق مضيق هرمز متى شاءت، مُشيرة إلى أن الوقت في صالحها. وتسعى إيران إلى استغلال هذا النفوذ للحصول على أفضل الشروط الممكنة. علاوة على ذلك، تُعرف إيران بصعوبة التفاوض معها، فهي تتمتع بالصبر الكافي لتجاوز نظرائها، والقوة الداخلية التي تُمكنها من تجاهل معاناة شعبها، وسجل حافل بالنجاح في

> البديل هو الصراع عبر الحوار، وهو ما نشهده فعليا

المفاوضات . لذا، بالنسبة لكلا الجانبين، يُعد تبادل التهديدات بمثابة إيصال قوي لمصالحهما السياسية، حتى في ظل استمرار المفاوضات.

مع ذلك، ينطوي هذا النهج على مخاطر. فمن الواضح أن العنف أشد وطأة من السلام على السكان المتضررين. صحيح أن عدد الضحايا منخفض نسبيا في هذه الحالة، إلا أن عددا كبيرا منهم من المدنيين. علاوة على ذلك، يعاني الاقتصاد العالمي من موجات عدم استقرار حادة نتيجة كل موجة عنف. قد تبعث الحرب برسالة قوية، لكنها بالنسبة للشعوب مدمرة.

بالنسبة للأطراف، قد تُبالغ طهران في تقدير صبر واشنطن، مما قد يُؤدي دون قصد إلى رد فعل أمريكي عنيف. فقد أعرب ترامب وأعضاء بارزون في إدارته مرارا وتكرارا عن استعدادهم لاستهداف مواقع عسكرية قريبة من المناطق المأهولة، والتي من شأنها التأثير على السكان المحليين، مثل الجسور والمواقع النفطية، بما في ذلك جزيرة خارك ، الأمر الذي قد يُهدد أي أمل في انتعاش اقتصادي لسنوات قادمة.

وقد تُقلل الولايات المتحدة من شأن قدرة إيران على الصمود في وجه الهجمات المتواصلة فبالنسبة للنظام الإيراني، يُعدّ الشعور بالانتصار أمرا بالغ الأهمية لبقائه. ولا يُبالي النظام كثيرا بتضرر الاقتصاد العالمي، ففي نهاية المطاف، وبفضل نظام العقوبات الشامل المفروض منذ عقود، تُعتبر إيران معزولة إلى حد كبير عن النظام المالي العالمي. وقد تُماطل إيران أكثر من الولايات المتحدة، التي تتوق لرؤيتها تُضخ الأموال والذخائر في هذا الصراع. كما أن حلفاءها في موسكو وبكين سعداء بذلك أيضا.

يُشير المعلقون بجدية إلى خطر آخر: احتمال تصاعد القتال. عادة ما يُبالغ في تقدير هذا الاحتمال. صحيح أن كل طرف قد يُصعّد الموقف في حال تحوّل الحوار إلى مواجهة، لكن هذا الاحتمال أقل ترجيحا مما هو عليه عندما يكون القتال محتدما ولا توجد مفاوضات جارية. وكما توجد دوافع للقتال، توجد أيضا دوافع لاحتوائه.

ينبغي أن تستمر المفاوضات بعزمٍ راسخٍ على عدم التعرّض لأيّ تعطيل. ستسعى هذه الأطراف تحديدا جاهدة لتحقيق مكاسب داخل طاولة المفاوضات وخارجها، ويعتقد كلاهما أن العنف أداة مشروعة. إنّ أسرع سبيل لتحقيق سلام حقيقي لشعوب الخليج وعودة الاقتصاد العالمي إلى وضعه الطبيعي نسبيا هو مواصلة الحوار، مهما كانت الظروف.

*إميلي هاردينغ هي مديرة برنامج الاستخبارات والأمن القومي والتكنولوجيا ونائبة رئيس قسم الدفاع والأمن في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة.

تشارلي جامل:

الشرق الأوسط ينجرف إلى الفوضى

موقع و مجلة «ذي سبكتيتور»

تستمر الحرب في إيران، بالتوازي مع المحادثات الرامية إلى إيقافها. وفي حين أن كلا الطرفين يود لو أن الحرب تنتهي، فإن هذه الحالة البرزخية تلحق فوضى عارمة بالاقتصاد والسياسة في إيران، بينما تتسبب في فقدان حركة ماجا لشكلها الطبيعي المعهود. غير أن واقعا قد يكون الآن في طور الترسخ، حيث يستمر القتال ببساطة دونما هدف، شأنه شأن محادثات السلام نفسها. وشأنه أيضا شأن السفن العالقة في

استراتيجية الجمود... عندما تصبح الحرب بديلا عن السلام

مضيق هرمز.

تقدِّر الولايات المتحدة أن الحصار البحري، في غياب مذكرة للتفاهم، يمكن أن يحجِّم طهران اقتصاديا ويضيِّق عليها مجال المناورة بما يرغم طهران في نهاية المطاف على الرجوع إلى طاولة المفاوضات.

وقد أفلح شكل من أشكال هذا التكتيك في الدفع إلى الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ حينما شعرت إيران أنه من الضروري أن تتفاوض بعد ما عانته من آلام العقوبات التي مضت تنعكس على الشارع.

وبالمثل تقدِّر إيران أن عجز الولايات المتحدة عن تسديد ضربة قاضية وهوس ترامب بأسواق الأسهم يعطيانها ميزة في هذه اللعبة الدموية المتصاعدة.

لعل طهران تغالي في تقدير قدرتها على احتمال مزيد من الضغط الاقتصادي، وهي تغالي أيضا في تقدير مدى مبالاة الولايات المتحدة بهذا الصراع. وبالمثل، لعل الولايات المتحدة منصرفة عن حقيقة أن إيران لا تبالي كثيرا، ومن ثم فهي عازمة أشد العزم على أن تتقبل الآلام الاقتصادية والاجتماعية، ما دامت لا تهدد سيطرة الحرس الثوري على مفاصل السلطة.

وثمة أشخاص معينون في طهران يميلون إلى محاولة انتظار خروج ترامب لكي يروا من سيخلفه. فلعل رئاسة على رأسها جيه دي فانس تكون أقل ارتباطا بإسرائيل مثلما يعتقدون، بل لعلها تكون أشد سخاء مع الجمهورية الإسلامية عندما يتعلق الأمر بالتنازلات، بدافع من الرغبة في إنهاء ما يخشى فانس من أن يتحول إلى حرب أبدية.

ولكن في حين أن كلا الطرفين يجرب لعبة الجمود، فإن عواقب غير مقصودة آخذة في الظهور. إذ يبدو أن الجولة الأخيرة من الضربات قد أضرت قضية المفاوضين الإيرانيين الذين كانوا يرون أن يقبلوا بسخاء الولايات المتحدة والمساعدات الاقتصادية، فحل بدلا منهم، مع تزايد اهتراء مذكرة التفاهم، المتشددون الدينيون في طهران ممن يزداد صوتهم علوا الآن، فهم يصيحون قائلين «لماذا يجب أصلا أن نثق في الأمريكيين؟» وتتردد في هذا السؤال مقولة علي خامنئي بأن أي صفقة مع الولايات المتحدة سوف تنتهي على الدوام نهاية سيئة، وهو نفس المعنى الذي كرره مجتبى خامنئي. لكن هذه المعارضة الإيرانية للمفاوضات تنم عن معارضة أعمق للإغاثة الاقتصادية من خلال الاستثمارات الأمريكية والغربية.

فالمتشددون يرون ها هنا حصان طروادة، إذ تتحول المساعدة الاقتصادية إلى نفوذ فاسد للرأسمالية الجامحة والمادية، وكلاهما يهدد ـ بحسب ما يرى هذا الرأي ـ النقاء الثوري.

ومع استمرار الضربات وتراجع المحادثات، تضعف القوة التفاوضية لدى قاليباف ومن معه أمام خصومهم الداخليين. ولا يزال الحرس الثوري الإيراني وقاليباف

مضيق هرمز وصراع الإرادات... إلى أين تقود حرب الاستنزاف؟

مسيطرين على مفاصل السلطة، لكن ما من ضامن لاستمرار هذا الوضع، وهذا تطور من شأنه أن يزيد من ضيق المساحة القائمة للحوار والمخارج الممكنة.

وفي المنطقة الأوسع قد تظهر هذه التبعات غير المقصودة على أوضح ما يمكن. فمن ذا الذي كان يمكن أن يتصور، على سبيل المثال، أن تؤدي الإطاحة بصدام حسين في عام ٢٠٠٣ إلى أن تحقق إيران طموحها القديم بالسيطرة على السياسة في العراق؟ وبالمثل من ذا الذي كان ليتنبأ بأن القضاء على البعث في العراق سوف يكون وقودا مباشرا لصعود داعش؟ والآن تريد الولايات المتحدة تقليص وجودها في الشرق الأوسط، وكانت الاتفاقية التي أبرمت بين إيران والمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٣ بوساطة من الصين هي التبعة الكبرى الأولى لذلك التحول في السياسة. كما أننا رأينا دليلا على دبلوماسية أكثر استقلالا في عام ٢٠٢٥ حينما قام وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان بزيارته التاريخية إلى طهران.

وتدرك الدوحة أن دوام الصراع مع إيران، بما يضع بنية الطاقة الأساسية لديها وقدرتها التصديرية في مهب الطائرات المسيرة والصواريخ الإيرانية، إنما هو وضع لا يمكن القبول بدوامه. ولذلك فإن قطر تدرس الاستثمار في إيران، وذلك نهج براجماتي وسياسة واقعية، ومن شأنه أيضا أن يفضي إلى توتر بين الدوحة وواشنطن.

وتحالف الإمـــارات العربية المتحدة الناشئ مع إسرائيل يزيد من تآكل الإحساس بالإجماع الاستراتيجي في الخليج والشرق الأوسط.

وبدون قوة أمريكية تحقق الاستقرار، ثمة مخاطرة بالتشرذم.

ولقد سألني واحد من الشخصيات السياسية في المنطقة هذا الأسبوع: هل يسعون إلى الإطاحة إيران، أم هم ببساطة يسعون إلى إضعافها؟ ولو أن الأمر كذلك، فماذا في الجانب الآخر إلا إيران غاضبة وراغبة في الانتقام؟»

لعل الدرس الأكبر في هذا المقام هو أن التحالفات مهمة في الجغرافيا السياسية. والتحالفات تقوم على مستوى ما من القدرة على التنبؤ القائم ضمن نظام ما، سواء أكان هذا النظام تجاريا أم مخابراتيا أم دبلوماسيا.

وهذه التحالفات تثمر الثقة وتتحول في نهاية المطاف إلى إلى كلٍّ أكبر من مجموع أجزائه. وبدون التحالفات نخاطر بإنهاء هذا النزر القليل من القدرة على التنبؤ والنظام في المنطقة.

تشارلي جامل مؤرخ ودبلوماسي سابق عمل في قسم إيران بوزارة الخارجية البريطانية

الترجمة عن ذي سبكتيتور

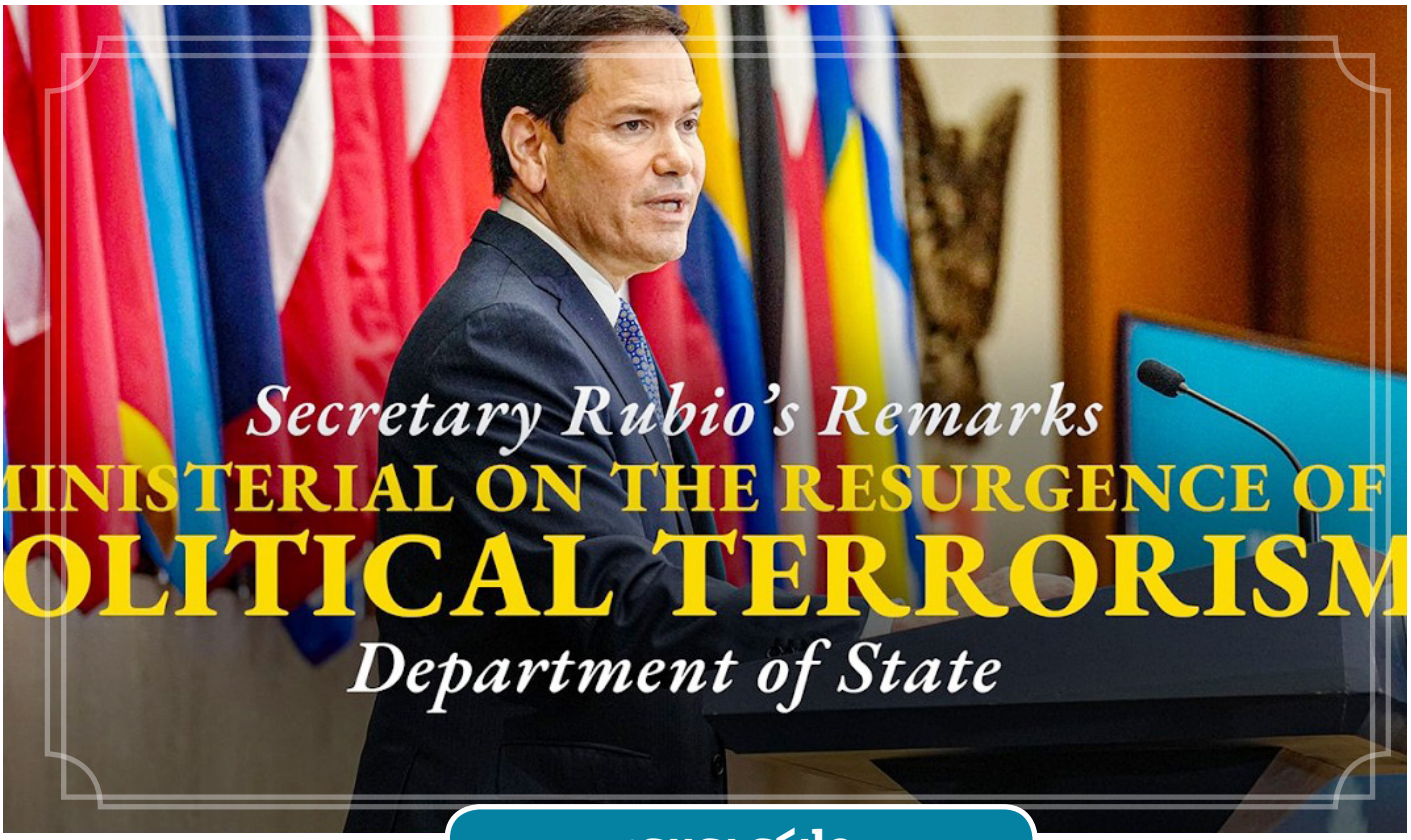

ماركو روبيو:

مواجهة عودة ظهور الإرهاب السياسي

كلمة وزير الخارجية الأمريكي في مؤتمر مواجهة عودة ظهور الإرهاب السياسي
16- تموز/ 2026

لم يسبق أن عُقد اجتماع مثل هذا من قبل.

إنه حدث غير مسبوق، يعلن انطلاق ما نأمل أن يكون تحالفا غير مسبوق – مستعدا لمواجهة لحظة غير مسبوقة في تاريخنا المشترك.

إن الواجب الأساسي للدولة – والمسؤولية الأولى لأي حكومة – هو حماية شعبها. هذا التزام مقدس يجب أن يتجاوز جميع الانقسامات السياسية أو الأيديولوجية. ولهذا السبب لدينا جيوش، ووكالات استخبارات، ومكاتب لمكافحة الإرهاب، وقوات شرطة.

إن الحفاظ على سلامة شعبنا هو الغرض من كل هذه المؤسسات.

نحن جميعا على درايـة تامة بما يُوصف الآن بالتهديدات الإرهابية "التقليدية"، فعلى مدار ٢٥ عاما، كانت "مكافحة الإرهـاب" – على الأقل في الغرب – تعني، أولا وقبل كل شيء، محاربة التطرف الإسلاموي.

وكان هناك سبب بسيط جدا لذلك. ففي الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قتل تسعة عشر رجلا ثلاثة آلاف شخص في بلدي. ثم قام العدو نفسه بضرب

أوروبا – حيث قتل ما يقرب من مئتي راكب على متن قطارات في مدريد عام ٢٠٠٤، و٥٢ آخرين على متن حافلات ومترو أنفاق لندن في العام التالي.

وقد أعيد بناء البنية الكاملة لمكافحة الإرهاب في الغرب، من الألف إلى الياء، حول تهديد واحد. وكان ذلك منطقيا في ذلك الوقت. فقد كانت مهمتنا هي الحفاظ على سلامة شعوبنا. وفي مجال الإرهاب، كان شبح الجهاد العالمي هو التهديد الأول لسلامتهم.

لذا شرعنا في العمل. قمنا بتشكيل تحالف عالمي – بالتعاون مع العديد من أصدقائنا الموجودين في هذه القاعة – ودمرنا خلافة داعش. وقمنا بقتل البغدادي والظواهري وبن لادن.

كما أنشأنا أنظمة استخباراتية وأنظمة إنفاذ قانون قادرة على توقع الهجمات ووقفها قبل أن يسمع الجمهور عنها أبدا. وقد انخفضت الهجمات والمؤامرات الجهادية في الولايات المتحدة بنحو الثلثين منذ أن بلغ تنظيم داعش أوج قوته داعش. وانخفض عدد القتلى جراء الإرهاب الجهادي في أوروبا بنحو ٩٧ في المئة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٤ .

بعبارة أخرى، لقد نجحت استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب، إلى حد كبير جدا. لم يختفِ التهديد. وسيظل موجودا، لا سيما طالما أننا نتسامح مع نظام هجرة يستورد هذه التهديدات مباشرة إلى أوطاننا. لكنه تضاءل بشكل كبير.

لكن العالم يبدو مختلفا تماما اليوم.

لقد عانى نهجنا في مكافحة الإرهاب لفترة طويلة جدا من نقطة عمياء عندما يتعلق الأمر بالعنف المتطرف الصادر عن اليسار السياسي. وحتى اليوم، فإن الفكرة ذاتها بأن الإرهاب اليساري المتطرف يمكن أن يشكل تهديدا خطيرا تُعامَل على أنها حلم جنوني لليمين – أو أسوأ من ذلك، تُعامَل على أنها مؤامرة فاشية خطيرة – من قِبل الكثيرين في صحافتنا وجامعاتنا ومؤسساتنا التقليدية.

ولا شك أنكم سترون هذا النهج يطل برأسه في تغطية هذا المؤتمر بالذات. وعلى الرغم من الواقع الواضح الذي لا يمكن إنكاره، وعلى الرغم من الأرقام والإحصاءات الموضوعية، وعلى الرغم من حقيقة أن في هذه القاعة اليوم، يوجد ممثلون من مختلف أطياف الطيف السياسي؛ فسوف نسمع الاستخفاف بهذا النوع من العنف المنظم والإرهاب واستبعاده باعتباره خيالا حزبيا.

> **حان الوقت لشعوب العالم المتحضر أن تدافع عن نفسها**

لقد نشأ قطاع كامل في بلداننا حول دراسة "التطرف" – مراكز بحثية، زمالات، مجلات، شركات استشارية – مع فهم ضمني بأن نوعا واحدا فقط من العنف السياسي يمثل تهديدا حقيقيا للنظام. فالقنبلة التي تزرعها جماعة من النازيين الجدد تُعتبر عملا شريرا وخبيثا. أما القنبلة التي يزرعها ثوري ماركسي فهي مجرد تجاوز مأساوي للمثالية. ربما كانت وسائله في غير محلها أو مفرطة في الحماس؛ لكن غاياته كانت نبيلة وعادلة.

لسنوات طويلة، كان هذا التحيز الأيديولوجي الاستثنائي متأصلا في الطريقة التي كنا نتحدث بها عن العنف السياسي والتطرف. وتكرر ذلك مرارا، حتى أصبح مقبولا باعتباره المعيار الأساسي المحايد والموضوعي – ومتجذرا في الفكر السائد لدرجة أنه أصبح يُنظر إليه

على أنه حقيقة غير سياسية.

وهذا هو السبب الذي جعل الكثيرين ممن يشغلون مناصب السلطة في بلدي يستخفون بأعمال العنف وحتى الإرهاب باعتبارها أشكالا مشروعة من التعبير السياسي، طالما أنها تخدم قضية يسارية. وهذا هو السبب الذي جعل حكومات المدن في جميع أنحاء البلاد ترفض ببساطة مقاضاة المجرمين والمتطرفين خلال أعمال الشغب التي اندلعت على خلفية وفاة جورج فلويد – عندما أشعلوا النيران ونهبوا في كبرى المدن الأمريكية، وكادوا أن يركعوا الأمة على ركبتيها. وهذا هو السبب وراء تلك الصورة التي أصبحت مشهورة الآن لمذيع أخبار يقف في حي تلتهمه النيران، مع شريط نصي يعلن أن الاحتجاجات "سلمية في الغالب".

كان هذا أمـرا أسوأ من مجرد معيار مزدوج. فلم يُكتف بتبرير العنف اليساري فحسب، بل عُـومـل على أنــه أمر مقدس — فئة محمية بحد ذاتها.

لكن تلك الحقبة قد ولت.

التحالف الموجود هنا في هذه القاعة اليوم يضم قادة سياسيين وخبراء ومسؤولين عن إنفاذ القانون من أكثر من ٦٠ دولة حول العالم. لقد جئتم إلى هنا من مجموعة واسعة من الحكومات والأحزاب والاتجاهات السياسية.

تختلف بعض حكوماتكم وحكومتي – علنا وبشدة – حول التجارة، والطاقة، والهجرة. أنتم لم تأتوا إلى هنا لأنكم اقتنعتم بكل جانب من جوانب النظرة الأمريكية للعالم.

لقد جئتم لأن امرأة تبلغ من العمر ٧٢ عاما تعرضت قبل أسبوعين لحروق في أكثر من ٨٠ في المئة من جسدها في منزلها في اليونان وتوفيت – أُعدمت بقنبلة حارقة لأن ابنتها تجرأت على الترشح لمنصب سياسي.

لقد جئتم لأن الأضـواء انقطعت في برلين لمدة خمسة أيام هذا الشتاء – وهو أطول انقطاع للكهرباء في المدينة منذ الحرب العالمية الثانية، نتج عن هجوم ترك عشرات الآلاف من الأسر دون كهرباء في البرد القارس، وأودى بحياة امرأة تبلغ من العمر ٨٣ عاما.

لقد جئتم لأن شابا فرنسيا يبلغ من العمر ٢٣ عاما توفي، وذلك بعد شهر من انقطاع التيار الكهربائي في برلين، متأثرا بإصابات دماغية رضحية – بعد أن تعرض للضرب حتى الموت في شوارع ليون على يد مجموعة من البلطجية المتطرفين اليساريين.

> **"حان الوقت لشعوب العالم أن تقف متحدة في مواجهة هذا الظلام المتفشي"**

أنتم هنا لأن قادتكم السياسيين يتعرضون للهجوم والطعن وإطلاق النار في شوارعكم. لأن مؤسساتكم التجارية تعرضت للتفجير. لأن خطوط السكك الحديدية لديكم تعرضت للتخريب. لأن ضباط شرطتكم تعرضوا للضرب والحرق.

أنتم هنا لأن هذا الأمر حقيقي، وهو يزداد سوءا، ولم يعد من الممكن إنكاره أو تجاهله. لأن الوقت قد حان لسحق هذا الشر إلى الأبد.

الحقيقة البسيطة هي أن لا شيء من هذا جديد.

الإرهاب السياسي اليساري المتطرف ليس أمرا جديدا. وهو ليس خيالا اختلقه السياسيون المحافظون. فخلال معظم العصر الحديث، كان هو الشكل السائد للعنف السياسي.

كل واحد من أصدقائنا هنا من دول نصف الكرة الغربي يتذكر عقودا من عمليات الاختطاف والتفجيرات

والاغتيالات والإعدامات – الإرهاب العنيف الذي مارسته 'حركة توبامارو، و'منظمة مونتونيرو'، و'القوات المسلحة الثورية الكولومبية'، و'الجيش الوطني للتحرير'. أنتم تتذكرون الوحشية اللاإنسانية التي مارستها جماعة 'الطريق المشرق' في بيرو – المتعصبون الماويون الذين ارتكبوا مذابح في قرى الفلاحين في بيرو، حيث قطّعوا النساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة حتى الموت بالفؤوس والسواطير. وتتذكرون عشرات الآلاف من مقاتلي حرب العصابات الماركسيين الذين تم تدريبهم على القتل في معسكرات كاسترو الإرهابية في كوبا.

جميعكم هنا من أوروبا تتذكرون مذابح الرشاشات التي ارتكبتها جماعة 'الألوية الحمراء' الإيطالية، التي احتجزت رئيس وزراء شغل المنصب خمس مرات رهينة لمدة ٥٥ يوما قبل أن تُخضِعه لـ "محاكمة شعبية" ثورية وتعدمه في عام ١٩٧٨. وتتذكرون حملة 'فصيل الجيش الأحمر' التي استمرت قرابة ثلاثة عقود من التفجيرات والاختطافات والاغتيالات في ألمانيا، والتي أسفرت عن مقتل العشرات وإصابة المئات. وتتذكرون منظمة '١٧ تشرين الثاني/نوفمبر' في اليونان – المتطرفين الماركسيين الذين أرهبوا أثينا لأكثر من ربع قرن، بما في ذلك إطلاق النار على رئيس محطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وقتله خارج منزله، أمام زوجته، أثناء عودتهما إلى المنزل من حفلة بمناسبة عيد الميلاد.

وهنا في أمريكا، نتذكر حقبة الإرهاب القاتل نفسها، التي تم تبريرها بالشعارات ذاتها، ودفعتها الأفكار الشريرة ذاتها. نتذكر منظمة 'ويذر أندرغراوند'، التي فجرت البنتاغون ووزارة الخارجية ومبنى الكابيتول. ونتذكر 'جيش تحرير السود'، الذي نفذ عمليات سطو مسلح وأعدم ضباط شرطة من مسافة قريبة. ونتذكر 'جيش التحرير السيمبيوني'، الذي أطلق النار على مدير مدرسة عامة وأرداه قتيلا برصاصات ذات رأس مجوفة محشوة بالسيانيد .

خلال فترة ١٨ شهرا بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٢، أحصى مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) حوالي ٢٥٠٠ عملية تفجير على الأراضي الأمريكية – بمعدل يقارب خمس عمليات في اليوم.

لقد جاءت النسبة الساحقة من هذا العنف على يد متطرفين يساريين. وبين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠، جاءت نسبة ٩٣ في المئة من الهجمات الإرهابية في الغرب من أقصى اليسار.

> **لقد عانى نهجنا في مكافحة الإرهاب لفترة طويلة جدا من نقطة عمياء**

هذه أرقام من شأنها أن تصدم معظم الأمريكيين اليوم – لأننا تربينا على الاعتقاد بأن هذا النوع من العنف السياسي ببساطة غير موجود.

لكنه موجود بالفعل. وبلادنا تحمل الندوب التي تثبت ذلك.

واليوم، نواجه موجة جديدة من هذا الشر القديم.

هنا في الولايات المتحدة، ارتفعت نسبة الهجمات والمؤامرات الإرهابية اليسارية إلى مستويات لم نشهدها منذ عقود. وفي ألمانيا، قفز العنف اليساري المتطرف بأكثر من ٤٠ في المئة خلال العام الماضي وحده. وفي اليونان، أكثر من ٨٠ في المئة من العنف المتطرف يقوده الآن فاعلون من اليسار المتطرف والفوضويون.

هذه ليست إحصاءات مجردة. فقد رأى الأمريكيون ما تعنيه هذه الأرقام. هجوم شامل على موظفي الهجرة

لدينا – هجمات قناصة، ومتفجرات، وكمائن مسلحة. مطلق نار متحول جنسيا يطلق النار على طلاب مدرسة ابتدائية كاثوليكية أثناء صلاتهم، وأسلحته مكتوب عليها شعارات مثل "أين إلهكم الآن؟". مسؤول تنفيذي في مجال الرعاية الصحية يُقتل بالرصاص بدم بارد. محاولات اغتيال متعددة استهدفت رئيسا في منصبه. ومقتل ناشط محافظ – وهو زوج وأب لطفلين صغيرين – أُطلق عليه الرصاص وقُتل بينما كان يتحدث إلى حشد من الطلاب.

هذا شر مميز وفريد من نوعه. ولطالما كان مدفوعا، قبل كل شيء، بالكراهية للحضارة نفسها. إنه تمرد الأسوأ ضد الأفضل؛ تمرد الضعفاء والجبناء ضد الأقوياء والأخيار. ويرتكبه أولئك الذين لا يستطيعون البناء، ولا يستطيعون الإبداع، ولا يستطيعون تحقيق إنجازات عظيمة، فينتقمون من العالم على قصورهم بالسعي إلى تدمير أولئك القادرين على ذلك.

هذا هو جوهر اليسار المتطرف. قد يتخذ أشكالا مختلفة من الشعارات والأيديولوجيات باختلاف المكان والزمان – مناهضو الرأسمالية أو مناهضو الإمبريالية أو الشيوعيون أو الفوضويون أو الماركسيون. لكن الطابع الأساسي يبقى دائما هو نفسه.

إنه حقد سامّ يتخفى وراء لغة المساواة والعدالة والتحرير، وحاجة ملحة لهدم ما بناه الرجال العظماء، وتدمير ما هو جميل وما هو صواب نيابة عن أناس لا يملأهم سوى القبح ولا يملكون شيئا آخر يقدمونه للعالم.

من خلال العنف والإرهاب، يسعون مرة أخرى إلى فرض قبحهم علينا جميعا.

لقد كان المذهب القديم خاطئا. فهذا كله لا ينبع من "المثالية". إنه ليس "طوباويا مثاليا" – بل في الواقع، هو العكس تماما.

أحد الانتقادات التي تسمعونها أحيانا عن الشيوعية: "أنها تبدو جيدة نظريا لكنها لا تنجح أبدا عمليا". وهذا غير صحيح. فالشيوعية لا تبدو جيدة من الناحية النظرية. فالعالم الذي تتصوره الشيوعية لنا جميعا هو عالم صغير، مسطح، رمادي، خالٍ من أي استثناء، مجرد من كل ما هو خير ونبيل في النفس الإنسانية. هو عالم بلا شجاعة، ولا إبداع، ولاطموح؛ وبلا أبطال، ولا مجد، ولا قضايا عظيمة نسعى لتحقيقها. عالم بلا معجزات، بلا أساطير، بلا رجال يرتقون فوق البقية ليفعلوا أشياء مذهلة واستثنائية. هو عالم بلا إله.

> **الإرهاب السياسي اليساري المتطرف ليس أمرا جديدا**

بالنسبة لهؤلاء المخططين للعنف الثوري، فإن الإنجازات الشامخة لحضارتنا تمثل إهانة لا تطاق، وتذكيرا بما لا يستطيعون فعله وبما لا يمكنهم أن يكونوه. لذا يختارون التدمير. يهاجمون خطوط الأنابيب؛ والسكك الحديدية؛ والمختبرات؛ وشبكات الكهرباء: تلك الرموز المادية الملموسة المجسّدة للقوة والاختراع والإنجاز.

هذه هي طبيعة الإرهاب الذي نواجهه اليوم. إنهم يحتقرون الغرب لأن الغرب عظيم.

هذا مؤتمر دولي، لأننا نواجه تهديدا دوليا – عابرا للحدود الوطنية. فهذه ليست خلايا منفصلة ومعزولة، بل شبكات مترابطة. إنهم لا يعترفون بحدودنا؛ ولا يؤمنون بالدولة القومية نفسها. إنهم ينسقون ويتواصلون ويسافرون ويتدربون وينفّذون معا، ويتشاركون في

البنية التحتية نفسها، والأعداء أنفسهم، والمهمة نفسها. مقاتلو 'أنتيفا' ورفاقهم يسافرون من جميع أنحاء أوروبا وإلى الأمريكتين للمشاركة في هجمات بعضهم البعض، ولتوجيه الدعاية ومواد التدريب ومعلومات الأهداف عبر قنوات مشفرة مشتركة، ويتنقلون عبر شبكات سرية من المنازل الآمنة؛ ويمولون عملياتهم ويدعمونها من خلال أموال عابرة للحدود الوطنية.

وهم يعملون جنبا إلى جنب مع دول أجنبية معادية تشاطرهم مهمتهم. فشبكات الوكلاء الإيرانيين ترتبط بشكل وثيق ومتزايد بالجماعات اليسارية المتطرفة في جميع أنحاء العالم. وشبكة الاستخبارات والأيديولوجية المترامية الأطراف للنظام الكوبي ساعدت في بناء اليسار المتطرف في بلدنا ونصف الكرة الغربي – ولا تزال مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالجماعات والحركات اليسارية المتطرفة في جميع أنحاء الغرب وخارجه.

> "نواجه موجة جديدة من هذا الشر القديم"

يمكن لإرهابيي اليسار المتطرف اليوم جمع الأموال في بلد ما، واستضافة اتصالاتهم في بلد ثان، وتلقي التدريب في بلد ثالث، وتجنيد المقاتلين في بلد رابع، وضرب هدف في بلد خامس.

يجب أن نواجه هذا الخطر معا. فإما أن نتعاون عبر حدودنا – أو سيستمر الإرهابيون في استغلال الثغرات بينها.

في عهد الرئيس ترامب – ولأول مرة – تعمل الولايات المتحدة على بناء البنية التحتية والشراكات والاستراتيجية اللازمة لهزيمة آفة الإرهاب اليساري المتطرف.

وقد وقّع الرئيس ترامب على المذكرة الرئاسية للأمن القومي رقم ٧، التي تحدد استراتيجية شاملة للتحقيق في شبكات 'أنتيفا' الإرهابية وحلفائها وتعطيل أنشطتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، صنّفت وزارة الخارجية أربع جماعات متطرفة يسارية عنيفة على أنها منظمات إرهابية أجنبية. وستصدر المزيد من التصنيفات قريبا.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنا عن عروض مكافآت من برنامج 'مكافآت من أجل العدالة' تصل إلى عشرة ملايين دولار مقابل أي معلومات تؤدي إلى تعطيل التمويل الذي يقف وراء هذه الجماعات. وفي أيار/مايو، عقدنا 'ورشة عمل إنفاذ قوانين مكافحة الإرهاب'، وهي ورشة العمل الأولى، حيث اجتمع مسؤولو إنفاذ القانون الأمريكيون ونظراؤهم في الدول الشريكة لنا معا لرسم ووضع استراتيجيات لتفكيك هذه الشبكات. وستُقام ورشة العمل التالية بالاشتراك مع شركائنا في ألمانيا. وقد بدأ التحالف الذي نبنيه معا يؤتي ثماره بالفعل.

ونحن هنا اليوم لمواصلة هذا العمل.

يمكننا – بل ويجب علينا – تحديد هذا التهديد ورسم خريطة له، وإعادة بناء هيكلنا لمكافحة الإرهاب من أجل هزيمته – تماما كما فعلنا معا من قبل. ومن خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية؛ ومن خلال استراتيجية منسقة لإنفاذ القانون؛ ومن خلال استهداف المصادر المالية وتعطيلها؛ سنقوم بتفكيك هذه الشبكات، لبنة لبنة.

لقد حان الوقت لشعوب العالم المتحضر أن تدافع عن نفسها، وأن تقف متحدة في مواجهة هذا الظلام المتفشي، وأن تقاتل من أجل ما هو لنا.

د.سعيد عيسى:

جيوبوليتيك الممرات..
كيف أعاد هرمز إحياء خطوط الطاقة والتجارة؟

منذ عقود، ظل مضيق هرمز يشكل الشريان الذي تعبر منه نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز القادمة من الخليج، لكن اغلاقه خلال الحرب التي شنتها امريكا وإسرائيل ضد إيران في ٢٨ شباط/ فبراير، وما رافقها من اضطرابات في أسواق الطاقة والشحن والتأمين، دفعت الولايات المتحدة وحلفاءها وشركاءها الإقليميين إلى إعادة النظر في معادلة أمن الطاقة.

لم يعد السؤال المطروح هو كيف يمكن حماية مضيق هرمز، بل كيف يمكن تقليل الحاجة إليه؟ هذا التحول لا يتعلق بمضيق هرمز وحده، بل يعكس انتقالا أوسع من جيوبوليتيك المضائق إلى جيوبوليتيك الممرات.

فبدلا من تركيز الاستثمارات والرهانات الاستراتيجية على حماية نقاط الاختناق البحرية، يتجه التفكير نحو بناء شبكة متكاملة من خطوط الأنابيب والسكك الحديدية والموانئ والممرات البرية القادرة على توزيع المخاطر وتوفير بدائل متعددة للطاقة والتجارة.

وفي قلب هذه الشبكة تعود سوريا والعراق وتركيا إلى الواجهة، ليس بوصفها ساحات نزاع، وإنما باعتبارها عقدا جغرافية لا يمكن تجاوزها في أي خريطة جديدة للطاقة في الشرق الأوسط.

إحياء خط بانياس

أكثر المشاريع التي تعكس هذا التحول هو خط أنابيب كركوك-بانياس، الذي ظل لعقود أحد أبرز مشاريع الطاقة المجمدة في الشرق الأوسط.

فقد شكّل هذا الخط، منذ تشغيله في منتصف القرن الماضي، المنفذ الطبيعي للنفط العراقي نحو البحر الأبيض المتوسط، قبل أن تؤدي الحروب والخلافات السياسية والعقوبات الدولية إلى تعطيله، لتنتقل صادرات العراق بصورة شبه كاملة إلى الخليج العربي وموانئ البصرة.

اليوم، يعود هذا الخط إلى دائرة النقاش الاستراتيجي، ولكن في سياق مختلف تماما فلم يعد الهدف مجرد إعادة تشغيل أنبوب متوقف، بل إنشاء مسار يقلل اعتماد العراق، ومن خلفه الأسواق العالمية، على مضيق هرمز، فكل برميل يصل إلى البحر المتوسط عبر سوريا يعني برميلا أقل عرضة للمخاطر التي قد تنشأ في الخليج، وكل خط بري جديد يضيف مرونة إلى منظومة الطاقة العالمية ومن هذه الزاوية، لم يعد كركوك-بانياس مشروعا سوريا أو عراقيا فحسب، بل أصبح جزءا من تصور امريكي وأوروبي وخليجي أوسع لتنويع طرق الإمداد وتقليل أثر الأزمات الجيوسياسية على الأسواق العالمية.

ولا يقتصر الأمر على كركوك – بانياس، إذ أن هناك دفعا امريكيا لإنشاء خطين آخرين أولهما يمتد من البصرة في جنوب العراق إلى منطقة فيشخابور شمالا عند نقطة الحدود العراقية التركية، على أن يتم ربطه لاحقا بخط كركوك وصولا إلى ميناء جيهان التركي.

أما الخط الثاني فينطلق من البصرة إلى مدينة حديثة في محافظة الأنبار في غرب العراق، ومن هناك يتصل في المرحلة الأولى بخط كركوك – بانياس، قبل أن يصل لاحقا إلى الأردن وخليج العقبة.

وهناك مشاريع أخرى تتصل بالعراق مثل الأنبوب الإماراتي البحري باتجاه جنوب العراق.

الممرات البديلة

غير أن كركوك – بانياس وغيره من الممرات ليسوا سوى حلقة في شبكة آخذة في التشكل فالمشهد الحالي يشهد تزامن عدد من المشاريع التي تبدو منفصلة، لكنها تتقاطع في الهدف نفسه: إنشاء بدائل استراتيجية لمضيق هرمز.

فالعراق يواصل العمل على طريق التنمية الذي يربط ميناء الفاو بتركيا وأوروبا عبر شبكة من السكك الحديدية والطرق السريعة، فيما تتجدد النقاشات حول إعادة تأهيل خط التابلاين التاريخي، وتعود إلى الواجهة مشاريع نقل الغاز من الخليج نحو تركيا وأوروبا عبر الأراضي السورية.

وفي الوقت نفسه، يواصل الممر الأوسط تعزيز مكانته بوصفه طريقا بديلا يربط آسيا الوسطى بأوروبا متجاوزا الأراضي الروسية، بينما يمثل الممر الاقتصادي الهندي-الشرق الأوسط-الأوروبي (IMEC) محاولة لربط الهند بأوروبا عبر الخليج وشرق المتوسط.

هذه المشاريع ليست متنافسة بالضرورة، لكنها تعكس اتجاها واحدا يتمثل في بناء شبكة متعددة المسارات بدلا من الاعتماد على طريق واحد.

فكل ممر جديد يقلل من المخاطر المرتبطة بالممرات الأخرى، ويزيد قدرة الأسواق على امتصاص الصدمات الناجمة عن الأزمات السياسية أو العسكرية.

العودة السورية ضمن هذه المعادلة الجديدة، تستعيد سوريا قيمة موقعها الجغرافي، فمنذ اندلاع الحرب السورية، ارتبط الحديث عن البلاد بملفات الأمن والارهاب واللاجئين وإعادة الإعمار، غير أن التحولات الأخيرة تعيد تقديمها

من زاوية مختلفة: بوابة بين الخليج والبحر المتوسط، وعقدة محتملة لخطوط النفط والغاز والسكك الحديدية فإذا أعيد تشغيل خط كركوك – بانياس (يعمل حاليا خط الصهاريج)، وربط مستقبلا بشبكات نقل النفط والغاز القادمة من الخليج أو العراق، فإن استقرار سوريا لن يصبح مطلبا سياسيا أو إنسانيا فحسب، بل مصلحة اقتصادية مباشرة للدول المنتجة للطاقة والدول المستوردة لها، وكذلك لشركات الاستثمار والبنية التحتية.

وهنا يكمن التحول الأهم فالدول التي تتحول إلى ممرات استراتيجية تكتسب نوعا مختلفا من الأهمية؛ إذ يصبح أمنها واستقرارها جزءا من أمن التجارة العالمية، وهو ما يمنحها وزنا سياسيا يتجاوز حدود قدراتها الاقتصادية أو العسكرية.

المحور التركي

ولا يمكن فهم هذه الشبكة من دون تركيا، التي تعمل منذ سنوات على ترسيخ موقعها مركزا إقليميا للطاقة.

فهي تستقبل بالفعل الغاز القادم من روسيا وأذربيجان، وتسعى إلى استقطاب مزيد من الإمدادات من شرق المتوسط وآسيا الوسطى.

وإذا أضيفت إليها مستقبلا خطوط قادمة من العراق أو الخليج عبر سوريا، فإنها ستتحول من دولة عبور إلى مركز لتجميع وتوزيع الطاقة نحو الأسواق الأوروبية ومن هنا، فإن معظم الممرات المطروحة، سواء كانت عراقية أو سورية أو خليجية، تتقاطع عند نقطة واحدة هي الأناضول، الأمر الذي يفسر الحضور التركي المتزايد في النقاشات المتعلقة بإعادة رسم خرائط النقل والطاقة في المنطقة.

صراع الممرات

خلال القرن العشرين، تمحورت المنافسة الجيوسياسية حول السيطرة على حقول النفط ومصادر الإنتاج. أما اليوم، فتتجه المنافسة بصورة متزايدة نحو السيطرة على الممرات التي تنقل الطاقة والسلع والبيانات.

ولم تعد قيمة الدولة تقاس بما تملكه من موارد طبيعية فقط، بل أيضا بما توفره من طرق آمنة وفعالة تربط بين المنتجين والمستهلكين.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى أزمة مضيق هرمز بوصفها نقطة تحول في التفكير الاستراتيجي. فبدلا من الاكتفاء بحماية الممرات القائمة، تتجه القوى الكبرى إلى إنشاء ممرات جديدة تقلل من تأثير أي نقطة اختناق منفردة. وإذا استمرت هذه الدينامية، فقد لا يكون السؤال في السنوات المقبلة من يسيطر على مضيق هرمز، بل من ينجح في بناء الشبكة الأكثر كفاءة لربط الخليج بالبحر المتوسط وأوروبا.

وعندها، لن يكون إحياء خط كركوك–بانياس مجرد إعادة تشغيل لأنبوب نفطي قديم، بل أحد المؤشرات على انتقال المنطقة إلى مرحلة جديدة، تصبح فيها الجغرافيا الاقتصادية هي العامل الأكثر تأثيرا في إعادة تشكيل التوازنات السياسية، ويغدو الصراع على الممرات أكثر حسما من الصراع على الموارد نفسها..

وما يسري على هرمز يسري على باب المندب وقناة السويس ومضيق جبل طارق.

*دكتوراه في الأنتروبولوجيا الاقتصادية؛ كاتب وباحث في شؤون العمال والحماية الاجتماعية؛ خبير في الحوار الاجتماعي والحوكمة والتدريب.
POST 180*

أندي بيرنهام..وعود بتغيير واسع وخطة عشرية

كشف رئيس الـوزراء البريطاني الجديد آندي بيرنهام الذي تعهّد إحداث «تغيير جذري» في المملكة المتحدة، حكومته الجديدة الإثنين ٢٠٢٦/٧/٢١ ، مستبعدا المقرّبين من سلفه كير ستارمر، وذلك بعد تولّيه منصبه كسابع رئيس وزراء لبريطانيا منذ العام ٢٠١٦.

وفي خطوة غير متوقعة، عيّن وزير الدفاع السابق جون هيلي الذي غادر حكومة ستارمر بسبب خلافات على الموازنة، في منصب وزير المال خلفا لراشيل ريفز. وتنتظر هيلي مهمة شاقة نظرا لتباطؤ النمو الاقتصادي والضغوط التي تُعانيها المالية العامة نتيجة ارتفاع مستوى الدين.

وعُيّن وزير الطاقة المنتهية ولايته إد ميليباند وزيرا للخارجية. أما شبانة محمود المعروفة بموقفها المتشدد تجاه الهجرة، فبقيت في منصبها كوزيرة للداخلية.

واستُبعِد الوزراء المقرّبون من كير ستارمر، مثل وزير العدل ونائب رئيس الوزراء المنتهية ولايته ديفيد لامي، ووزيرة المال المنتهية ولايتها راشيل ريفز أو بيتر كايل وزير التجارة السابق.

وتعهّد بيرنهام إطلاق «خطة تمتد لعشر سنوات»، وإحداث «تغيير واسع» في المملكة المتحدة التي يتعين إعادة الاستقرار إليها، كما وعد باتخاذ إجراءات

> تعهد بإحداث تغيير واسع في المملكة المتحدة

فورية لمعالجة أزمة ارتفاع تكاليف المعيشة.

وحلّ بيرنهام (٥٦ عاماً)، الذي كان حتى يونيو (حزيران) الفائت رئيساً لبلدية منطقة مانشستر الكبرى في شمال غرب إنجلترا، محلّ رئيس الوزراء المستقيل، كير ستارمر، الذي وصل إلى «١٠ داونينغ ستريت» في يوليو (تموز) ٢٠٢٤ بعد فوز كاسح لحزب «العمال» في الانتخابات التشريعية أنهى ١٤ عاماً من حكم المحافظين. وكان الملك تشارلز قد استقبل بيرنهام في قصر باكينغهام وطلب منه تشكيل حكومة جديدة.

وفي أول خطاب له بصفته رئيساً للوزراء، تعهّد بيرنهام إطلاق «أوسع عملية تغيير في البلاد منذ أربعة عقود»، والعمل على إعادة منح المواطنين شعوراً بالأمل.

وأكد من أمام مقر رئاسة الوزراء أن «على المملكة المتحدة أن تُظهر للعالم قدرتها على استعادة استقرارها»، مضيفاً أنه يرغب في العمل على إعادة إحياء القطاع الصناعي في البلاد، وبناء مزيد من المساكن الاجتماعية، وإرساء «اقتصاد جديد» تضطلع فيه الدولة بدور أكبر في الإشراف على الخدمات الأساسية.

وركّز على الملفات الاجتماعية، واعداً بالتحرك سريعاً «لتخفيف الأعباء عن المواطنين، ومساعدتهم على مواجهة غلاء المعيشة»، من دون إعلانه عن تدابير محددة.

وفي الخطاب الذي ألقاه وإلى جانبه زوجته ماري فرانس فان هيل وأولاده ووالدته شدد على أن مكافحة التشرد ستكون في مقدم أولوياته. واختار أول زيارة له صباح الاثنين إلى مركز يستقبل الأشخاص الذين يفتقرون إلى مأوى.

وأصبح بيرنهام، يوم الجمعة الماضي، زعيماً لحزب «العمال» بعد حصوله على دعم نحو ٩٥ في المائة من نوابه، وهو ما يؤهله حكماً لرئاسة الحكومة في ظل تمتع الحزب بالغالبية في البرلمان.

وسارع عدد من القادة الأجانب إلى تهنئة بيرنهام، من بينهم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والمستشار الألماني فريدريش ميرتس، ورئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيزي. وأعرب رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا عن تطلعه إلى تعزيز «التعاون» بين لندن وبروكسل.

وقال بيرنهام إنه سيجري الاثنين محادثة مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، ليؤكد له التزام بريطانيا الكامل بدعم كييف في مواجهة روسيا.

«أقوى وأكثر عدلاً»

وكان ستارمر أعلن استقالته في ٢٢ يونيو من رئاسة الوزراء بعد تراجع شعبيته، وتصاعُد المعارضة له داخل صفوف العماليين نتيجة اتخاذه سلسلة من القرارات المثيرة للجدل، وهزيمة الحزب في بعض الاستحقاقات الانتخابية المحلية.

وأعرب ستارمر عن اعتزازه بما أنجزته حكومته في العامين اللذيَن تولى السلطة خلالهما، واعتبر في كلمته الأخيرة أمام مقرّه في «١٠ داونينغ ستريت» أن المملكة أصبحت «أقوى وأكثر عدلاً» مما كانت عليه عند تسلُّمه المنصب.

وقال إن المملكة المتحدة «اليوم أقوى وأكثر عدلاً مما كانت عليه قبل عامين». وأضاف في كلمته التي

ألقاها محاطاً بمعاونيه وبعدد من وزرائه: «أغادر وأنا مبتسم، وأغادر وأنا فخور بكل ما حققناه».

ثم انتقل ستارمر إلى قصر باكينغهام حيث قدّم استقالته رسمياً إلى الملك تشارلز الثالث الذي قبلها، وفقاً لبيان أصـدره القصر، موضحاً أن زوج ستارمر فيكتوريا كانت ترافقه.

وبدأ بيرنهام فوراً العمل على تشكيل حكومته. وتَكثُر التساؤلات في شأن وزير المال الذي سيخلف رايتشل ريفز. وطُرِحت أسماء لتَولّي هذه الحقيبة، من بينها شابانا محمود، التي كانت مهمة الداخلية في عهدتها، واتّبعت فيها سياسة صارمة جداً في ملف الهجرة.

تحديات أطاحت بأسلافه

ويواجه بيرنهام مجموعة تحديات أطاحت بأسلافه، في مقدّمها تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع تكلفة المعيشة. وليس لدى رئيس الـوزراء العتيد سوى هامش حركة ضيق لمعالجة هذا الوضع، بسبب ارتفاع كبير في الدين العام.

ويراهن حزب «العمال» على أن بيرنهام الملقَّب «ملك الشمال» لفوزه في ثلاثة انتخابات متتالية لمنصب رئيس بلدية مانشستر، يمثّل أفضل فرصة لكبح جماح نايجل فاراج، زعيم حزب «ريفورم يو كاي» (إصلاح المملكة المتحدة) اليميني المتطرف. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن هذا الحزب المناهض للهجرة هو الأوفر حظاً للفوز في الانتخابات العامة المقبلة المتوقع إجراؤها سنة ٢٠٢٩.

«لا خطة واضحة»

وانتقدت زعيمة المعارضة المحافظة، كيمي بادنوك، تولي بيرنهام رئاسة الحكومة «من دون تقديم خطة

> يواجه بيرنهام مجموعة تحديات أطاحت بأسلافه

واضحة» لمستقبل البلاد، وذلك في رسالة وجهتها إليه.

وأخفق بيرنهام سابقاً مرتين في الفوز بزعامة حزب «العمال»، أولاهما في ٢٠١٠، والثانية عام ٢٠١٥، فاختار مغادرة لندن، والعودة إلى الشمال الذي يتحدر منه. وهناك انتُخب رئيساً لبلدية مانشستر الكبرى في ٢٠١٧.

ومن خلال وجوده على رأس السلطة المحلية في هذه المنطقة التي كانت تشتهر بالصناعة، وشهدت تجدداً اقتصادياً، أصبح من أكثر الشخصيات السياسية شعبية في المملكة المتحدة.

ومن أبرز ما قاله بيرنهام، الجمعة، إنه يريد قدراً أكبر من اللامركزية في السلطة، من خلال نقل مزيد من الصلاحيات إلى المدن الأخرى، سعياً إلى تحريك عجلة الاقتصاد البريطاني.

وتوقعت وسائل إعلام بريطانية أن يعطي بيرنهام الضوء الأخضر لتطوير حقول نفط وغاز في بحر الشمال.

إلاّ أن الرئيس الامريكي دونالد ترمب، الذي دعا مراراً إلى استثمار الموارد في بحر الشمال، لم ينتظر إعلاناً رسمياً ليُعرب عن ارتياحه، إذ كتب على منصته «تروث سوشال» أن ذلك سيحوّل المملكة المتحدة من «كارثة يعصف بها الفقر» إلى «بلد من أغنى بلدان الكوكب».

وقبل دخوله مقر رئاسة الوزراء، أشار بيرنهام إلى أن أول اتصالاته مع القادة الأجانب ستشمل ترمب، والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، مؤكداً أن دعم المملكة المتحدة لأوكرانيا سيبقى «راسخاً».

محمد الرميحي:

الإعلام والأمن الوطني في زمن الصراعات الإقليمية

لم يعد الخليج العربي ذلك الإقليم الذي كان يُنظر إليه، حتى وقت قريب، بوصفه بعيدا عن عواصف الشرق الأوسط؛ فقد أصبحت الصواريخ والطائرات المسيَّرة جزءا من المشهد الأمني، وأصبح استقرار المنطقة يتأثر مباشرة بما يجري في محيطها، ولم تعد المواجهة تقتصر على الميدان العسكري، بل امتدت إلى الاقتصاد والدبلوماسية، وإلى جبهة لا تقل أهمية، هي جبهة الإعـلام؛ فالحروب الحديثة لا تُحسم بالسلاح وحده، بل أيضا بالرواية التي تصل إلى عقول الناس، قبل أن تصل إليها أخبار المعارك.

لقد تغيرت طبيعة الصراع في القرن الحادي والعشرين؛ فكل صاروخ يرافقه مقطع مصور، وكل عملية عسكرية تتبعها حملة إعلامية، وكل تطور ميداني يخضع لمعركة تفسير وتأويل. ولم يعد الهدف تحقيق النصر العسكري فقط، بل التأثير في الـرأي العام المحلي والإقليمي والدولي؛ ولهذا أصبحت وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي جزءا من منظومة الأمن القومي، وليست مجرد أدوات لنقل الأخبار.

ومن يتابع الحروب الأخيرة، سواء في أوكرانيا أو غزة أو المواجهات بين إسرائيل وامريكا وإيران، يلاحظ أن إدارة الرواية لا تقل أهمية عن إدارة العمليات العسكرية؛ فالدول المتحاربة تحشد خبراءها ومتحدثيها، وتنسق رسائلها، وتستثمر في الصورة والمعلومة واللغة؛ لأنها تدرك أن كسب الرأي العام قد يحقق مكاسب سياسية لا تحققها القوة العسكرية وحدها.

وفي المقابل، يبدو أن جزءا من إعلامنا الخليجي لا يزال يتعامل مع هذه المرحلة بعقلية زمن السلم؛ فباسم المهنية والحياد تُفتح الشاشات أحيانا لمن يبرر السياسات الإيرانية، أو يعيد تسويق روايتها، بينما لا يجد الصوت الخليجي فرصة مماثلة في الإعلام الإيراني لعرض وجهة نظره أو الدفاع عن مصالحه، وليس المقصود هنا المطالبة بإغلاق أبواب الحوار؛ فذلك لا ينسجم مع تقاليد الإعلام المهني، ولكن المقصود أن هناك فرقا بين الحوار الواعي وبين تحويل المنصة الإعلامية إلى وسيلة مجانية لترويج خطاب دولة تعد نفسها في صراع مع محيطها.

ولعلَّ السؤال الذي يستحق الطرح هو: لماذا لا يسمح الإعلام الإيراني، في القضايا الاستراتيجية، بطرح الرواية الخليجية كما نفعل نحن مع روايته؟ الجواب ليس لأنه أكثر ذكاء؛ بل لأنَّه يعد الإعلام جزءا من منظومة الأمن الوطني، ويحدد أولوياته وفق هذا الفهم. أما بعضنا فما زلنا نتردد بين مفهوم المهنية ومفهوم الحياد، وكأن الحياد يعني المساواة بين الدولة التي تدافع عن أمنها، والطرف الذي ينازعها هذا الأمن.

وتزداد المشكلة عندما يتصدر النقاش أشخاص لا يملكون معرفة كافية بطبيعة النظام الإيراني أو بتاريخه السياسي أو بمؤسساته أو بعقيدته الأمنية، فيتحول الحوار إلى تبادل انطباعات أو شجار، بينما تحتاج هذه الملفات إلى متخصصين يعرفون الفوارق بين مؤسسات الدولة الإيرانية، وآليات صنع القرار فيها، وعلاقاتها بأذرعها الإقليمية، وأهدافها المعلنة وغير المعلنة؛ فالإعلام لا يضعف عندما يغيب الرأي المستنير والمقنع.

وليس خافيا أن المشروع الإيراني في المنطقة لم يعد مجرد تحليل سياسي، بل أصبح واقعا شهدته دول عربية عدة، ففي العراق ولبنان وسوريا واليمن تشكلت، بدرجات مختلفة، جماعات مرتبطة بطهران، كان لها تأثير واضح في القرار السياسي أو الأمني، كما أعلنت دول خليجية في أكثر من مناسبة عن ضبط خلايا أو شبكات مرتبطة بجهات خارجية، وهو ما يؤكد أن التحدي لم يعد افتراضا نظريا، بل أصبح واقعا تتعامل معه الأجهزة الأمنية بصورة مستمرة.

ومع ذلك، فلا يبدو أن كثيرا من مؤسساتنا الإعلامية تمتلك، بالقدر الكافي، غرف تفكير دائمة تدرس المخاطر، وتبني الرسائل، وتُعِد المتحدثين، وتراجع الأداء، وتقيس أثر الخطاب الإعلامي، ففي الدول التي تخوض صراعات بقاء ومصير، لا تُترك الرسالة الإعلامية للاجتهاد الفردي أو لظروف البرنامج اليومي، بل تقوم على التخطيط والتراكم المعرفي والاستفادة من خبرات الباحثين والمتخصصين، والإعلام الناجح لا يبدأ أمام الكاميرا، بل يبدأ داخل مراكز الدراسات وقاعات التحرير وغرف التخطيط.

ويضاف إلى ذلك أن جزءا من الرأي العام العربي لا يزال يقع في خلط بين الخطر القائم والخطر المحتمل، أو ينظر إلى

> **الإعلام الواعي لا يصنع الخوف، ولا يروج للدعاية، ولا يلغي التعددية**

التطورات الإقليمية من خلال مواقف آيديولوجية مسبقة؛ فمن المشروع انتقاد السياسات الغربية، كما من المشروع مناقشة أخطائها، لكن ذلك لا ينبغي أن يتحول إلى مبرر للتقليل من شأن الأخطار الأخرى التي تمس أمن المنطقة مباشرة، فالمواقف السياسية لا ينبغي أن تحجب القراءة الموضوعية للوقائع، ولا أن تجعل الخصومات القديمة معيارا للحكم على التهديدات الجديدة.

إن حماية الأمـن الوطني لم تعد مسؤولية العسكري والدبلوماسي وحدهما، بل أصبحت مسؤولية الإعلام أيضا؛ فالإعلام الواعي لا يصنع الخوف، ولا يروج للدعاية، ولا يلغي التعددية، وإنما يقدم المعرفة الدقيقة، ويكشف التضليل، ويختار ضيوفه وفق الكفاءة لا الإثارة، ويضع مصلحة المجتمع فوق السباق على نسب المشاهدة.

لقد دخل الخليج مرحلة جديدة تفرض إعادة التفكير في دور الإعلام؛ لأن الأمن لم يعد يُحمى بالسلاح وحده، كما أن الاقتصاد لا يزدهر وسط الفوضى، والدبلوماسية لا تنجح إذا خسرت معركة الرأي العام. ومن هنا فإن بناء إعلام وطني مهني، يمتلك المعرفة والخبرة والقدرة على المنافسة، لم يعد ترفا، بل أصبح أحد شروط حماية الدولة واستقرارها في زمن الصراعات الإقليمية الشرسة.

آخر الكلام: أخطر ما نواجه ليس قوة خصومنا، بل ضعف استعدادنا لمعركة الوعي.

*أستاذ الاجتماع السياسي في جامعة الكويت. . شغل منصب الأمين العام لـ«المجلس الوطني للثقافة» في الكويت، وعضو عدد من اللجان الاستشارية في دولة الكويت.
*صحيفة«الشرق الاوسط»اللندنية

مسؤوليات وطنية لا تحتمل التأجيل والمساومة

*محمد شيخ عثمان

اضافة الى تحديات خارجية، يقف اقليم كردستان ايضا امام اختبار داخلي لا يقل خطورة، يتمثل في طبيعة ادارة السلطة، ومفهوم الشراكة، والقدرة على تقديم المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية والشخصية، فالتاريخ يعلمنا ان الكيانات السياسية لا تنهار دائما بفعل الاعداء، بل كثيرا ما تضعف من الداخل عندما تتراجع المسؤولية الوطنية لصالح التفرد، وتغيب الشراكة لتحل محلها عقلية الهيمنة، ويتحول الاهتمام من بناء المؤسسات الى اثراء الذات.

لقد جعل الاتحاد الوطني الكردستاني الكرة في ملعب القوى السياسية الاخرى عندما تمسك بمبدأ واضح لايقبل المساومة، وهو ان وحدة الصف الكردي، والشراكة الحقيقية في الحكم والقرار، ونبذ التفرد والتسلط، ورفض التمييز بين المناطق والمواطنين، تمثل جميعها ضمانة لحماية الكيان الدستوري لاقليم كردستان، وهذه ليست شعارات انتخابية ، ولا مواقف ظرفية تفرضها الحسابات السياسية، بل هي استراتيجية وطنية ثابتة تنطلق من قناعة راسخة بان طبيعة الحكم في الاقليم لا يمكن ان تستقيم الا على اساس الشراكة والعدالة واحترام الجميع .

الاستمرار في نهج التفرد واحتكار القرار، والانشغال باثراء الذات على حساب المصلحة العامة، لاينتج سوى مزيد من الازمات،فهذه السياسة لم تحقق النجاح في اي تجربة سياسية عبر التاريخ، بل كانت دائما طريقا الى الانقسام، وسببا في اضعاف المؤسسات، ومدخلا لخسارة ثقة المواطنين، وانتهت في كثير من الدول الى نكسات دفعت شعوبها ثمنا باهظا لها.ما يزيد من خطورة هذا النهج انه يبعث برسالة سلبية الى الداخل والخارج مفادها ان حماية النفوذ الشخصي اصبحت اهم من حماية الكيان الدستوري ومستقبل الاقليم.

اقليم كردستان،احوج ما يكون اليوم الى عقلية الدولة، لا عقلية الغلبة، والى قيادة تستشعر المسؤولية الوطنية والتاريخية، لا قيادة تنشغل بحسابات المكاسب الضيقة، فالحفاظ على سمعة الاقليم بوصفه واحة للديمقراطية والاستقرار والازدهار، وصيانة حقوق مواطنيه، وتعزيز وحدته الداخلية، كلها مسؤوليات لا تحتمل التأجيل ولا تقبل المساومة.

مقتضيات اللحظة الراهنة تفرض على الجميع الاختيار بين مشروعين لا ثالث لهما: مشروع يؤمن بالشراكة والوحدة وسيادة القانون واحترام جميع المواطنين دون تمييز، ومشروع يقوم على التفرد والتسلط واثراء الذات، وهو مشروع لن يورث اصحابه سوى العزلة السياسية، وسيترك للاجيال القادمة ارثا ثقيلا من الازمات والانقسامات.

سيظل التاريخ، كما كان دائما، الحكم الاخير بين الرجال والمواقف، فهو لا يخلد من جمع الثروات، ولا من احتكر السلطة، بل يخلد من حمل راية المسؤولية الوطنية، وصان الكيان الدستوري، ووضع مصلحة شعبه فوق كل اعتبار.

اما الذين جعلوا من السلطة وسيلة لاثراء الذات، وتعاملوا مع مصير الاقليم بلامبالاة، فلن يجدوا في ضمائر الشعب وصفحات التاريخ سوى دروس قاسية تؤكد ان الاوطان تبنى بالتضحية والشراكة، لا بالهيمنة والمكاسب العابرة وغير المشروعة.